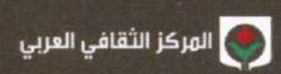
فرانسيس فوكوياما

الإسلام والحداثة والربيع العربي

حاوره: د. رضوان زيادة




mohamed khatab

فرانسيس فوكوياما

الإسلام والحداثة والربيع العربي

فرانسيس فوكوياما

الإسلام والحداثة والربيع العربي

حاوره: د. رضوان زيادة

ترجمة: د. حازم نهار



المركز الثقافي العربي

الكتاب

الإسلام والحداثة والربيع العربي

تأليف

فرانسيس فوكوياما

حاوره

د. رضوان زيادة

ترجمة

د. حازم نهار

الطبعة

الأولى، 2015

الترقيم الدولي:

ISBN: 978-9953-68-768-1

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 0522 303339 ـ 0522 307651

فاكس: 305726 522 212+

Email: markaz.casablanca@gmail.com

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 01 ـ 352826 01

فاكس: 343701 1 961+

Email: cca_casa_bey@yahoo.com

المحتويات

مقدمة

يعدّ فرانسيس فوكوياما أحد أشهر المفكرين الأميركيين خارج الولايات المتحدة، سيما بعد صدور كتابه الشهير **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** وما زالت أفكاره وكتاباته تثير نقاشاً وجدلاً حتى الوقت الحالي خاصة بعد حرب العراق التي أيدها في البداية ثم عاد لينتقد طريقة أداء الإدارة الأميركية لمرحلة ما بعد الحرب.

وقد اختارت مجلة *Foreign Policy* فرانسيس فوكوياما أحد المفكرين المائة في العالم الذين أثروا بأفكارهم ومقولاتهم في عام 2009، وعلّلت ذلك بأنه ومنذ صدور كتابه الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» فإن أفكاره وكتاباته ما زالت تثير نقاشاً وجدلاً حتى الوقت الحالي.

أنهى فوكوياما كتابه الأخير عن التنمية السياسية ودور القانون والذي يتألف من ثلاثة أجزاء يبدأ من تاريخ اكتشاف الإنسان للسياسة وحتى الوقت الحالي مروراً بالحضارات التي مرّت على التاريخ الإنساني وكيف تطوّر مفهوم القانون لديها بما فيها الحضارة الإسلامية، وقد ألقى عدة محاضرات في جامعة جونز هوبكنز عن كتابه هذا، فكانت مناسبة كي ألتقي به وأثير نقاشاً موسعاً حول الشرق الأوسط والدمقرطة والإسلام في مكتبه في الجامعة نفسها، ثم تطوّر الحوار ليصبح هذا الكتاب.

وقد كان فوكوياما لطيفاً ومتواضعاً كفاية كي نلتقي أكثر من أربع جلسات مطوّلة نتحاور فيها حول فكرة تطور القانون في المجتمعات الإسلامية.

في البداية يرى فوكوياما أنّ مسألة بناء الدولة في المجتمعات الإسلامية التقليدية كان مطروحاً مع بداية الخلافة الأموية فالعباسية، ثم في السلطنة المملوكية والعثمانية. فكان السؤال: ما هي الاستراتيجيات للقيام بذلك؟ لقد كان الدين كما يرى فوكوياما جزءاً مهماً من ذلك.

فالمجتمعات الإسلامية كانت مجتمعات قبلية في غاية القوّة. والمشكلة الكبرى كانت تكمن دائماً في إيجاد قوة سياسية خارج المجتمع القبلي، فالقبائل لم تكن ترغب بأن تُنظَّم، ولا تتبع نظاماً معيناً، ولا تعمل بعضها مع بعض لفترة طويلة، ولذلك فإنّ الصراع الكبير كان دائماً هو خلق نظام سياسي يتجاوز القبلية. وبطريقة ما، كما يشرح فوكوياما كان الإسلام وفي وقت مبكر العقيدة التي حاولت فعل ذلك، لأنه كان بصراحة ضد الولاءات القبلية لصالح الأمة الأكبر من المؤمنين. وقد شرح بتفصيل كبير نظام «الموالي» - الموالاة العسكرية، أي إحضار العبيد من حضارات أخرى ثم تربيتها لتصبح موالية للقصر كما أصبح مع الأتراك خلال العهد العباسي - لأن ذلك تحول ليصبح واحداً من الطرق القليلة التي مكنت المجتمعات المسلمة من خلالها من بناء طبقة من الجنود والمسؤولين البيروقراطيين الذين لم يكن لديهم ولاءات قبلية. وقد كانت السلطنة المملوكية ككل قائمة على الجنود الأتراك، ومن بعدها العثمانيين أنفسهم، فقد كان جيشهم مليئاً بالأسرى المسيحيين،

جنوداً وإداريين. ومرة أخرى، فإن السبب وراء فعلهم ذلك يكمن في أنّ القبيلة كانت قوية جداً. ومن هذا المنطلق فإنّ الإسلام، وخلال تاريخ المجتمعات الإسلامية، كان أساساً هاماً لخلق نظام سياسي أوسع وأكثر عالمية.

وبالنسبة لي كانت مناسبة مهمّة لأرى كيف يقدر النقد الذي وجّه به كتابه **الإنسان الأخير ونهاية التاريخ**، فسألته من أي بقعة من العالم وُجهت بالنقد الأكثر حدة؟ ولماذا برأيك؟

فأجاب من الصعب تحديد هذا الأمر، فقد وُجِّهت لي انتقادات مختلفة من مناطق مختلفة من العالم، ولست متأكداً أياً منها كان الأهم. أعني أنه في الغرب كان هناك الكثير من الشكوك - حتى وإن كان الغرب يعتبر جزءاً ديمقراطياً من العالم - حول ما إذا كانت الديمقراطية متوطّدة حقاً أم أنها ستنتشر؟ أو أنها نوع من فقدان الإيمان بالمبادئ الخاصة بالغرب. وقد أتى الدعم الأقوى الذي حصلت عليه من مناطق العالم التي تحولت إلى الديمقراطية مؤخراً، مثل شرق أوروبا أو آسيا، أماكن مثل تايوان، أو كوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، حيث أعتقد أن الناس لديهم إحساس شديد بما يعنيه العيش في مجتمع دكتاتوري أو فاشستي، وبالتالي كان هناك تقدير أكبر لفكرة الديمقراطية. أما في الشرق الأوسط، فقد كان هناك ثبات على المبدأ. . . حيث إن كلمة «الديمقراطية» لا تحمل الدلالات الإيجابية نفسها هناك، خاصة منذ تسلم إدارة بوش، ولكن حتى سابقاً في التسعينيات، لم يكن لها الدلالات الإيجابية ذاتها التي كانت لدى الأوكرانيين أو البولنديين على سبيل المثال، ولذلك كان هناك نوعٌ مختلف من الانتقادات - حيث يريد الناس شيئاً ما

يشبه الديمقراطية، ولكن يجب أيضاً أن يختلف عمّا هو موجود لدينا في الغرب في نواحٍ كثيرة.

وعندما سألته عن الربط التقليدي بين كتابه **نهاية التاريخ** الذي ظهر في العام نفسه مع كتاب صموئيل هنتنغتون **صراع الحضارات**. ولماذا تلقى معظم الباحثين في منطقة الشرق الأوسط النظريتين - صراع الحضارات ونهاية التاريخ - كنظرية واحدة، وكأنها بمثابة إعلان لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة؟

يعتقد فوكوياما أن ذلك خاطئ بشكل كلي. فهاتان النظريتان متعاكستان تماماً، بمعنى أن نظرية «نهاية التاريخ» تعبِّر عن حقيقة أن هناك بالفعل قيماً عالمية وثقافة لا تحدِّد من نكون.

فيما يلي نصّ الحوار الفكري العميق الذي جرى بيننا الذي أودّ أن أشكر باحثي المساعد جيفري كينغ على تفريغ كل النصوص من التسجيلات الصوتية رغم صعوبة ذلك كما أودّ أن أشكر الصديق حازم نهار الذي عمل على ترجمة النصوص إلى العربية وكذلك مجاهد الغضبان الذي ساعد في الترجمة والتحرير أيضاً.

وقد وددتُ أن أرفق بنص الحوارات مجموعة من المقالات الفكرية الخاصة بفوكوياما التي كتبها في فترات متباعدة وقد وضعتها في ترتيبها التسلسلي كي تُظهر تطوّر نظرته إلى الإسلام والشرق الأوسط خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

رضوان زيادة

واشنطن العاصمة

2012-1-14

حوار مع الدكتور فرانسيس فوكوياما(*)

رضوان زيادة وآخرون
المنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية
8 كانون الأول/ ديسمبر 2009

زيادة: هل يمكنك أن تخبرنا المزيد عن كتابك الجديد حول سيادة القانون؟

فوكوياما: لقد عشتُ هذه الفترة التاريخية، فترة ما قبل القرن السابع عشر، خلال السنتين الماضيتين، لأنني أدير برنامج تنمية دولية في كليّتي في جون هوبكنز. ومن الواضح أنني مهتمّ بالمقام الأول بالتنمية السياسية، لكنني أتعامل كثيراً أيضاً مع قضايا التنمية

(*) فرانسيس فوكوياما: مفكر سياسي أميركي من أصل ياباني، من أشهر أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأميركية، ومستشار لعديد من مراكز البحوث السياسية ومراكز صناعة القرار السياسي. طور مقالته إلى نظرية حديثة في العلاقات الدولية طرحها في كتابه **نهاية التاريخ** (*The End of History*) والذي يقصد به تحديداً نهاية التطور التاريخي لأنظمة الحكم السياسية، ووصولها إلى النموذج الغربي الديمقراطي الحر. والجدير بالذكر أن هذه النظرية التي يطرحها قد قامت على إثرها أطروحات ودراسات عليا أكاديمية وحققت شهرة عالمية وأثارت نقاشات حادة.

الاقتصادية. هناك تشديد كبير في السنوات القليلة الماضية ضمن جماعة سياسة التنمية الاقتصادية، على الحكم والمؤسساتية، ولذلك فقد بذل البنك الدولي كثيراً من الوقت للاهتمام بقضايا سيادة القانون وحقوق الملكية والمؤسسات السياسية. وقد شاهدت مضي هذه العملية في عدد من الدول الضعيفة والهشّة. إن الجميع في الوقت الراهن يفكّر بشأن أفغانستان، لكن هناك آخرون كُثر منشغلون بالأماكن التي يسعى المجتمع الدولي فيها لإنشاء مؤسسات قوية وحديثة. وهذا ما أدعوه بمشكلة «الوصول إلى الدانمارك»؛ إن الدنمارك ليست بلداً حقيقياً، إنها بلد خيالي بمؤسسات وديمقراطية سليمة، وهو بلد مزدهر بمستويات منخفضة من الفساد. ولذلك كلّ شخص لديه فكرة أنّ هناك مكان سحري يُدعى «الدنمارك»، وما نريد فعله هو أن نحوّل الصومال أو هايتي أو أفغانستان أو العراق إلى «دنمارك». وقد كان نجاحنا في ذلك متواضعاً جداً.

وهكذا، من منطلق تفكيري بذلك، بدأت أسأل نفسي: «كيف توصّلت الدنمارك لأن تكون الدنمارك»؟ ولم يكن لديّ جواب عن ذلك السؤال. أنا أعمل كأستاذ زائر في جامعة دنمركية، وأقول لك إنّ الدنماركيين أنفسهم ليس لديهم تصوّر واضح عن كيف توصلوا لأن تكون «الدنمارك» هكذا، ربما لأن ذلك كلّه حدث منذ عهد بعيد. ولذا بدا لي أنّه قد يكون من المفيد فعلاً محاولة فهم أصول المؤسسات السياسية الأساسية. وقد يظنّ أحدنا أنّه لا بد وأن العلماء السياسيين قد بذلوا الكثير من الوقت لإنجاز ذلك، لكنه ليس هناك في الواقع مكان واحد مفيد يمكننا التوجه إليه لنكتشف من أين جاءت الدولة، أو من أين جاء حكم القانون أو الديمقراطية. ومن هنا أتى

مشروعي. أنا أعمل على هذا الكتاب منذ سنتين أو ثلاث سنوات، وهذا هو بالضبط مضمون الكتاب، إنه السؤال: من أين تنشأ الدولة؟ من أين يأتي حكم القانون؟ كيف ظهرت المؤسسات المسؤولة؟

لقد كان مشروعاً شيّقاً جداً لأنني، من بين أشياء أخرى، لا أعرف الكثير عن التاريخ، وكثير من الناس الذين يعملون في السياسة لا يعرفون الكثير عن التاريخ. وقد عُدت في ذلك إلى فترة مغرقة في الزمن، في الواقع، حتى قبل التاريخ البشري، فقد بدأت بالشمبانزي وبالظروف البيولوجية للسياسة، وقد تبيّن أن القرود تبدي كثيراً من السلوك السياسي الذي يمكن تمييزه كسلوك بشري تماماً. ويأتي بعد ذلك السؤال: كيف نتوصّل بالتقدم التدريجي إلى أشكال أكثر تعقيداً من التنظيم الاجتماعي؟ وهذا هو الكتاب الذي أعمل على كتابته، والذي ينتهي تماماً عشيّة اندلاع الثورة الفرنسية. في إنجلترا، وُضِعت أسس الحكومة المسؤولة (مساءلة الحكومة) في القرن السابع عشر، وانتقلت بعد ذلك إلى الولايات المتّحدة وفرنسا وغيرها، لكن تلك القصّة مألوفة أكثر بكثير بالنسبة إلى معظم الناس.

أعتقد أنّ أكثر ما أدهشني حول هذا المشروع برمّته، هو كم كان الكثير من هذه المؤسسات وحدات صعبة وتاريخية عندما ظهرت لأول مرة. وبمعنىً من المعاني - وسأصل إلى هذه النتيجة في النهاية - لا أعتقد أنّ هذه نماذج جيدة؛ فلا أحد سوف يكرر أبداً ما فعله الصينيون والأوروبيون لإنشاء دولة حديثة، رغم أنّ بعض الناس يقترحون أنّ أفريقيا تحتاج لأن تمرَّ بخمسمائة سنة من البناء الصارم للدولة، وعندها ستكون مستعدّة لأن يكون لديها دولة قوية مثل بروسيا أو فرنسا. إنه ليس نموذجاً جيداً للغاية، لكنّه يمنحك شعوراً

بالتواضع عندما تفكّر كم كان صعباً بالفعل تأسيس هذه المؤسسات في الدنمارك بداية.

لقد بدأت بالصين لأن الصينيين، في رأيي، كانوا المجتمع الأول في العالم كله الذي أسّس دولة معاصرة. صحيح أن لدينا دولاً في مصر وفي بلاد ما بين النهرين والمكسيك وأماكن أخرى، لكن الصينيين أنشؤوا بالفعل دولة حديثة بالمعنى الذي قدَّمه ماكس فيبر (Max Weber) للكلمة، حيث كان هناك بيروقراطية لاشخصية موضوعية تمّ تجنيدها على أساس الجدارة والإدارة اللاشخصية (الموضوعية)، وقد فعلوا ذلك في القرن الثالث قبل الميلاد. وقد بدأت بالسؤال: كيف فعل الصينيون ذلك؟ لماذا اختلفت البلدان الأخرى عن الصين؟ كيف استطاعوا إيجاد مَخرج من. . . . وهذا أحد المواضيع البارزة في ذلك الجزء من الكتاب: إن الكلّ يمرّ بمرحلة من التطوّر القبلي، حيث لا يكون الشكل الأساسي للتنظيم هو الدولة، بل نوعٌ ما من التنظيم يعتمد على النسب والقرابة؛ وينطبق ذلك على اليونانيين والرومان والصينيين والهنود، وكلّ القبائل الألمانية التي غزت أوروبا. لقد كانوا جميعاً منظمين بشكل قبلي، ومضيهم إلى أبعد من ذلك حكاية شديدة التعقيد.

إنّه حكم القانون ما أكتب عنه في هذا الكتاب، وهذا يطرح قضية أنّه يجب أولاً أن نُعرّف ما هو «حكم القانون». وهناك الكثير من اللبس حول ذلك، يأتي في معظمه عن كثير من الاقتصاديين الذين يرغبون في ربط حكم القانون بشكل حصري بحقوق الملكية وتنفيذ العقود، لأنه الأمر الهام من منظورهم. وتلك هي المؤسسات القانونية الأهم من وجهة نظر النمو الاقتصادي، لكنّي أستخدم لحكم

القانون تعريفاً أقدم وأوسع من حيث إنه مجموعة من القواعد تعكس إجماعاً أخلاقياً في مجتمع ما وتعمل بمثابة قيد على صلاحيات السلطة التنفيذية. وهذا ما أعتقد أنه أمر حاسم بخصوص حكم القانون الحديث، فإنه يمنع الرؤساء والحكومات من القيام بأيّ أمرٍ يريدونه بصورة غير عادلة. وهكذا، إذا عرّفت حكم القانون على أنه ذلك النوع من التقييد الذي يكون أعلى من الحاكم السياسي وسألت: من أين يأتي ذلك؟

أعتقد أنه من الناحية التاريخية، ليس هناك شك في أن ذلك يأتي من الدين؛ فلدينا تعاليم دينية رئيسة في المسيحية والإسلام والهندوسية، حيث تجد نصوصاً قانونية (مجموعة من القوانين) لم يضعها الحاكم السياسي، بل السلطة الدينية، ولديها قوام مؤسساتي خارج الدولة. ففي الإسلام لدينا **الفقهاء** (علماء الدين)، وكان لدينا شبكة من البانديتاس، أو الفقهاء الهنودس الذين كانوا أوصياء على القانون الهندوسي. ولم يكن سنّ النصوص القانونية عائد للحاكم؛ بل كانت تحدَّد له من قبل سلطات أخرى. وقد بدأ تقليد حكم القانون بمجمله بسبب البنية المُزدَوَجة للسلطة المؤسساتية، حيث كان هناك مجموعة من القواعد أُرسيَت خارج الدولة وتعمل على الحد من سلطتها بالتصرف كيفما تشاء.

وأما القسم الأخير من الكتاب فيتحدث عن الديمقراطية والحكومة المسؤولة (القابلة للمساءلة)، وتلك قصّة أوروبية إلى حدٍّ بعيد. إنها في الحقيقة قصّة بسيطة إلى حدٍّ ما، وتقول: في أوروبا، وفي العصور الوسطى، كان هناك سلطة لامركزية تماماً، وكان هناك دول بدائية تحاول أن تنمو. وبمعنى من المعاني، إنها تشبه كثيراً

القصّة التي حدثت في روسيا أو أوكرانيا أو كازاخستان أو أيّ بلد معاصر آخر يكون فيه دولة تتطلّع إلى سلطة مركزية وإلى تجميع أكبر قدر منها في المركز، ثم يكون هناك كل هذه المجموعات خارج الحكومة المركزية والتي ترغب في مقاومتها. ولدينا هذه المجموعة المثيرة جداً من النتائج في أوروبا. فمن جهة، نجحت الدوقية الموسكوفية في روسيا - وهي نقطة انطلاق الدولة الروسية - في تجميع الكثير من السلطة المركزية لأسباب متعددة تتعلق بالجغرافيا والظروف الاجتماعية الخاصة بروسيا، إذ لم يكن هناك أرستقراطية إقطاعية قوية، ولم يكن هناك طبقات من النخبة منظّمة بقوة خارج الدولة المركزية كما لم يكن هناك كنيسة. فالكنيسة الأرثوذكسية الروسية أتت من بيزنطة، التي كانت بابويّة - قيصرية في مفهوم ماكس فيبر - إذ كان جميع الأساقفة يعيَّنون من الإمبراطور - لذلك لم يشكّل القانون عقبة أو قيداً على سلطة الدولة في روسيا كما فعل في أوروبا الغربية. وتلك هي إحدى النتائج.

وهنالك نتائج أخرى أعتقد أنها ذات علاقة وثيقة بالدول النامية المعاصرة، وهي فرنسا وإسبانيا في ظلّ النظام القديم، والذي كان فيه دول استبدادية تبدو قويّة جداً، لكنها في الواقع كانت ضعيفة جداً. وأعتقد أن هذه هي فعلاً حالة العديد من الدول النامية، حيث يكون لدينا حكومة استبدادية تستطيع أن تقوم بأشياء معينة - كأن تسجن الصحفيين أو أن تمنع تشكيل الأحزاب السياسية - لكنّها لا تستطيع فرض قوانين المرور أو السيطرة على الفساد داخل نظامها السياسي. ولذلك، ليس بإمكانها تحقيق تنمية اقتصادية بصورة جيدة، لأنه ليس لديها حقوق ملكية متشددة، وأعتقد أن فرنسا ما قبل

الثورة الفرنسية هي مثال جيد حقاً على ذلك. نحن نربط فرنسا بالعظمة والدولة المركزية القويّة، لكنها في الحقيقة كانت أحد أكثر المجتمعات فساداً على الأرض، وقد كانت فاسدة بالفعل على المستوى الرسمي، فقد باع الملك الفرنسي المناصب السياسية إلى الأفراد الأغنياء، بما في ذلك منصب وزارة المالية. وعملياً كلّ الإدارة العامة الفرنسية كانت قد بيْعت بالمزاد إلى من يُقدّم السعر الأعلى، وبهذه الطريقة احتفظوا بالسلطة. لقد كان بإمكانهم إنهاء أو تفريق أيّ تحالف معارض ببساطة بأن يشتروا أي فرد من أعضاء ذلك التحالف قائلين له: «حسناً، يمكنك أن تجمع ضريبة الملح في هذا الجزء المعيّن من فرنسا. وليس ذلك فحسب، بل بإمكان ولدك أن يرث الحقّ في جمع هذه الضريبة». ولذلك، فإن كلّ الأفراد الذين كان يُفتَرَض أن يقاوموا هذه السلطة بشكل جماعي، كان لديهم حصة في النظام القائم لأنهم باعوا أنفسهم له. وقد فعل الحكم الملكي الإسباني الشيء نفسه. وأخشى أن كثيراً من المناصب في أميركا اللاتينية، رغم أنّها ديمقراطية رسمياً، مشابهة لتلك الحالة، إذ إن الدولة ليست قوية بما فيه الكفاية لفرض ضريبة على النخبة الأوليغاركية (المؤيدة لحكم الأقلية) المحدودة جداً، وهناك مستوىً عالٍ من الفساد وإلى آخر هذه الأمور. وتلك هي النتيجة الثانية.

أما النتيجة الثالثة فهي تلك الموجودة في كتب تاريخ التحديث القياسي، وهي إنجلترا. في إنجلترا، كان هناك برلمان قوي جداً لم يشأ أن تُفرض عليه ضريبة، لقد كان متماسكاً ومقاوماً لسلطة الملك الإنجليزي. وفي عام 1689 أجبرت الثورةُ المجيدة الملكَ على قبول تسوية دستورية تحفظ مبدأ عدم فرض الضريبة دون إقرار، وقد انبثق

النظام الأميركي من ذلك - أي من حقيقة أنّ المجتمع المدني كان قوياً ومتماسكاً بما فيه الكفاية لمقاومة الملك.

وهناك فصل رابع في الكتاب قد يبدو أكاديمياً وغامضاً جداً، وهو هنغاريا في القرون الوسطى. إنها أيضاً حالة مهمة جداً، لأنه في هنغاريا كان هناك أيضاً نخبة قوية ومتماسكة جداً قاومت سلطة الدولة المركزية وفرضت تسوية دستورية على الملك، وقد كانت النخبة قوية جداً بحيث قوّضت الدولة بحد ذاتها بشكل جوهري. وإذا أردنا أن نعبِّر عن ذلك بتعابير العصر الحديث نقول: إن الأميركيين لا يحبّون دفع الضرائب ويقاومون الحكومة التي تريد فرض الضريبة عليهم، ويقولون: «لا نظام ضريبي بدون إقرار». فإذا تماديت في ذلك بطريقة معيّنة، وأصبحت ترفض تماماً أن تدفع أيّ ضرائب ولا تريد أيّ حكومة مركزية إطلاقاً، فعند نقطةٍ ما، لن يكون لديك دولة، ولن يكون لديك عمل جماعي، وهذا ما حدث لهنغاريا في أوائل القرن السادس عشر، ثم غزاهم الأتراك وفقدوا بلادهم. إن وجود حكومة دستورية مع مقاومة قوية من قبل المجتمع المدني غير كافٍ لإنتاج ديمقراطية حديثة. وأعتقد أن الديمقراطية هي نتيجة وجود كلٍّ من دولة قوية ومجتمع قوي، ويجب أن يكون هناك شيء من التوازن بين قوى هاتين المجموعتين المتعارضتين. إن النتائج الديمقراطية الأكثر متانة، تكون موجودة عندما تتوازن دولة قوية مع مجتمعٍ قوي، ويبقى كلٌّ منهما تحت المُساءلة من قبل الطرف الآخر. وإذا كان لديك مجتمع قوي ودولة ضعيفة، أو دولة قوية ومجتمع ضعيف، فإن أحدهما سيكون لاغياً. وهذه النقطة الأساسية في الفصل الأخير.

وهذا ما يتحدث عنه الكتاب، إنه ببساطة يحيطك علماً بما حدث في القرن الثامن عشر. لديّ تعاقدٌ لكتابة جزءٍ ثانٍ من الكتاب، وسوف أتجاوز في المجلد الثاني، المئتي سنة التالية من التاريخ العالمي وأتّجه مباشرة إلى الوقت الحاضر لأتحدّث عن التنمية السياسية في العالم النامي المعاصر. وهذه نقطة هامة، لأنك إذا قرأت المجلد الأول فقط، فقد يجعلك ذلك محبطاً ومتشائماً حول إمكانات التنمية السياسية المستقبلية، لأنك سترى كلّ شيء عرضيّاً جداً من الناحية التاريخية ويعتمد على كلّ هذه الأنماط التاريخية طويلة المدى التي لم تتبدّل عبر القرون. إذاً، كيف يصل شعباً إلى ديمقراطية في المستقبل؟ أعتقد أن التحوّل في المائتي سنة الأخيرة مهم من ناحيتين؛ أولهما، أنّه مع اقتصاد رأسمالي معاصر وديناميكي، هناك محرّك للتغيير الاجتماعي أقوى بكثير مما كان موجوداً في الفترات التاريخية التي أكتب عنها، عندما كان للصين بشكل أساسي الاقتصاد الزراعي نفسه منذ ألفي سنة مضت كما كان قبل مائة وخمسة عشر سنة أو قبل خمسمائة سنة. بينما اليوم، عندما يكون لديك تنمية اقتصادية فعلية، فإنها تخلق فاعلين اجتماعيين جدُد وتُعيد خلط الأوراق من ناحية السلطة السياسية بطريقةٍ لم تحدث في الفترات التاريخية السابقة. والتغيير الثاني الهائل فعلياً ليس العولمة فحسب - فإنني أعتقد أن العولمة هي مجرد الجزء الأخير من عملية مستمرة منذ مدّة طويلة، حيث التأثيرات الدولية أكثر أهمية اليوم بكثير مما كانت عليه سابقاً. في التفسير التاريخي الذي طرحته، كانت كافة التطوّرات في هذه المؤسسات قصّةً حدثت في الأغلب ضمن مجتمع واحد. وفي أفريقيا اليوم، فإن 10 بالمائة

من الناتج المحلي الإجمالي - هذا الرقم أقل صحّة حالياً مما كان عليه قبل عشر سنوات - يأتي من التبرعات الدولية، وإذا تحدّثنا عن الحرب، لدينا الأمم المتّحدة وقوّات حفظ السلام وكلّ هذه المعايير الدوليّة. كما أن تطوّر أوروبا الشرقية، فرضه إلى حدٍّ كبير الاتحاد الأوروبي وقوانينه، وهذا النوع من الأمور لم يكن موجوداً في الفترات التاريخية التي أكتب عنها، لكن الجانب المظلم من ذلك، أنه بالرغم من وجود النماذج والقوى الإيجابية للتنمية السياسية عالمياً، هناك كثير من الفاعلين السيئين على الصعيد الدولي أيضاً لم يكونوا موجودين سابقاً. لدينا مثلاً المخدّرات، والعصابات، الكارتلات، والأسلحة التي يمكن أن تتدفّق عبر الحدود بصورة أسهل بكثير من ذي قبل. ولدينا أيضاً الأفكار الهدّامة التي يمكن أن تتدفّق عبر الحدود، والإرهاب، واللاجئين - هذه الأنواع من الشرور العالمية أيضاً. حالما أرسل هذا الجزء من الكتاب إلى الناشر سأبدأ بالعمل على الجزء التالي، وهو يتحدّث عن كيفية سير عالم الوقت الحاضر بشروط الفاعلين الدوليين. لكنه يُسعِدني أن أتحدّث فيه عن أيّ موضوع آخر لديك، فأنا أعرف أن كثيراً من الناس لا يرغبون التحدّث عن الصين في القرن الثالث قبل الميلاد إلى هذه الدرجة.

ميغاي: أنا مهتمّ بملاحظاتك النهائية بالذات، وقد كنت قلقاً قليلاً بشأن تصوُّرك للتاريخ المعاصر، وأعتقد أنه من المهم وضع جدول أعمال بحثي للمستقبل. وأعتقد ضمن هذا السياق أن تاريخ أفريقيا مع حكم القانون مشوّق جداً من نواحٍ عديدة، لأن العديد من الناس يرون أصول القانون الحديث على أنه غير شرعي، الأمر الذي

شوَّه كيفية فهم حكم القانون فعلياً، وأنا أتحدّث عن مفهوم اجتماعي تم قبوله. يجب أن نفكّر بمسألة كيف يفهم الناس أنفسهم القانون، وبالنسبة لي، حكم القانون ثقافة. ما الذي يجعل الناس يلتزمون بالقانون أو يطيعونه دون إكراه؟ وهنا يجب أن نذهب إلى ما وراء القانون. وما الذي يدفع الناس لتبنّي ثقافة حكم القانون؟ وهنا، أعتقد أن التاريخ مهم.

إذا نظرت إلى تبني القانون الإنجليزي في معظم أفريقيا المُستَعمَرة، فستجد أن هناك قصتين؛ فمن جهة، هناك القانون بالشكل الذي طُبِّق على المستوطنين، ومن الجهة الأخرى هناك القانون بالشكل الذي طُبِّق على السكان الأصليين. إن القانون كما طُبِّق على المستوطنين هو حكم القانون الحديث حيث للمواطنين حقوق - حماية لحقوقهم في وثيقة حقوق الإنسان، بينما كان ما طُبِّق على السكان الأصليين استبدادي جداً.

وقد انتقل تراث حماية الأقليات والتركات هذا إلى العديد من الدساتير في القارة الأفريقية التي تشرّع نصّ ذلك القانون. ومن نصّ القانون، إنه نظام قانون غير شرعي. إذاً، كيف تتوقّع من الناس بعد ذلك - وهي مجتمعات منقسمة بدرجة كبيرة - أن تلتزم بنص القانون وهو غير شرعي منذ البداية؟ أنا أعتقد أنه، في مرحلة ما، هناك حاجة إلى تفسير الازدراع القانوني أو الثقافي لحكم القانون في التاريخ المعاصر.

إن ذلك يُنتج أيضاً ظاهرة أخرى تتعلق بالكيفية التي يُفهم بها حكم القانون. إن العديد من الناس يرون حكم القانون كلعبة، يمكن أن يفسّرها الأغنياء وذوو السلطة وفق مصالحهم. فكيف يكون هناك

حكم شامل للقانون يُمكّن الفاعلين المختلفين - سواء الفقراء أم الأغنياء - من المشاركة في هذه اللعبة؟ وما لم نتوصّل إلى مشاركة واسعة في حكم القانون، فلن يرى [الشعب] بأنه شرعي أبداً، ولن يكون هناك نظام حكم قانون في المجتمع على الإطلاق.

فوكوياما: في الحقيقة، لقد أكّدتَ بكلامك على النقطة التي كنت أعمل على توضيحها في تلك المقالة، وهي أنه لكي يكون حكم القانون حكم قانون فعلي، يجب أن يكون قيداً على المتنفذين الأقوياء. وإذا طُبّق حكم القانون فقط على الضعفاء من الأفراد، عندها لن يعني الكثير. يجب تطبيق حكم القانون على النخب المتنفذة في البلاد. ولكي يكون حكم القانون حكم قانون فعلي، يجب أن يأخذ هذا البُعد المعياري؛ يجب أن يعكس أفكار العدالة حسبما يراها الناس، مع الأخذ بالاعتبار خلفياتهم الثقافية وتقاليدهم وما إلى ذلك.

أعتقد أن إحدى المشاكل الكبيرة في كافة البرامج الغربية لتعزيز حكم القانون تكمن في أنك تأخذ نصاً مُطوّراً لقانون غربي جرى تطويره في أوروبا أو أميركا الشمالية في ظروف مختلفة جداً، ثم تحاول تكرار المؤسسات الواضحة - كنقابة المحامين، والقضاة وما شابه ذلك، وأحياناً تترجم نصاً بأكمله من القانون المدني أو القانون العام إلى اللغة المحليّة وتتوقّع بعد ذلك أن يطيعه الناس لأنه القانون، لكن إذا لم يؤمن الناس بالقانون ولم يشهدوا أنه فعلياً شيء يعكس قيم مجتمعهم، فإنه لن ينجح. ومرة أخرى، أعتقد أنّ مأساة تصادم كثير من شعوب العالم النامي مع الغرب كانت تلك التي تحدث في مجتمعات لديها تعاليم راسخة لحكم القانون، مثل الشرق

الأوسط أو الهند، حيث كان لديهم فعلياً نص القانون التقليدي ذاك، لكنّه تقوَّض برمّته من جرّاء الاحتكاك بالغرب بنفسه. وقد حاول البريطانيون تطبيق ما فسّروه على أنه قانون هندوسي في القرن التاسع عشر، لكنّهم لم يفهموا كيفية عمله وأفسدوه ثم تخلوا عنه أخيراً بحلول ستينيات القرن التاسع عشر. واكتفوا بالقول: «حسناً، سنقوم بتطبيق القانون العام الإنجليزي فقط». والنتيجة أنهم فقدوا فعلياً، في الهند، تعاليم القانون الهندوسي تلك بأكملها، وقد حاولوا بالفعل منذ تأسيس الجمهورية الهندية أن يُحيوا بعضاً منها، وطبّقوا قانوناً دينياً إسلامياً وهندوسياً للأحوال الشخصية، ولذلك فإنه ليس نظاماً قانونياً موحّداً. أما في الشرق الأوسط، فقد قوّض العثمانيون الشريعة (Sharia) بأنفسهم في ثمانينيات القرن التاسع عشر؛ فقد حاولوا جمع قوانين الشريعة وتنظيمها، ثم تخلّص أتاتورك منها جميعها وانتقصت هيبة قانون الشريعة عملياً في كل مكان. وأنا متأكّد أن هناك كثيراً من هذه الحالات في أفريقيا، حيث كان الاحتكاك بالغرب كافٍ لتقويض أيّ نوع للفهم المحلي للعدالة في المؤسسات المحلية وما شابهها، لكنه لم يكن كافياً في الحقيقة لخلق مؤسسات قوية تحل محله.

وذلك هو بالضبط ما يتحدّث عنه [المؤلف]. إنه يقول على سبيل المثال أنّ فكرة «الرجل الكبير» بمجملها كانت سوء تفسيرٍ غربي؛ إذ لم يكن رؤساء العشائر حكّاماً من ذوي السلطة، لكن البريطانيين والفرنسيين كانوا بحاجة إلى شخص ما كي يبيعهم حقوق الأراضي، ولذلك عيّنوا دكتاتوريين صغاراً لإدارة أراضيهم بالنيابة عنهم بأجور رخيصة، الأمر الذي قوّض تماماً الأشكال التقليدية

للحكومة في المجتمعات الأفريقية. وقد كانوا مهتمين جداً بتقليل كلفة الاستعمار وبهذا لم يؤسّسوا مؤسسات حديثة قوية. وهكذا بات لدينا الآن هذا الفراغ، حيث لا قانون تقليدي ولا قانون حديث.

والآن، السؤال الأخير هو حقاً سؤال مثير بخصوص كيف تحمِل الناس على طاعة القانون. كيف تراه شيئاً غير لعبة يلعبها الأقوياء؟ عند هذه النقطة، أعتقد أنه حيثما يدخل حكم القانون حيز التنفيذ، فإنه غالباً ما يبدأ بالنُخب، لأنه إذا أدركت النُخب نفسها أنّها لتحمي ملكيتها الخاصة وأمنها الشخصي، عليها عندئذٍ أن تتلاعب بالقوانين. ولذلك لم يُطبَّق حكم القانون في أوروبا على القرويين وصغار التجار، بل بدأ في الإقطاعيات الكبيرة وبين كلّ البارونات الإقطاعيين الذين اتفقوا في ما بينهم أنّه سيكون لديهم بعض الحقوق والامتيازات وما شابه ذلك. وحالما بدأ ذلك التقليد، انتشر بشكل تدريجي ليشمل مجموعات أكثر فأكثر من الناس. ولست متأكّداً كيف تترجم ذلك إلى دولة نامية حديثة.

ميغاي: بوجود العديد من مطالبات المواطنة المتنازع عليها.

فوكوياما: نعم، من الصعب جداً عمل ذلك.

ميغاي: وذلك فعلاً هو التحدي في الانتقال إلى حكم القانون.

فوكوياما: لكن ما يدهشني هو مكان مثل جنوب أفريقيا؛ فجنوب أفريقيا كان لديها تلك الامتيازات المحدودة جداً وتلك النظرة الضيقة جداً لمفهوم المواطن، لكن ضمن تلك المجموعة الصغيرة من المستوطنين البيض، كان هناك تقليد قانوني قوي. وأعتقد أنه من الأسهل توسيع تطبيق حكم القانون عندما يتم تأسيسه على الأقل في إحدى جماعات النخبة، وهذا ما حدث في الولايات المتّحدة. عندما

تأسّست الولايات المتّحدة، لم يكن بإمكان السود أن يصوّتوا، ولم يكن بإمكان النساء أن يصوّتن، ولم يكن بإمكان الناس الذي ليس لديهم أملاك أن يصوّتوا، وهؤلاء لم يكن القانون يحميهم بشكلٍ متساوٍ، لكن تاريخ التطوّر السياسي في هذا البلد بكامله ارتكز على وجود المؤسسة الأساسية التي كانت هناك منذ البداية، وتوسّع تطبيقها إلى دوائر أوسع فأوسع من المواطنين. وهكذا، أقول مرة أخرى، لست متأكّداً تماماً، عندما يكون لديك تقليد غربي ضعيف وتقليد منهار، كيف تبدأ من جديد في حالة من مثل ذلك النوع، لكنّني أعتقد أنّنا صارمون جداً في فهمنا لماهية القانون - ذلك الذي يجب أن يكون قانوناً طوّر في الغرب للمجتمعات الغربية، والذي ينبغي أن يتمتع بالمزيد من الالتزام، وأن يكون متوافقاً ثقافياً مع التقاليد الموجودة في المجتمعات التي يُطبَّق فيها.

سانغ سو: لدي سؤال حول كونفوشيوس ومنسيوس. هناك كثير من الصينيين الذين يتخذونهما (يعبدونهما) كديانة. كيف ترى ذلك؟ سؤالي الآخر حول القانون الهجين. أعتقد أن الناس قد تغيّروا مع تقانة المعلومات، فقد غيّرت تقانة المعلومات طريقة تفكير الناس وطريقة حياتهم. كيف يؤثّر ذلك في القانون الهجين؟

فوكوياما: بالنسبة إلى السؤال الأول حول كونفوشيوس ومنسيوس، الكونفوشيوسية هي تقليد ثقافي لكنّها ليست ديانةً بالمعنى نفسه كما هو الإسلام والهندوسية والمسيحية؛ فليس هناك مجموعة رسمية من القواعد تعبّر عنها، إنها محاولة عقلانية فلسفية لفهم العالم ليس إلا، لكن الأمر الأكثر أهمية هو الأمر المؤسساتي، إذ لم يكن هناك في الصين أبداً تسلسل هرمي ديني منفصل يصون القانون، بل

كان في بلاط الإمبراطور كهنة يحافظون على معبد أسلافه. أحياناً، دخلت البوذية في فترات مختلفة لكنّها كانت ديانة منشقّين أكثر منها ديناً للدولة. وهكذا لم يكن لدينا أبداً في الصين تقليد كالذي نجده في هذه الثقافات الثلاث الأخرى، والتي لدينا فيها مجموعة من القواعد يعترف بها الجميع باعتبارها أعلى من إرادة الإمبراطور. في الصين ليس لدينا شيء كهذا. بينما في الإسلام يقال إن السلطان أو الخليفة هو خليفة الله على الأرض، له السيادة وهو من يضع القوانين، ويمكننا قول الشيء نفسه في المسيحية. وبهذا المعنى، فإن حكم القانون لم يسبق أن وُجِدَ في الصين ولم يوجَد إلى يومنا هذا، فالحكومة الصينية لا تعترف بأيّ مصدر للسلطة أعلى منها هي نفسها، ويمكنها أن تغيّر غداً أيّ قانون تريد، وهي لا تفعل ذلك لأسباب عملية.

أما بالنسبة إلى ما يتعلق بتقانة المعلومات. ما كنت أفكّر بشأنه بخصوص القانون الهجين؛ يحضر في ذهني مثالان: أحدهما حديث والآخر بدائي جداً. في اليابان - وأعتقد أني ذكرت هذه الحالة - تبنّى اليابانيون في القرن التاسع عشر القانون الأوروبي المدني. وهكذا أصبح لديهم نظام أوروبي قاري، لكنّ مع عُشر عدد المحامين الموجود في الولايات المتّحدة لأنه كما أعتقد هناك في آسيا تقليد قوي في اللجوء إلى التحكيم بدلاً من اللجوء إلى الدعاوى القضائية لحلّ النزاعات. وعلى الأرجح هناك أسباب ثقافية تبرّر هذه الحقيقة. لقد اختار اليابانيون ذلك، ونتيجة عدم وجود ذلك العدد الكبير من المحامين، فهم لا يقاضون بعضهم بعضاً كثيراً. صحيح أن لديهم خصومات، لكنها تميل كلها إلى التسوية في نظام تحكيم

بدلاً من نظام قانوني رسمي. وذلك أمر حسن إذا أخذته بالاعتبار. أعتقد أن لدينا كثرة من المحامين في هذه البلاد ولكنني أظن أنه إذا كان بإمكانك إيجاد طريقة أخرى لا تتضمّن الكثير من المقاضاة، فقد تُبلي بلاءً أفضل. إذاً، فقد اتخذوا مساراً مختلفاً للوصول إلى حكم القانون.

وإليك مثالاً آخر... سبق وأن ذهبت إلى ميلانيزيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور وجزر سليمان لصالح البنك الدولي. هناك، لدينا مشكلة مختلفة جداً حيث يوجد مجتمع عشائري نحاول أن نفرض عليه تلك المؤسسات الحديثة الغربية. إنّها لن تنجح فعلياً، ففي تيمور الشرقية - كان هذا مذهلاً - كان لديهم على الأرجح أقل من عشرة محامين متدرّبين، ثلثيهم لا يتحدثون اللغة البرتغالية، بل يتحدث جميعهم اللغة [اسم اللغة]، ثم أعلنت الحكومة أنّ البرتغالية هي اللغة الرسمية، وأنه لا أحد يستطيع مزاولة المحاماة ما لم يكن يتحدث البرتغالية. وهكذا فجأة، فقدوا ثلثي محاميهم بسبب قرار أحمق اتخذته الحكومة. في مجتمع كهذا، يبدو لي أنه يمكنك حلّ النزاعات بطريقة أهلية تلك التي لا تمثل نظاماً قانونياً رسمياً حديثاً؛ فلديهم المحاكم العائلية تلك حيث يستخدمون القانون القبلي وتقاليد أخرى على شاكلته. وأنا لا أرى أيّ بديل آخر لذلك. فأولاً وقبل كل شيء، فإن الناس يميلون إلى ذلك أكثر ويعتقدون أنّ القانون الغربي غريب ودخيل وكلفته عالية جداً بالتأكيد وليس لديهم القدرة على تطبيقه. وأنا أقول إنّه يجب أن نحقق المطلوب من طريق شيء آخر، وذلك ما كنت أفكّر به من ناحية القوانين الهجينة.

نيكولاي: أقتبس منك: «ينبغي أن يجاري القانون فيمنا

الثقافية». بداية، لست متأكّداً إن كانت حقوق مساواة المرأة شيء تنفرد به الثقافة الأوروبية وربما يكون أمراً مشوّقاً أن تسمع ما يقوله الآخرون. على أي حال، أعتقد أننا سنتوسع في ذلك كثيراً. إن فكرة حقوق الأقلية والمساواة العرقية بحد ذاتها مفهوم أوروبي أيضاً ولا ينبغي تطبيقه عالمياً؟ أو، ربما بالذهاب إلى أبعد من ذلك، يجب أن يعمل القانون كرقيب على السلطة التنفيذية الاستبدادية. يبدو ذلك أمراً لا يمكن مساءلته بالنسبة لك، صحيح؟ لكن الآخرين قد يرون أنّه ثقافي، أيضاً. ليس لدى الثقافات جميعها فكرة القانون هذه كرقيب على السلطة الاستبدادية، وهذا أمر لا أتفق معه تماماً وربما يمكنك أن تتوسع أكثر حوله.

فوكوياما: أعتقد أن ذلك لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية. لقد كنت أحاول أن أناقش أنّه، وقبل كل شيء، إذا قبلت تعريفي [الحكم القانون] كمجموعة من القواعد التي تقيّد الناس الأقوى في المجتمع، عندها أعتقد أنه سيكون من الواضح جداً أنه إذا كان هناك تناقض بين مضمون القانون وتقاليد الناس الثقافية، فلن يكون هناك حكم قانون، لأن أحداً لن يتبع مجموعة أجنبية من المعايير تملي عليه كيف يتصرّف. وحتى إن كان هناك مؤسسات رسمية (السلطة القضائية، نقابة المحامين) وكلّ هذه القوانين المستوردة المتقنة جداً، فلن يطيعها [الناس]، بل سيحاولون الالتفاف عليها في كلّ فرصة ممكنة، وذلك أحد أسباب الضعف الحقيقي. ورغم وجود مجموعة رسمية من القوانين في أفريقيا والتي لها أصل استعماري، إلا أن حكم القانون ضعيف لأنه لا يتماشى مع القيم أو التقاليد التي يحافظ عليها المجتمع.

وأعتقد أن هذا هو السبب في أنني، ونتيجة هذا البحث، أصبحت أقل تصلّباً في رأيي لما هو مقبول. إن الجواب التقليدي هو أنّ ذلك المجتمع التقليدي يجب أن يلحق بالركب، ويجب أن تتخلّص من هذه التقاليد القديمة، وأن الحياة المعاصرة مختلفة بوجود معايير مختلفة وهلم جرّاً. لقد رأيت لتوي الكثير من الحالات، التي هي ليست إمكانية واقعية خلال مدّة قصيرة. لذلك يجب أن يكون هناك تأقلم متبادل، وأعتقد أننا بحاجة إلى إجراء تعديلات على النص الرسمي للقانون وأنه يجب أن يكون هناك تكيّف ثقافي مع أنواع مختلفة من المعايير. وكما قلت، في سبيل المثال، لقد أقرّت كلٌّ من إسرائيل والهند استثناءاتٍ حيث لديها قوانين دينية في أمور القانون العائلي. ومن وجهة نظر عصرانية حداثية صارمة، ذلك أمر لا يُقبل لأنه خليط بين الدولة والكنيسة. وأنا أعتقد أن ذلك تكيّف عملي مع حقيقة أنك تعيش في مجتمع ديني حيث للناس قيمهم الدينية ويفضلون العيش تحت حكم ديني بدلاً من حكم علماني.

وبالنسبة إلى السؤال المطروح حول حقوق المرأة، فهو بالضبط القضية نفسها. وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك أنه، في رأيي، حقوق مساواة المرأة بالرجل هي قيمة عالمية، وليس هناك مجتمع لا يقدّر قيمة ذلك. لكنّه يبدو لي أنّ هناك أمران حسنان متنافسان يريدهما الناس، أحدهما هو الفكرة المجردة بأن السلطة التنفيذية يجب أن يقيّدها القانون بغض النظر عن محتوى ذلك القانون. وإذا كان المجتمع يقبل مبدأ وجود قيود قانونية على السلطة التنفيذية، فذلك أحد الأمرين الجيدين. والشيء الجيد الآخر هو شيء كحقوق مساواة المرأة، أو ما نعتبره ببساطة قوانين، وهلم جراً. إن كلّ ما

أشير إليه هنا هو حقيقة أنّ هناك تناقضاً محتملاً بين هذين الأمرين الحسنين. وإذا طبقنا القانون الموضوعي الذي نفضّله، لكنّه لم يكن مقبولاً لدى كثير من الناس في المجتمع، فلن يكون حكم القانون قوياً جداً. ومن ناحية أخرى، إذا طبَّقنا ما هو مقبول اجتماعياً في ذلك المجتمع كأساس للقانون، فسيكون لدينا قيود، لكن القانون عندئذٍ لن يبدو دوماً كقانون غربي حديث. إذاً، أنا أتخيّل فقط ما الذي سيحدث.

لنفترض أن النظام في إيران سيسقط غداً وأن لدينا الآن انفتاح ديمقراطي، سيكون هناك الكثير من النزاعات. إنه سؤال مثير حقاً وأنا لا أعرف الجواب. من الواضح أن هناك بعض الناس الذين تخرَّجوا من المؤسسة الدينية، بمن فيهم الموسوي، الذي يقول إنّهم لا يريدون التراجع عن الجمهورية الإسلامية، بل إنهم يريدون جمهورية إسلامية أكثر انفتاحاً وديمقراطية. إذاً، أعتقد أن كثيراً من الطلاب والشباب يودّون في الحقيقة تجاوز ذلك بأكمله والعودة إلى نموذج غربي علماني لمظهر المجتمع. الآن، من الواضح أنني أفضّل البديل الثاني، لكنّك ستصل إلى معضلة حقيقية إذا تبين أن المجتمع الإيراني بقي محافظاً وأن معظم الإيرانيين لا يريدون العيش تحت نظام غربي علماني. نحن لا نعرف ما هو جواب ذلك. إذا كانت الحالة هي الأخيرة، فسيكون عليك أن تتّخذ القرار. هل تريد حكم قانون قوي قد لا يكون من نوع القانون الذي تحبه؟ أم تريد نوع القانون الذي تحبّه، لكنه كحكم قانون لن يكون قوياً كقيد على السلطة التنفيذية. أنا أقول فقط إنّه ستكون هناك مقايضة محتملة. ولو أن الأمر يتعلق بي، فإن ما أريده واضح، فإنني أفضل كلاهما

في الوقت نفسه، أفضّل حكم قانون قوي وأريده أن يكون موضوعياً أيضاً.

نيكولاي: إيران بلد حيث دونية المرأة أمر متعلق بالثقافة.

فوكوياما: أعتقد أن هناك تمييزاً ضدّ النساء في كافة أنحاء العالم الإسلامي، ومعظمه يستند قانونياً إلى قانون «الشريعة».

رضوان: بخصوص تعليقك على المجتمع الدولي والديمقراطية، كثرٌ يقبلون مفهوم مجتمع قوي ودولة قوية من أجل الديمقراطية، لكنّي أريد تطبيق ذلك على لبنان؛ لقد كان لدى لبنان على مرّ التاريخ مجتمع قوي جداً ولكن دولة ضعيفة جداً. ما هو المَخرج في حالة لبنان؟ هل هي الحقوق الدولية أم دور الدولة؟ وهل يُضعِف تدويل شؤون الدولة والسياسة الخارجية الدولةَ أم يقويانها؟ ذلك أمرٌ علينا أن نفهمه بخصوص دور المجتمع الدولي، سواء كان أمر حسن أم لا.

فوكوياما: أنت تقول إنّه في حالة لبنان، إنه أمر سيئ أن المجموعة الدولية...

رضوان: نحن لا نعرف حتى الآن، لأنه حتى الآن لا يزال الوضع على حاله. إنّ السؤال الثاني يتعلّق بأفغانستان. لقد كتبت الكثير حول بناء الأمة. وهذه هي القضية الآن. هل على الولايات المتّحدة أن تقوم ببناء الأمة أم لا؟ أعتقد أن الطريقة التي نرى بها الشكل الحديث للحكم في الدولة المعاصرة، ليس موجوداً في أجزاء أخرى من العالم. إن أفغانستان على مدى ستّة قرون لم تقبل المؤسسات السياسية التي نفهمها. عليك أن تقبل حقيقة أن لدى أفغانستان مجتمع قبلي لا ينطبق على الشكل الحالي للحكومة، أم أنه علينا إجبارهم ليكون لديهم حكومة مركزية؟

فوكوياما: بالنسبة إلى السؤال الأول حول لبنان، أعتقد عموماً، أن المجتمع الدولي قام بأشياءٍ أضعفَت الحكومات التي يحاول أن يساعدها، لا شك في ذلك. وهو يفعل ذلك بعدّة طرق منها المساعدات الأجنبية. إذا قدمت كل تلك المساعدة الكبيرة إلى قطاع الصحة من خلال برنامج خطة الرئيس الطارئة لإغاثة الإيدز (PEPFAR)، أو غيره من البرامج الكبيرة التي تقدّم الخدمات الصحية بشكل مباشر، فذلك سيدعو أي شخص يعمل في وزارة الصحة لترك العمل في الوزارة والاتجاه للعمل مع وكالة التبرع الغربية، عندها لن يكون لدى وزارة الصحة أيّ إمكانية لتقوم بمهامها التي تقوم بها عادةً. وهناك الكثير من هذه الأمثلة في البلدان التي تعتمد على المساعدة حيث أضعفت المساعدة قدرة الحكومة فعلياً على القيام بمهامها.

لكني أعتقد بواقعية أن الفكرة القائلة بأن كلّ البلدان في أفريقيا ستطوّر دولةً موثوقة قوية يمكنها أن تؤدّي هذه الوظائف، هي في الحقيقة فكرة غير واقعية أيضاً، خصوصاً في الساحل. انظر إلى تشاد والنيجر وكاميرون، ربّما يستطيع مَن يعرف أفريقيا أكثر مني أن يشرح لي كيف ستطوّر هذه البلدان فعلياً، في مرحلة ما، مصادرها وقدرتها البشرية لتوفّر الوظائف الأساسية للدولة. لو أن ذلك في أوروبا أو الصين، لكانت قد استوعِبت منذ عهد بعيد كمناطق نائية محيطة لدولةٍ ما كبيرة وقوية، ولكان انتقل الكلّ إلى عاصمة هذا الكيان الكبير. والآن هم عالقون في منتصف هذه الصحراء. ومع فرضية أننا لا نستطيع تغيير الحدود، أعتقد أن المجتمع الدولي واقعي من حيث إنه يفترض بعض سمات السيادة في بعض هذه الأماكن. إذا ترك

المجتمع الدولي البوسنة، حسب ما أرى، فإنها ستعود ببساطة إلى الفوضى، وأنا لا أرى أيّ مخرج للمجتمع الدولي. لذلك أعتقد أننا نتوجّه إلى نوع من شكل هجين للسيادة لن يكون أحد سعيداً به، لأن البلدان الغنية لا تريد إخبار من يدفع ضرائبها أنها باقية هناك إلى الأبد، والبلدان بحد ذاتها لا تريد أن تعترف بأنّها لا تستطيع أن تحكم نفسها. في الحقيقة، هذا ما سيحدث، وأعتقد أن لبنان على الأرجح على القارب نفسه.

وبالنسبة إلى أفغانستان، لا أعتقد أن أحداً يضحك على نفسه بأنه سيكون هناك دولة فعّالة حديثة في أيّ وقت في أفغانستان. وقد كانت خطة أوباما حذرة جداً في ألا تقول أنّ ذلك ما يسعون إليه. وأظن أن السؤال هو: هل بالإمكان بناء ما يكفي من جيش وشرطة يمكننا أن نمارس قدراً معيناً من السلطة وبعد ذلك نكسب ما يكفي من زعماء القبائل لنتوصّل إلى نوعٍ من التسوية السياسية لكي تتوقّف حركة طالبان أو جزء كبير منها عن القتال؟ أعتقد أن هذا ما نسعى إليه بالأساس. وأعتقد أن الناس أساءت فهم دور بناء الأمة؛ فنحن لا نقوم بهذا العمل التنموي لأننا نأمَل أنّ أفغانستان في نهاية اليوم ستكون الدنمارك، إن كلّ ما نأمله هو أن نتمكن من استخدام ذلك لرشوة ما يكفي من الزعماء القبليين ليكونوا إلى جانبنا، حتى نتمكن من تحقيق نوع من الاستقرار ونُبقي الأشرار من تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعيداً تماماً. هل سينجح ذلك؟ لا أستبعد الأمر.

صلاح: هل تعتقد أنّ فكرة الترويج لمفهوم حكم القانون كما هو في البلدان المتطورة، ملائمة في أمم أخرى ذات ثقافات وتقاليد مختلفة؟

فوكوياما: إن ذلك يعتمد على ما تعنيه بعبارة «حكم القانون». إذا قبلت تعريفي بأنّ حكم القانون هو انعكاسٌ لإجماع اجتماعي على أحكام العدالة يحدّ من قدرة الحكومة في أن تفعل ما تشاء، فالجواب نعم، أعتقد أنّ ذلك أمر مرغوب فيه عالمياً تقريباً، ولا أظنّ أن الحكومات حكيمة جداً لدرجةٍ يمكن أن تثق بها لتفعل ما تريد مهما يكن. من المؤكَّد، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، أنه كلما كان لديك مزيد من التنبؤ والأحكام كلما كان الاستثمار والتجارة وكلّ هذه الأشياء بحال أفضل. وبالتالي أعتقد أن ذلك ليس متغيراً ثقافياً، بل المتغير الثقافي هو المضمون المحدد لتلك الأحكام. إن النقطة التي نتجادل حولها هي أنه، وخلال محاولة تقوية هذه القيود على الحكم الاستبدادي للدولة، هل توافق على قبول أحكام موضوعية لا ترغبها، لكنها بالمقابل تظلّ قوية؟ ومن باب التكرار لرأيي، وعلى سبيل الواقعية، ليس الأمر أن الجميع يتفق على ماهية تلك الأحكام، وفي كثير من الحالات يكون وجود القيود القوية أكثر أهميّة من وجود مجموعة معيّنة من الأحكام. وأنا بالطبع لا أجزم أن الأحكام الغربية ملائمة بالضرورة في كلّ المجتمعات.

نوال: لطالما كان هناك جدل قائم بين أنصار العالمية (Universalism) وأنصار النسبية الثقافية (Relativism). لدي فضول لمعرفة تعريفك لحكم القانون، وبشكل محدّد أفكّر بكيفية تطبيقه على حقوق المرأة في الشرق الأوسط. وقد ناقش بعض المحلّلين أنّه في بلدان مثل المغرب ومصر كانت الدولة هي من حقق تقدّماً في قضية حقوق المرأة في تلك المجتمعات، بينما كان الفاعلين غير الحكوميين ضدّ التوسّع في حقوق المرأة.

فوكوياما: هذه هي إحدى الأمثلة حول تدويل عملية التنمية السياسية. مع أننا ما نريده مثالياً من حكم القانون وهو أن يعكس الإجماع الاجتماعي، إلا أنه في الكثير من المجتمعات ليس هناك إجماع اجتماعي؛ فالناس يختلفون حول قضية حقوق المرأة وحول الكثير من القضايا الأخرى. إنه أمر متنازع عليه سياسياً وقد يأخذ منحى أو آخر. في تلك الحالة، أعتقد أنه ما تفعله المعايير الدولية في كثير من الأحيان هو أنّها تدفع المجتمع في اتجاه محدّد. ففي أوروبا الوسطى، كان وضع الاتحاد الأوروبي لكثير من المعايير المحددة تماماً لما اعتبروه مجتمعاً أوروبياً جيداً، أمراً مهماً حقاً لإجبار تلك المجتمعات على تغيير معاييرها فعلياً والتوافق أكثر مع المعايير المحددة. وبصورة عامة، يحاول نظام حقوق الإنسان الدولي أن يفعل ذلك في كل الأماكن، ولذلك لم أكن أبداً لأقول إنّ ذلك غير شرعي دوماً، وأنه يجب أن تقبل دوماً ما يحدث في البلد مهما يكن، لأنه في كثير من الأحيان لا يمكنك أن تعرف ما يرغبه الناس في البلد، لكنّي أعتقد أنّه سيكون هناك نوع من الصراع الحادّ (المهمة الشاقة) عندما تحاول أن تفعل ذلك بأسلوب هرمي من الأعلى إلى الأسفل، أو عندما تعكس القواعد الدولية فعلياً وجهات نظر نخبة صغيرة جداً فقط ضمن المجتمع.

ميغاي: أعتقد أنه يمكن أن نضع زمبابوي ضمن الفئة نفسها، وعلى الآخر أن يتدبّر أمر حكم القانون ضمن سياق القانون الشخصي. وأعتقد أنه إذا قارنت، على سبيل المثال، تجربة جنوب أفريقيا بالتجربة الأميركية من حيث الخاصية الليبرالية التي أصبحت ديمقراطية، أظن أن الكثير منها يتعلق بمسألة أنه في الولايات

المتّحدة على الأقل كان هناك فرص لتمكين الأغلبية المستثناة من المشاركة في الحكومة وقد حدث ذلك بسرعة نسبياً. وذلك، في رأيي، لم يحدث في جنوب أفريقيا ولم يحدث في زمبابوي ولا في كينيا. وأعتقد أن ذلك يتعلق كثيراً بحقيقة أنّ لديك حكم قانون يمنح الامتيازات للأقلية على حساب الأغلبية. وما لم يُحسَم ذلك بسرعة نسبياً لن يقبل عامة الناس قواعد اللعبة. وبالنسبة لي، فإنني أكثر تشاؤماً بكثير حول مستقبل جنوب أفريقيا، وأعتقد أنه إذا لم نكن حذرين، فستمضي بالاتجاه نفسه الذي مضت فيه زمبابوي.

السؤال الثاني يتعلق بتطبيق القانون العُرفي، الذي أجده على الأقل في السياق الكيني معقداً جداً. إذا نظرت إلى مصادر القانون في العديد من المستعمرات البريطانية السابقة، فستجد أنه لا يزال لديهم قانون على سبيل المثال، إن القانون العرفي سيكون قابلاً للتطبيق إلى الحدّ الذي لا يكون فيه منافياً للمبادئ الأخلاقية. وبالتالي، يكون السؤال المطروح دوماً: «المبادئ الأخلاقية لِمَن؟». وهكذا قد تجد شخصاً ما في مكان ما يفسِّر هذه القواعد ويقول: هذا الإجراء العُرفي منافٍ، وهذا ليس منافٍ. لكنّه أمر مثير للاهتمام جداً في سياق القانون الشخصي، خصوصاً إذا تحدثنا عن الأنظمة المتوارَثة في سياق المسلمين؛ فلدى كينيا منذ عام 1980 تشريع للوراثة، وقد كانت الفكرة أن يكون لها قانون موحّد يعامل الجميع على حد سواء، لكن المسلمين أتوا وقالوا: «نحن نريد قانوناً يحترم ممارساتنا العُرفية»، وهكذا حصلوا على ذلك الاستثناء. والآن مرة أخرى نعود ونقول: «دعنا نعود إلى فكرة القانون الموحّد». لقد تحدّثت مع العديد من النساء المسلمات ضمن سياق محاولة فهم

بعض هذه العمليات. هن يَقُلْنَ إنّهن لا يُرِدْنَ أن يَكُنَّ جزءاً من القانون الموحّد. وأنه، لو أن الأمر يعود إليهن، فقانون الشريعة يمنحهن حماية أفضل بكثير مما يُدعى بالقانون الحديث. وهذا بالنسبة لي مثال جيد جداً عن مدى تعقيد هذه الأمور.

سالي: ما هي علاقة كتابك الحالي، أي مجموعة المجلّدين هذين، بكتابيك **نهاية التاريخ والرجل الأخير**؟ يبدو لي - وأنا لست خبيرة - أنك قد تغيّرت قليلاً. إنه شيء مدهش وسأضعه في الحسبان، علماً أن هذا الكتاب قد جعلك الأكثر شهرة، والآن أنت تطوّر، بطريقة ما، تفسيراً جديداً مبنياً على أسس تاريخية.

نيكولاي: أردتُ فقط توضيح رأيي حول هذه النقطة، ما قالته نوال عن العالمية مقابل النسبية الثقافية. بالطبع، أرى أن منطقك مثالي، لكنّها مقايضة حسّاسة جداً كما تعلم، والأمر كله يعتمد على مدى استعدادك لقبوله. لقد قلت إنّك تقبل بعدم وجود الزواج المدني، ولا بد لي من القول إنّ إسرائيل لا تقع ضمن هذه الفئة؛ ففي إسرائيل لا يوجد زواج مدني، ولكن ذلك ليس لأن أغلبية السكان متدينون جداً، إنهم ليسوا كذلك. إن إسرائيل عموماً دولة علمانية والمسألة برمتها هي مسألة سياسات داخلية إسرائيلية، مع وجود أحزاب دينية صغيرة، لكنها حاسمة على نحو غريب في النظام متعدّد الأحزاب. هل تقبل أيضاً عدم المساواة العرقية؟ هل تقبل التعذيب؟ ودواليك من الأمور؟ عليك أن تتوقّف في مكان ما، اللّه أعلم.

ولكي أوضح أكثر، لا أستطيع إلا أن أتذكّر قصّة كتبها مؤلف بولندي. تتحدث القصّة عن مدرسة كان فيها مدرِّس قديم وصارم

جداً أخبر الأطفال بأنّ 2 و2 تساوي 10، ثمّ مات. بعض المعلمين الشباب كانوا يقولون: «لماذا لا نخبر الأطفال أنّ 2 و2 تساوي 4؟» لكن المعلمين الأقدم والأكثر حكمة قالوا: «أوه لا، الأطفال لن يتقبلوا ذلك، إنه مبكّر جداً. إنهم تعلّموا فقط أن 2 و2 تساوي 10. لم لا نخبرهم أولاً أنّ 2 و2 تساوي 8. ثم، بعد بعض الوقت، 6 . . .».

رضوان: أعود إلى السؤال بخصوص الدنمارك. لقد سألت ذلك السؤال عدة مرات عندما كنت في الدانمارك والسويد. عندما تتأمل بتأريخ الدنمارك أو السويد، لن تجد الجواب، وأنت مُحقٌّ في ذلك، لكن عندما تقرأ المزيد حول تاريخ البلدان الإسكندنافية الأربعة، أعتقد أنّهم نجحوا في التاريخ الحالي المعاصر في أن يكون لديهم توازن بين الاشتراكية والرأسمالية، وأن يستفيدوا من مزايا الاشتراكية والرأسمالية، وليست هذه هي الحالة في الولايات المتّحدة، حيث نجحت الرأسمالية فقط. هل توافق على ذلك؟

دييغو: كنت أتساءل كيف يمكن أن ينتهي هذا في حالة أميركا اللاتينية؟ عندنا في الإسبانية عبارة Estado de derecho التي تعني «دولةٌ تعمل على (وفق) القانون». وحسب تعريفك، لديك حكم القانون في كل مكان في أميركا اللاتينية. إنها مشكلة سلطة.

مارك: لا أعتقد أنه يمكنني أن أطرح موضوعاً آخر، لكن أريد أن أقول إن المقالة أنتجت مناقشة غنية ومتنوّعة كهذه. وأعتقد أن بعض هذه الأسئلة - رداً على نيكولاي - مطروح من قبل الديمقراطية نفسها. يبدو لي أن الصيغة التي طرحتها، وهي أفلاطونية جداً بطريقة ما، توحي بأنّ من يعرف بالضبط كم يساوي اثنان زائد

اثنان يجب أن يعطي القانون ببساطة إلى الآخرين. بطريقةٍ ما، هناك منطق جيد في ذلك، لكن الديمقراطية ليست كذلك. ولذلك، فإن المفتاح هو أن تجد شيئاً يحقّق كلاهما . . . وذلك سيستغرق زمناً، لكنني أعتقد أنه يحدث في العديد من الأجزاء. وعندما يصل، ستكون تلك نهاية كتابه.

فوكوياما: أجل، ذلك صحيح. ربما سأتجاوز كثيراً من التعليقات. بالنسبة إلى الوقت الذي يستغرقه بناء الأمة، أنت مُحقّ تماماً. إن جزءاً من الدافع لكتابة هذا الكتاب كان خيبة أملي بكلّ وكالات التبرع الدولية تلك التي تريد محاولة بناء الأمة وتعتقد أنه ببساطة يمكنها أن تفعل ذلك بسرعة. والأمر الذي يجب أن يتعلّمه كلّ شخص من هذا المجلد التاريخي، هو قليلٌ من التواضع حول صعوبة خلق المؤسسات. وهذا يقودنا إلى سؤالك حول «نهاية التاريخ»؛ إن هذا الكتاب هو محاولة خجولة مني لإعادة كتابة **نهاية التاريخ**، لكن مع معرفة بالتاريخ أكثر بكثير مما كان لدي عندما كتبت الكتاب الأول. وأعتقد أنه إذا كان هناك شيء واحد قد تغيّر في تفكيري بشأن كلّ هذا، فهو بالضبط هذا السؤال حول صعوبة خلق المؤسسات. إن الأمر ليس مجرد أن يكون لدينا فكرة المؤسسة، بل هناك الكثير من العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية الخاصة جداً التي تلعب دوراً في ذلك. وإذا لم تتوصل لأن يكون الكثير منها صحيحاً، فقد تحصل على الديمقراطية بالاسم، لكنك لن تحصل على الاستقرار وعلى كثير من الأشياء الأخرى.

سالي: إذاً، هي نهاية التاريخ 2 (جزء ثان لنهاية التاريخ)؟

فوكوياما: لكن الأمر هو أني أعتقد أن مكوّنات **نهاية التاريخ** ما زالت هناك. وأعتقد أنّ المجتمع الحديث يجب أن يكون لديه دولة وحكم قانون وحكومة مسؤولة. من الصعب التوصّل إلى ذلك، لكن هذا ما يجب أن يكون عليه المجتمع الحديث. وأعتقد أن المجتمعات الأخرى التي لا تمتلك هذه الأشياء الثلاث لن تصبح مجتمعات سعيدة جداً ولن تصبح مزدهرة وكثير من الأشياء الأخرى.

من التعليقات على بناء الأمة أنّ الاستثناء الرئيس لتشكيل مؤسسةٍ ببطء هو الحرب. ففي أوروبا وفي الصين وفي الكثير من أجزاء أخرى من العالم، الشيء الوحيد الذي يقود تشكيل المؤسسات بصورة سريعة فعلياً هو الضرورة العسكرية. لم يخُضْ اليابانيون حرباً، لكن لو لم يظهر عميد البحرية بيري (Commodore Perry) بأسطوله البحري، لما قاموا بالتحديث بتلك السرعة التي تحركوا بها. لقد قالوا: «يا إلهي، إذا لم نوحّد جهودنا سوية، فسنهزم كما حدث للصين». ولهذا السبب قاموا بالتحديث بهذه السرعة. إن إحدى المشاكل الكبيرة في العالم الحديث - وهي ليست مشكلة، بل شيء جيد، لكنّها مشكلة من ناحية المؤسسات - أنه ليس لدينا الضغط والمنافسة الدوليين اللذين دفعا لبناء الدولة في الفترات السابقة.

لقد قالها مارك بطريقة مناسبة. هل أقبل التعذيب؟ هل أقبل كلّ هذه الأشياء المختلفة؟ أعتقد أنّني أقول لك بالمقابل: «كم هو العدد الأمثل للزوجات؟» جاكوب زوما (رئيس جنوب أفريقيا) لديه ثلاث.

لقاء مع فرانسيس فوكوياما

رضوان زيادة

5 و10 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2009، جامعة جونز هوبكنز، كلية الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS)

مقدمة

رضوان: سيكون لنا حديث طويل عن أفكارك حول الإسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط وحكم القانون، ومن ثم سنقوم بنشرها في صحيفة **الحياة**. وستكون المقابلة صفحة واحدة في صحيفة **الحياة**، وفي المجلة الفلسفية العربية الأولى التي تسمى **الفكر العربي المعاصر**. وإذا كان لديك المزيد من الوقت، يمكننا بعد ذلك جمع كل هذه الأحاديث في كتاب لِيُنشر باللغة العربية.

فرانسيس: حسناً، لذلك دعنا نبدأ.

رضوان: دعنا نبدأ بالسؤال الأول. عندما نشرت كتابك **الإنسان الأخير ونهاية التاريخ**، من أين كان معظم النقد الذي وُجِّه لك؟ من أي جزء من العالم؟

فرانسيس: حسناً، من الصعب تحديد هذا الأمر، فقد وُجِّهت لي انتقادات مختلفة من مناطق مختلفة من العالم، ولست متأكداً أياً منها كان الأهم. وأعني أنه في الغرب هناك الكثير من الشكوك - حتى وإن كان الغرب جزءاً ديمقراطياً من العالم - حول ما إذا كانت

الديمقراطية متوطّدة حقاً أم أنها ستنتشر، أو أنها نوع من فقدان الإيمان بالمبادئ الخاصة بالغرب. وقد كان الدعم الأقوى الذي حصلت عليه يأتي دائماً منَ مناطق العالم التي تحولت إلى الديمقراطية مؤخراً، مثل شرق أوروبا أو آسيا، أماكن مثل تايوان، أو كوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، حيث أعتقد أن الناس لديهم إحساس شديد بما يعنيه العيش في مجتمع دكتاتوري أو فاشستي، وبالتالي كان هناك تقدير أكبر لفكرة الديمقراطية. أما في الشرق الأوسط، فقد كان هناك ثبات على المبدأ... حيث إن كلمة «الديمقراطية» لا تحمل الدلالات الإيجابية نفسها هناك، خاصة منذ تسلّمت إدارة بوش، ولكن حتى سابقاً في التسعينيات، لم يكن لها الدلالات الإيجابية ذاتها التي كانت لدى الأوكرانيين أو البولنديين على سبيل المثال، ولذلك كان هناك نوع مختلف من الانتقادات - حيث يريد الناس شيئاً ما يشبه الديمقراطية، ولكن يجب أيضاً أن يختلف عما هو موجود لدينا في الغرب في نواحٍ كثيرة.

رضوان: ظهر كتابك **نهاية التاريخ** في العام نفسه الذي ظهر فيه كتاب صموئيل هنتنغتون **صراع الحضارات**. وقد تلقى معظم الباحثين في منطقة الشرق الأوسط النظريتين - صراع الحضارات ونهاية التاريخ - كنظرية واحدة، وهي بمثابة إعلان لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ما رأيك في ذلك؟

فرانسيس: حسناً، إن ذلك خاطئ بشكل كلي. إن هاتين النظريتين متعاكستان، بمعنى - وكما قلت - إن **نهاية التاريخ** كان يعبّر عن حقيقة أن هناك بالفعل قيماً عالمية وثقافة لا تحدِّد من نكون.

رضوان: وماذا عن المشاعر القومية؟ معظم بلدان الشرق الأوسط تستخدم المشاعر القومية كدعامة للحكم الفاشستي/ السلطوي.

فرانسيس: حسناً، إن الأمر معقَّد، لأنني أعتقد أن قدراً من الشعور الوطني هو أمر ضروري في كل بلد، وذلك لأن البلدان يجب أن يكون لديها نوع من الثقافة المشتركة وبعض أسس الوحدة، وبالتالي فلن تكون مجرد مجموعة من الجماعات العرقية المختلفة أو القبائل أو غير ذلك. ولكنني أعتقد بأنه يمكنك إساءة استخدام النزعة القومية بطرق ما لتبرير الحكم السلطوي/ الفاشستي، وأعتقد أن هذا الأمر قد حصل كثيراً. ومرة أخرى، يعود هذا أيضاً إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث من السهل جداً إثارة النقمة - وهذا الأمر المفهوم تماماً - لصالح الفلسطينيين، الأمر الذي يخدم تبرير الحكم السلطوي/ الفاشستي مرة أخرى.

الديمقراطية والتاريخ السياسي المعاصر

رضوان: لماذا برأيك أنه خلال الموجة الثالثة من الدمقرطة - وهو الوقت نفسه الذي أعلنت فيه عن «نهاية التاريخ» - بما فيها من عملية العولمة في الغرب وأميركا اللاتينية، وشرق أوروبا، حدثت حرب الخليج في الشرق الأوسط؟ في الوقت نفسه الذي بدأ فيه الغرب بعملية العولمة والتقدم، في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، كان لديكم حرب والغرب يدعم الحكومات الدكتاتورية؟

فرانسيس: حسناً، أعتقد أن هناك اثنتان من الخصائص المميزة التي أعاقت الديمقراطية خاصة في الشرق الأوسط العربي؛ الأولى

هي وجود النفط، والثانية هي الصراع مع إسرائيل، وبطرق مختلفة، أعتقد أن كلاًّ من هاتين الخاصتين. . إذا ما استطعت بطريقة ما تصوُّر العالم دون أي منهما، أعتقد أن مسار التطور السياسي العربي ربما سيكون أكثر اختلافاً، لأنني أعتقد بأن النفط بقدر ما هو لعنة بقدر ما هو نعمة؛ فإنه يسمح بـ. . . إذا ما نظرنا إلى الطريقة التي نشأت بها الديمقراطية في أوروبا، حيث كانت نتيجة مقاومة السكان لفرض ضرائب من قبل الحكام السلطويين، ورغبة الناس بأن يكون لهم كلمة مسموعة في الحكومة، ولأنهم لا يريدون دفع ضرائب عندما لا يكون لهم رأي في الوجهة التي تذهب لها عائدات الضرائب تلك. ففي حال كان لديك اقتصاد نفطي، فإنك لست بحاجة إلى أن تفرض الضرائب على أي أحد. أنت تقدم لهم المال فقط، وهم لا يطالبونك بالمسؤولية، ويمكنك أن تشتري دعمهم ببساطة بتقديم إعانات مالية لهم، كما يفعل السعوديون والكويتيون والدول النفطية الغنية الأخرى. وحتى إن لم يكن هناك نفط في الدولة، فإن الأمر ما زال فاسداً كما أعتقد، لأن هناك الكثير من الأموال في المنطقة التي يمكن أن تأتي عبر الحدود، وهذا يعني أن حاجة الدولة إلى أن تكون مسؤولة عن مواطنيها ستضعف. أعتقد أن الصراع مع إسرائيل ليس مصدر المشاكل في المنطقة، إلا أنه بالتأكيد قد وفَّر ذريعة جيدة للقادة السلطويين لتجنب المواجهة الفعلية للعديد من المشاكل التي تواجههم، إذ إنه من السهل أن نرمي مسؤولية فشل كل شيء على ذلك الصراع، وبالتالي عدم إيجاد الحل الفعلي لمشاكل التنمية الاقتصادية، المشاركة، وهلم جراً.

رضوان: إذا عدنا ثانية إلى مرحلة التسعينيات، عندما أعلن

جورج بوش الأب النظام العالمي الجديد، رأى الشرق الأوسط هذا الأمر ضد مصالحه، لأنه في الوقت الذي كان فيه هناك الكثير من التغيرات في العالم، ترسخ الاستقرار السلطوي في المنطقة. كيف تفسر هذه التغيرات في جميع أنحاء العالم والاستقرار الدكتاتوري في المنطقة؟

فرانسيس: حسناً، أعتقد أنني استبعدت عنصراً ثالثاً هاماً من ذلك والذي يتمثل بطريقة الولايات المتحدة في معالجة أمور الشرق الأوسط في سياستها الخارجية، ومرة أخرى فإن الأمر يرتبط بإسرائيل والنفط، وذلك لأننا حصلنا على هاتين المصلحتين الهامتين كنتيجة. ففي أميركا اللاتينية، ربما يسعدنا أن نشهد حدوث ثورة ديمقراطية لأننا لا نشعر بأننا حصلنا على هذه المنفعة الاستراتيجية الكبيرة، الأمر الذي يحدث في تشيلي أو شيء من هذا القبيل، ولكن لسوء الحظ، فإن ذلك يحدث في الخليج الفارسي، وهذا هو السبب باعتقادي الذي جعل جورج بوش الأب يتدخل لصالح الكويت في الوقت الذي لم يكن مهتماً أبداً بالديمقراطية في الكويت أو في أي جزء من الخليج الفارسي، وهذا لأنه لدينا مصلحة بالحصول على النفط والاستقرار. وفي هذا الصدد، أعتقد أن هناك شيئاً من الصحة في ما قالته كونداليزا رايس - رغم أنها لا تحظى بشعبية كبيرة في الشرق الأوسط - بأن هذا التقليد بإسناد مصلحتنا وسياستنا إلى الحكومات الدكتاتورية العربية لم يكن أمراً صحياً على المدى الطويل.

رضوان: وهل ترى أن هناك فرقاً في الاستبدادية في الشرق الأوسط والسلطوية في الشرق الأقصى من آسيا أو أوروبا الشرقية؟

فرانسيس: حسناً، دعنا نبدأ بشرق آسيا. أعتقد أن الفرق الوحيد الكبير في الاستبدادية في شرق آسيا تكمن في أن الحكام السلطويين كانوا أكثر توجهاً نحو التنمية الحقيقية من أولئك الحكام السلطويين في الشرق الأوسط. وهذا يعني أنهم قاموا بتدريب مجتمعاتهم لإعادة استثمار الأموال؛ إذ وضعوا الكثير من الأموال في عملية التعليم حتى يمتلك شعبهم المهارات المناسبة لنوع من القدرة التنافسية الاقتصادية. ورغم أن هناك الكثير من الفساد في شرق آسيا، إلا أنني أعتقد أن هناك أشخاصاً مثل لي كوان يو (Lee Kuan Yew)، الذي لم يكن هدفه الأساسي في الحياة إثراء نفسه، بل ليفعل شيئاً للمجتمع بالفعل، وبالتالي فإنني أعتقد أن هناك فرقاً مهماً في نوعية الحكام السلطويين.

رضوان: دائماً، هناك نقاش دائر حول العلمانية في الشرق الأوسط. ولسوء الحظ، فإن معظم المثقفين قد تلقوا النسخة الفرنسية من العلمانية، والتي تحمل فصلاً عميقاً بين الكنيسة والدولة، حتى أنهم لا يستطيعون تعليم أبنائهم شيئاً حول وظائف الدين، وليس لديهم علمانية الولايات المتحدة أو كندا. كيف تفسر الفرق بين العلمانية في فرنسا والولايات المتحدة؟

فرانسيس: حسناً، أعتقد أنه في الولايات المتحدة وكندا، وبريطانيا، والكثير من الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، لم يكن هناك خلاف كبير بين الكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة القائمة والأجزاء الحديثة من المجتمع، ولذلك فهم أكثر تسامحاً بشأن الدين كما أعتقد. وحتى في التقاليد الأميركية، فإن الحكومة ليست عدائية تجاه الدين، وهي محايدة بالمجمل. إن الحكومة لا تستطيع اصطفاء دين

على حساب آخر، لكن معظم القادة السياسيين الأميركيين كانوا سعداء جداً بأن يكون الناس متدينين، وأن يكون لهم حرية التعبير عن آرائهم. في حين أعتقد بأنه بسبب تاريخ معارضة الكنيسة الكاثوليكية للثورة الفرنسية، اعتقد العلمانيون الفرنسيون أن الدين هو عدو من نوعٍ ما للديمقراطية، ولذلك كان لا بد من السيطرة عليه، وكان لا بد للدولة أن تلعب دوراً كبيراً في إبقاء الدين تحت هذه الرقابة المشدَّدة. وأعتقد أن هذا هو النموذج الذي تشرَّبه «الكماليون» في تركيا. وهكذا لم تكن العلمانية متسامحة بشكل خاص اتجاه الدين، بل كان الدين يمثل عدواً للتقدم وهلم جراً. وأعتقد أن الولايات المتحدة بيَّنت بأنه من الممكن أن يكون هناك ديمقراطية ناجحة تماماً، مع أشخاص متدينين حقاً.

رضوان: ولكن من المثير أن تربط ذلك بالكنيسة الكاثوليكية وليس بتاريخ الولايات المتحدة، أمة المهاجرين. أعتقد أن فرنسا كان لها التقليد الكاثوليكي نفسه في ذلك الوقت؟

فرانسيس: حسناً، لا. ولكن الذي كان في فرنسا رغم ذلك هو ثورة، عارضت فيها الكنيسة الكاثوليكية (كلمة مفقودة) الديمقراطية. ولذا أعتقد أن جزءاً من معارضة الدين بحد ذاته في فرنسا كانت بسبب أن الأشخاص المؤيدين للثورة رأوا أن الكنيسة كانت عدواً فاعلاً للتقدم. ولذلك أعتقد أن الأمر يرتبط بشكل أقل بالمهاجرين، وبشكل أكبر تماماً بتاريخ الطريقة التي كان يتعامل بها الدين. . . وبكلمات أخرى، في البلدان التي كان فيها الدين عاملاً سياسياً فاعلاً وقوياً في الماضي، فإنك تميل للحصول على حركات رجعية في الجانب اليساري تكون معادية جداً للدين. ففي أميركا اللاتينية،

على سبيل المثال، حيث الكنيسة الكاثوليكية فعالة جداً، غالباً ما تأخذ المعارضة شكل الأحزاب الماركسية أو الشيوعية، والتي هي معادية جداً للدين، وهكذا دواليك...

سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط

رضوان: يُجمع الباحثون في الشرق الأوسط بأن للولايات المتحدة ثلاث مصالح في المنطقة؛ المصلحة الأولى هي الاستقرار، والثانية النفط، والثالثة أمن إسرائيل. هل تعتقد أن شيئاً تغيَّر في عهد بوش، وأنه عاد الآن في عهد أوباما إلى سابق عهده؟

فرانسيس: حسناً، أنا لا أعتقد أنه تغير الكثير في عهد بوش لأنهم تراجعوا عن خطاب القاهرة الذي ألقته كونداليزا رايس بسرعة كبيرة في أعقاب انتخاب حماس في غزة وبعد ذلك، ورغم أنهم زادوا من مستويات تمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية وغيرها من البرامج، إلا أنني أعتقد بأنهم تخلوا عن هذه الفكرة بأنهم سيدفعون مبارك بشكل قاسٍ جداً أو أي أحد آخر في المنطقة. ولذلك، فإنني لا أعتقد بأنهم قد غيروا سياستهم، ولا أعتقد أن أوباما سيقوم بتغيير كبير في السياسة أيضاً.

رضوان: في كتابك **أميركا على مفترق الطرق: الديمقراطية، السلطة وميراث المحافظين الجدد**، قمت بتعريف الإسلامويين بأنهم الإسلاميون المتشددون أو الجهاديون، وقد استخدمت هذه الكلمة. لقد قلت إن الجهاد أصبح يشكل تهديداً للولايات المتحدة. أي نوع من التهديد؟ هل هو تهديد لمصالح الولايات المتحدة؟ تهديد لقيم الولايات المتحدة؟

فرانسيس: حسناً. أحد الأمور التي كنت أناقشها في ذلك الكتاب كانت أننا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد بالغنا إلى حد كبير - كما أعتقد - بتقدير كم كان التهديد كبيراً. وبرأيي إن تلك المبالغة كانت معقولة، لأنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كان الناس يقولون لبعضهم بعضاً: «حسناً، إن كان هؤلاء الناس الذين شنوا الهجوم على مركز التجارة العالمي قد فعلوا ذلك باستخدام الطائرات، فماذا إذا كانت لديهم أسلحة نووية، ألم يكن الأجدر بهم استخدام الأسلحة النووية طالما أنهم مستعدون لتفجير أنفسهم؟!». لذا أعتقد أن الأميركيين قد أخافوا أنفسهم حقاً في ما يتعلق بما يمكن أن يحدث بسبب وجود مجموعة صغيرة من المتعصبين. ولكنني أعتقد في النهاية أنه من الصعب الحصول على أسلحة نووية، وأعتقد بأن قدرة هذه المجموعات على التنظيم الفعلي لإحداث أضرار خطيرة جدية محدودة، وبالتالي فإنني أعتقد بأننا أفرطنا في ذكر ذلك الأمر. وبعد ذلك، ونتيجة المبالغة في ردود الفعل، جعلنا من التهديد أسوأ لأننا حفَّزنا الكثير من الجهاديين على الالتزام بسبب غزو كلٍّ من أفغانستان، وبشكل خاص العراق، الأمر الذي أعتقد أنه كان له ذلك التأثير.

رضوان: لكنك بعد عام 2001 والحرب على أفغانستان، وقَّعت على رسالة الحرب العادلة...

فرانسيس: أجل. إن معارضتي للحرب لم تكن في الحقيقة تستند إلى معارضة أخلاقية. إنني أعتقد أننا لو استطعنا التخلص من صدام حسين بشكل سريع وبإصابات قليلة نسبياً، ولو كان الوضع بعد الحرب سلمياً، ولو قمنا بالانتقال إلى نظام ديمقراطي مستقر

جداً في العراق، ولو لم يكن لدينا عصيان، ولو أن الولايات المتحدة قامت بالاستعداد بشكل أفضل لمعالجة ما حصل في العراق، عندها أجل، لن يكون لدي أي اعتراض بحد ذاته على استخدام القوة للتخلص من شخص مثل صدام حسين. ولكن أعتقد أنه لاحقاً... حسناً، أعني أنه في الواقع كان لدي الكثير من الشكوك قبل حدوث الحرب نفسها، ولكني أعتقد أن معظمها كانت تتعلق فيما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتعامل مع كافة عواقب إطلاق هذا الغزو. وكلما كنا نقترب من الحرب أكثر فأكثر، كان يبدو لي أننا لم نكن على استعداد للقيام بذلك. وقد قدَّمت إدارة بوش الحجة بأننا قادرون على فعل ذلك ببساطة شديدة وبأن الأمر سيتم بسرعة، وكان رأيي تماماً أنهم مخطئون في ذلك.

رضوان: لماذا تعتقد أن الولايات المتحدة قد فشلت في إدارة فترة ما بعد الحرب، مقابل نجاحها في إدارة فترة ما بعد الحرب اليابانية والألمانية؟

فرانسيس: حسناً. يعود السبب إلى أشياء عديدة، وأعتقد أنه كان فشلاً في تقدير مدى صعوبة هذا النوع من التدخلات، كما أعتقد أنه كان هناك قدر معين من الغطرسة بأنهم كانوا على علم بما يفعلون، ويعرفون ما المتوقع في حال حدوث هذا، وبأنهم قد أسندوا توقعاتهم بالنسبة إلى العراق إلى ما حدث في شرق أوروبا عام 1989 - بأنك ما إن تتخلص من الدكتاتور ستحصل فجأة على هذا التأييد الكاسح لديمقراطية النمط الغربي، وبالتالي فإنني أعتقد أنهم كانوا ضحية لامتلاكهم هذه الأفكار الواضحة حول ما كان عليه العالم، والتي لم تكن في الحقيقة مطابقة للواقع.

رضوان: إذا ما عدنا إلى الجنرال ماك آرثر في اليابان الذي كان لديه فكرة واضحة حول نزع السلاح ومن ثم التحول إلى الديمقراطية (الدمقرطة)، وهما المستويان أو الدعامتان اللتين قامت عليهما فترة ما بعد الحرب في اليابان. لماذا لم يكن للولايات المتحدة الرؤية الإبداعية نفسها بعد العراق؟

فرانسيس: حسناً. أعتقد أن الولايات المتحدة عندما احتلت اليابان قد افترضت، وإلى حدٍّ بعيد، أنها ستبقى هناك لفترة طويلة وبأن لديها قوة هائلة، وكان هذا في نهاية حرب طويلة ومكلفة جداً بالنسبة إلى الطرفين. وعلاوة على ذلك، فقد كان الدافع الأساسي لغزو اليابان سبباً استراتيجياً شديد الوضوح؛ فالولايات المتحدة لم تقم بغزو اليابان لجعله ديمقراطياً، بل في الواقع للتأكد من أنه لن يشكل تهديداً على آسيا بعد الآن. أما في العراق، فلا أعتقد أن أحداً في الواقع... وقبل كل شيء، وعلى الرغم من كافة التبريرات بوجود أسلحة الدمار الشامل، لا أعتقد بأن العراق كان يشكل تهديداً مباشراً حقيقياً للولايات المتحدة، ولم يكن قضية حياة أو موت بالنسبة لها، وأعتقد أن إدارة بوش أرادت أن تنجز كل شيء ممكن وبأقل الخسائر، حتى أنهم لم يخبروا الشعب الأميركي أبداً بأنه من الممكن لتلك الورطة أن تكون طويلة أو مكلفة، وبأن مئات الآلاف من القوات ستبقى في المكان، وهكذا دواليك.

رضوان: ولكن في رأيك، ما هو السبب الرئيس للحرب في العراق؟ هناك الكثير من الجدل حول النفط، وحول الدوافع الإيديولوجية.

فرانسيس: هناك أناس ممَّن لديهم نظريات المؤامرة المختلفة

تلك. فعلى سبيل المثال، دعنا نأخذ النفط فقط، فإذا كنت تقصد بأن الدافع كان النفط، بمعنى أن الولايات المتحدة أرادت مدخلاً حراً لسوق النفط في الشرق الأوسط لا يتعرض للتهديد من قبل أشخاص مثل صدام حسين، فيمكن القول نعم بأنه كان دافعاً واضحاً. ولكن إذا كنت تعني بأن النفط كان الدافع بمعنى أننا أردنا الاستيلاء على نفط العراق واستخدامه فقط لمصلحة الأميركيين واستغلاله فقط من قبل شركات أميركية، فإنني لا أعتقد بأن هذا كان الدافع على الإطلاق، لأنه في الواقع إذا أردت الحصول على نفط العراق وكان هذا هو هدفك الوحيد. . . .

رضوان: لديكم نفط المملكة العربية السعودية. . .

فرانسيس: حسناً. ليس ذلك فحسب، ولكنك لا تستطيع الحصول عليه من طريق صدام حسين، فلو أننا رفعنا العقوبات وقلنا «حسناً، سنقوم بالاستثمار في العراق تحت حكم صدام حسين»، فإنه كان ليكون سعيداً بأن يبيعنا النفط بالكمية التي نرغبها، وبالتالي فإنني لا أعتقد بأن تلك كانت هي المسألة. وأعتقد بأن الدوافع الحقيقية كانت تلك التي ذكروها، لذلك وقبل كل شيء كان اعتقادهم بأن هناك أسلحة دمار شامل، والتي تبين لاحقاً بأنهم مخطئون بوجودها، ولا أعتقد بأنهم كانوا يكذبون عندما قالوا أنهم يعتقدون بوجود الأسلحة إلا أنهم كانوا مخطئين بشأن ذلك. ومن ثم اعتقد البعض منهم بأن هناك ارتباط من نوع ما بين الجهاديين والعراق، والسبب الثالث والأخير كان الديمقراطية ولكنه لم يكن السبب الرئيس، بل كان السبب الثالث ضمن ثلاثة أسباب برأيي.

رضوان: هل تعتقد بأن فشل الولايات المتحدة في فترة ما بعد

الحرب يعود إلى عدم فهم المنطقة وإلى القراءة الخاطئة للثقافة؟

فرانسيس: أجل أعتقد ذلك. فكما قلت، فإني أعتقد أنه كان هناك تشابه مرغوب بين ما حدث في أوروبا الشرقية وما سيحدث في العراق - بأنه سيكون مثل سقوط القياصرة (Ceausescus) في رومانيا، إذ كان هناك دكتاتور أو اثنان مكروهين من قبل شعبهما وتمَّت الإطاحة بهما، ومن ثم كان هناك إجماع حول التحول إلى الديمقراطية. وأعتقد بأن صدام حسين كان مكروهاً بالتأكيد، ولكن لديكم هذا البعد الإثني الشامل في العراق والذي لم يكن موجوداً في رومانيا. وقد كان الجزء السني من العراق يشكل دعماً للنظام البعثي إلى حد كبير، وفي الواقع ليس هناك شيء مشابه لما كان في رومانيا أو أي مكان آخر من أوروبا الشرقية. وأعتقد بأنكم في البلدان العربية تمتلكون كل مشاعر الاستياء والريبة، والتي أصبحت إرثاً بدأ مع الاستعمار، ليشمل النزاع الفلسطيني والكثير من الأمور الأخرى التي لم تكن موجودة بالفعل في شرق أوروبا. وأعتقد بأن الفشل في الاعتراف بأن جميع هذه الأمور ستجعل من العراق مختلفاً جداً عن أوروبا الشرقية كان مشكلة في فهم الولايات المتحدة لما لديها ولما تقوم به.

الإسلام: الإسلام والديمقراطية

رضوان: حسناً، سنعود إلى التاريخ. ما رأيك عندما ينظر الناس إلى الدين الإسلامي بأنه غير قادر على التغيّر أو الديمقراطية؟

فرانسيس: حسناً، لطالما اعتقدت بأن في ذلك مبالغة كبيرة في تبسيط الطريقة التي يعمل بها الدين بشكل عام، وذلك لأن معظم

الأنظمة الدينية المعقدة تمتلك عقيدة متطورة جداً، ولكن يمكن أن تفسَّر بطرق عديدة مختلفة، وبالتالي فإن هناك السلفيين الذين قاموا بتفسير الدين بطريقة غير ديمقراطية، ولكن يمكن أن يكون هناك أيضاً تفسيرات أكثر ليبرالية وتسامحاً. وهذا الأمر لا يعتبر مشكلة في أندونيسيا، أو السنغال، أو تركيا، أو أي بلد مسلم آخر، وبالتالي فإنني لا أعتقد بأن هناك عائقاً مركزياً في الإسلام أمام الديمقراطية أو غيرها من جوانب التنمية السياسية الحديثة.

رضوان: في الواقع يعتمد ذلك على كيفية رؤيتك للديمقراطية، لأن هناك وجهتَي نظر؛ فبعض الناس يرون الديمقراطية كقيمة بحدِّ ذاتها، وآخرون يرون الديمقراطية كإجراء لفتح النقاش حول قضايا أخرى. برأيك، كيف يرى معظم العالم الإسلامي الديمقراطية الآن؟

فرانسيس: حسناً، هذا السؤال الذي ينبغي أن أسأله لك لا أن تسألني إياه. وبرأيي هناك رغبة حقيقية في المشاركة السياسية، ولا أعتقد بأن الناس يحبِّذون العيش في ظل الدكتاتوريات التي لم تجلب في الواقع الازدهار أو الحكومات الجيدة أو الأشياء الأخرى، وأعتقد بأن ذلك يشكِّل قيمة. إن الأمر معقد لأنني أعتقد بأن الديمقراطية قد ارتبطت لوقت طويل بأشكال معينة من «التغريب» في العديد من الدول المسلمة، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود ارتياح حقيقي لهذا المفهوم. كما أنه دخل في المزيد من المسائل الثقافية حول دور المرأة، وحول نوع من المساواة في الحقوق، ودور الدين في المجتمع، وغير ذلك. وهكذا، فإنني أعتقد بأن هناك عدداً لا بأس به من الناس في البلدان المسلمة، وبسبب ربطهم للديمقراطية

بتغييرات ثقافية محددة جداً، لا يحبذون تلك الفكرة. إلا أنني أعتقد بأن جوهر الديمقراطية الذي يقول بأن القادة يجب أن يكونوا مسؤولين أمام سكانهم، فكرة جميلة وقوية.

رضوان: هل تربط الديمقراطية بالجانب الثقافي أم بالجانب السياسي؟

فرانسيس: لا أعتقد بأنها تتعلق بالجانب الثقافي بشكل أساسي في نهاية الأمر، إلا أنها حجة كنت أحاول مناقشتها في السنوات القليلة الماضية. فعلى سبيل المثال، ما الذي يجعل النساء في جميع أنحاء الشرق الأوسط يرغبون في ارتداء الحجاب، وكذلك في أوروبا؟ هل يعود ذلك لكونهن مسلمات متدينات، وأصبحن فجأة مقتنعات بأن الإسلام هو الدين الحقيقي، وأصبح لديهن الآن التوق الروحي الذي لم يمتلكنه من قبل؟ لا أعتقد بأن هذا صحيح على الإطلاق. وأعتقد بأن السبب في ارتدائهن الحجاب يعود في الواقع لأن ارتداء الحجاب يشكل نوعاً من هذه الظاهرة الحديثة التي لها علاقة بالهوية، إذ يشعرن بأن هويتهن وطريقة حياتهن وثقافتهن معرَّضة للهجوم، ويُردن أن يظهرن بأنهن فخورات بما هن عليه وبما يفعلن، ولا يردن تقديم الاعتذار لكونهن مسلمات، وهكذا دواليك. وبالتالي فإنني أعتقد بأن هذا هو السبب وليس الدين بحد ذاته. إنها ظاهرة مألوفة جداً، وفي فترات أخرى من التاريخ، أخذت هذه الظاهرة شكل القومية؛ كما تعلم، في الواقع أعتقد بأن الكثير من الشيوعيين كانوا مدفوعين بهذه الرغبة في تأكيد كرامتهم وحقهم في أن يتصرفوا بالطريقة التي يريدون، وبالتالي، أعتقد أن هذا الأمر هو ما قاد الشيوعية. إذاً، أخذت هذه الظاهرة شكلاً دينياً لأن تلك هي

الفترة التي نعيش فيها، ولا أعتقد بأن لهذا علاقة فعلية بشيء عميق في الإسلام يجعل الناس يتصرفون بهذه الطريقة.

رضوان: على الرغم من أن الثقافات يمكن أن تتغير، إلا أن بعض الباحثين - خاصة الباحثين الغربيين - يقولون بأن الثقافة لا يمكن أن تتغير. إذا أخذنا اليابان مثالاً على ذلك، فقد كان هناك تقليد من العنف، أصبح الآن ثقافة للسلام. وقد حدث الشيء نفسه في البلدان الإسكندينافية التي شهدت جيلاً من الفايكنغ (القراصنة الإسكندينافيين) (Vikings)، إلا أنها استطاعت أن تتغير. وأستطيع أن أتحدى بعض الخبراء الغربيين الذين ينظرون إلى الإسلام من خلال عدسات ثقافية.

فرانسيس: حسناً، كان هذا الأمر مثال جدل لوقت طويل بيني وبين صموئيل هنتنغتون والأشخاص في تلك المدرسة الذين يعتقدون بأن الثقافة ثابتة وغير قابلة للتغيير أو أنها مجموعة من القيم المحددة، وأنا أعتقد بأن هذا الأمر غير صحيح، لأن جميع الأنظمة الثقافية تتطور بنظري.

رضوان: لماذا لا يزال الإسلام يمتلك ذلك التأثير الكبير في مجتمعات الشرق الأوسط حتى أن المسيحية والبوذية لا تمتلكان التأثير نفسه أو النفوذ على المجتمعات العربية أو مجتمعات الشرق الأقصى واليابان؟

فرانسيس: حسناً، كما تعلم، وبصراحة، فإنني لا أعرف الجواب عن هذا السؤال. وأعتقد أن هناك على الأرجح جواباً معقداً يعتمد على العديد من العوامل. فعلى سبيل المثال، في الشرق الأقصى، لم تكن البوذية أبداً ديناً مركزياً محدداً، كما كان الإسلام

أو المسيحية في أجزاء أخرى من العالم. وفي الحقيقة، فإن آسيا مختلفة نوعاً ما، إذ لم يكن للدين بشكل عام تلك الأهمية بالنسبة إلى الثقافة الآسيوية، وفي الواقع فقد كانت البوذية في الصين ديناً احتجاجياً أكثر منه ديناً جيد التأسيس. وبالتالي فأنا لا أعتقد...

رضوان: لكن البوذية في الهند لا تزال تمتلك بعض التأثير الذي لا يوجد في اليابان.

فرانسيس: لكن في الصين، اليابان وشرق آسيا، أعتقد بأنه ليس للدين أهمية بالغة، وأعتقد بأن للديانة الهندوسية الأهمية الأكبر في الهند وذلك لمماثلتها لدور الإسلام في الشرق الأوسط. أما المسيحية، فأعتقد بأنها أصبحت أقل أهمية نتيجة التطورات الفكرية المختلفة التي لها علاقة أولاً بالإصلاحات التي أدّت إلى تقويض سلطة الكنيسة الكاثوليكية، وبعدها حركة التنوير التي أدت إلى تقويض سلطة الدين بشكل عام. وأعتقد بأن تلك الأفكار التي امتدت إلى بقية العالم كانت طبيعية بالنسبة إلى الغرب، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى الشرق الأوسط أو الهند أو الأماكن الأخرى، ولهذا السبب لم تترسخ تماماً في العمق. وأعتقد أن الشيء الأخير الذي يجب قوله، أنه حتى في الغرب، فقد تفاوتت أهمية الدين كثيراً حتى أن الدين في أوروبا الغربية تلاشى كدين أصيل.

رضوان: بولندا...

فرانسيس: ولكن في الولايات المتحدة ما زال الدين قوياً للغاية، ولذلك فإنني أعتقد بأنه لا يوجد هناك نمط غربي عام بالضرورة، وأعتقد بأن هذا الأمر ينطبق بصحته على العالم

الإسلامي؛ حيث إن الدين مختلف تماماً في المملكة العربية السعودية عما هو عليه في أندونيسيا، وهناك بعض الأشخاص داخل المجتمع المدني يفسرون الدين بطرق مختلفة. لذلك فأنا لا أعلم إن كان هناك. . . إلا أن الكثير من هذا يغطي حقيقةَ أنني لا أعرف حقاً الإجابة عن سؤالك.

رضوان: ذلك لأن بعض الإسلامويين يقولون بأن - لأن الإسلام هو شعار الإخوان المسلمين - الإسلام هو الدين والدولة؛ أي أنه يحكم الحياة اليومية وفي الوقت نفسه الدولة. ولكن المسيحية تختلف عن ذلك، لأن في المسيحية ما لقيصر هو لقيصر.

فرانسيس: حسناً، مرة أخرى، إن هذا الأمر هو تفسير للإسلام ليس بالضرورة أن تقبله، ففي الإسلام في القرون الوسطى كان هناك فصل وظيفي واقعي بين الخليفة والسلطان، إذ لكل منهما مسؤوليات مختلفة. وأعتقد بأن هذا الدمج - هذه الفكرة القائلة بأن الإسلام يستلزم دمج هذين الدورين السياسي والاجتماعي - لم يكن بالضرورة صحيحاً. وأعتقد أن ما أود قوله هو أن الإسلام سُيِّس بشكل خاص في الجيل الماضي منذ الثورة الإيرانية، وكان ذلك لأسباب تتعلق بالسياسة بشكل أساسي. هناك الكثير من الصراعات في تلك المنطقة، هناك إحساس بالتهديد الثقافي والسياسي من خارج العالم الإسلامي، وبالتالي فإنني أعتقد بأن ذلك أودى بالناس للانسحاب والعودة إلى الإسلام كهوية. وقد حدث بأن حصل هذا بشكل ديني لأن الإيديولوجيات العلمانية الأخرى قد جرى التشكيك بها. ولكن لو كانت منذ جيلين سابقين، لكانت أخذت شكل القومية العلمانية، إذ كانت الأحزاب البعثية قوية جداً في سوريا والعراق،

وكان عبد الناصر قومياً علمانياً أيضاً. لذا فإنني لست متأكداً من أن أهمية الدور الذي يلعبه الدين الآن ستكون حالة دائمة بالضرورة.

رضوان: أحد التفسيرات المثيرة للاهتمام لوصول الإسلامويين كان حجة برنارد لويس بأن العالم الإسلامي يشعر الآن بأنه رغم أن الإسلام قد حكم نصف العالم في يوم ما، إلا أن العالم الإسلامي لا يشكل شيئاً الآن: دول منقسمة، ودون مساهمات في العلوم الإنسانية، الصناعة... إلخ. وقد فسر بأن الغضب داخل العالم الإسلامي قد أدى إلى وجود الإسلامويين. ما هو موقفك من هذه الحجة؟

فرانسيس: حسناً، من بعض النواحي ربما هناك شيء من ذلك، بمعنى أنه لو كانت الدول الإسلامية محكومة بشكل أفضل، لو كان لديك صين عربية، حيث تحصلون على نسبة 10% نمو على مدى ثلاثين عاماً، وأصبح الجميع أغنياء والأمور تبدو أنها تسير قُدماً بشكل متسارع، عندها أعتقد بأن الناس سيشعرون أنفسهم بشكل أفضل وسوف يهتمون أكثر بأن يصبحوا أغنياء من أن يقلقوا حول هويتهم الدينية. ولذا، وبهذا المعنى، أعتقد بأن ذلك صحيح. وقد كنت أشعر دائماً، بمعنى من المعاني، بأن الكثير من الغضب الذي يدخل في التأكيد العدواني على هوية المسلمين، إنما هو نوع من رد الفعل على فشل التحديث الأوسع في المنطقة، ومن ثم فشل النظام السياسي، لأن الناس لا يمتلكون مشاركة ذات معنى، ولا ديمقراطية، والكثير من الأشخاص لا يمتلكون الحرية الحقيقية في الكثير من جوانب حياتهم، وبالتالي، فإنني أعتقد أنه لو كانت هذه الأمور أفضل في حياة الناس فإنه على الأرجح لم يكن هناك الكثير

من هذه الطاقة التي تدخل في هذا النوع من الحركات السياسية. إذاً، بهذا المعنى أعتقد أن الأمر ربما يكون صحيحاً.

رضوان: هناك اتجاه في الولايات المتحدة - خاصة بين المحافظين - يقول بأنه لا يوجد فرق بين الإسلامويين - أو بين الحركات الإسلامية - وأن الفارق الوحيد هو في مستواهم، وليس في نهجهم أو أفعالهم. وأعتقد بأن بعضهم قد قال بأنه حتى في أوروبا، هناك العديد من المسلمين، إلا أن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد حصلت من أولئك الذين يعيشون في مجتمعات حديثة مثل ألمانيا وغيرها، هل تتفق مع ذلك؟

فرانسيس: نعم، هناك أمران منفصلان؛ الأول، أن الفكرة القائلة بأنه لا يوجد فرق بين الإسلامويين أو بين الإسلامويين والمسلمين العاديين، هي فكرة مثيرة للسخرية لأنه من الواضح أن هناك الكثير من النسخ الإسلاموية المتعصبة، وهناك بعض منهم ممّن هم متوافقون مع الديمقراطية، وهناك بعض آخر منهم - كما أعتقد - ممن تعني لهم الإسلاموية أكثر كبيان سياسي أو ثقافي من كونها تعبيراً عن حالة دينية حقيقية، وأعتقد أنه من الحماقة خاصة في السياسة الخارجية ألا تميِّز بين هذه الأنواع المختلفة من الطرق التي يستخدم بها الدين. ويبدو لي أن ما يريده أولئك المحافظون الذين وصفت، بالأساس هو توحيد العالم الإسلامي ككل مقابل الغرب - وأنا لا أفهم تماماً ما هو الغرض من ذلك. أما عن السؤال حول أوروبا، فإنني أعتقد أن هناك مشكلة، فإنه من الصعب - وأعتقد أنه كان من الصعب نسبياً - لكثير من المهاجرين المسلمين في أوروبا أن يندمجوا في المجتمع الأوروبي في كثير من النواحي.

رضوان: نظرية سياسة الهجرة...

فرانسيس: نعم، وهي تعمل على كلا الجانبين. إن جزءاً منها أن بعض المهاجرين لا يرغبون بالاندماج، ولكن بعد ذلك وفي بعض هذه المجتمعات الأوروبية يكون من الصعب الاندماج لوجود نوع من الفهم الإثني لماهية الهوية، أو لأن الثقافات ليست منفتحة بشكل كبير كما هو الأمر في الولايات المتحدة.

(رنة هاتف)

وهكذا، وفي هذا الصدد، أعتقد أنه صحيح أن لديكم أشخاصاً مثل محمد عطا وآخرين في هولندا أو أولئك الذين قاموا بتفجيرات مترو الأنفاق في لندن، كانوا جميعهم من الجيل الثاني - حسناً، ليس محمد عطا، ولكن الآخرين كانوا من مسلمي الجيل الثاني الأوروبيين، وأعتقد أن مشكلتهم تكمن في أنهم كانوا ممزقين نوعاً ما بين ثقافتين؛ إذ إنهم في الواقع لم يتقبلوا ثقافة آبائهم، ولكنهم أيضاً لم يشعروا بأنهم كانوا مندمجين تماماً في المجتمع البريطاني أو الهولندي أو المجتمعات الأوروبية الأخرى. ولذا أعتقد أن ذلك قد خلق أساساً معيناً للعزلة. إلا أن هناك الكثير من مصادر...

رضوان: ما هي السياسة التي تنصح بها بشأن ذلك الأمر؟

فرانسيس: حسناً، لقد تحدثت عن ذلك في محاضرة «ليبست» (Lipset) التي ألقيتها منذ ثلاثة أو أربعة أعوام.

رضوان: عام 2006.

فرانسيس: أجل. أعتقد أنها تتكون من أمرين. وأعتقد أن الأشخاص الذين يهاجرون إلى مجتمع ما عليهم أن يقبلوا حقيقة أن لهذا المجتمع عادات وقيماً ثقافية معينة، وإذا ما أرادوا العيش هناك

- وذلك خيارهم - ينبغي عليهم قبول الحد الأدنى من مجموعة المعايير الثقافية، وفي أوروبا، كانت هذه المعايير تتعلق بنوع من التعددية والاستعداد لإبقاء الدين والسياسة منفصلين بطريقة ما. ولكن باعتقادي أن هناك مسؤولية أيضاً تقع على عاتق البلد المستقبِل تكمن في خلق نموذج من المواطنة السياسية التي يمكن أن تكون متوافرة للأشخاص من الثقافات الأخرى بحيث يمكنهم الاندماج فعلاً في حال أرادوا ذلك. لذلك أعتقد بأنها تسير في كلا الاتجاهين. وأعتقد أن الكثير من المجتمعات الأوروبية، وفي ردّ فعل على المخاوف حول جالياتهم المهاجرة، قد رفعوا متطلبات المواطنة (الحصول على الجنسية) بطرق يقصد بها أساساً إبقاء الناس خارجاً، وأعتقد بأن هذا الأمر لا يساعد في عملية الدمج هذه.

رضوان: وأيضاً، إذا كان الإسلام مهماً لبناء دولة الحضارة العربية في ذلك الوقت، فإنك ترى بأن تأثير الخطاب في القرآن. . . أعني أن العديد من الباحثين قد وصفوا الحضارة الإسلامية بحضارة النص، وذلك بسبب نص القرآن الذي لم يحدُث عند الآخرين، وأعتقد بأن هذا هو السبب في أن القرآن ما زال يتمتع بالنفوذ. بأي معنى تشعر بأن تفسير الحداثة، أو قراءة القرآن بطريقة حديثة يمكن أن يكون له تأثير على المجتمعات العربية المعاصرة؟

فرانسيس: حسناً، من المحتمل أن يكون له تأثير كبير. لست متأكداً من أنّ دور القرآن كان بالضرورة أكبر بكثير من دور الكتاب العبري المقدس لليهود أو الكتاب المسيحي المقدس للمسيحيين؛ فقد كان كل من هذه المجتمعات الثلاثة يرتكز إلى حدٍّ بعيد على قراءة نص معين. وفي العالم المسيحي كان هناك بعد عصر التنوير شكل

مختلف من التفسير للكتاب المقدس، والذي يقول بأنه ليس بالضرورة أن يكون هذا الكتاب كلام الله، بل شيئاً ما خلق من قبل البشر. وبعد ذلك، كان هناك جهود فكرية لفهم الكتاب المقدس بطريقة مختلفة لا تفترض بأنه حقاً من كلام الله. وأعتقد بأن ذلك النوع من التفسير للقرآن لم يحدث أبداً بشكل كبير في العالم الإسلامي.

رضوان: أو ربما يكون السبب في المسافة أو الفجوة ما بين النص والعقل؛ إذ إن معظم المسلمين يقرؤون القرآن ويتحدثون عن العالم المثالي، ولكنهم يعيشون في عالم شديد الصعوبة. وأعتقد بأن الفجوة بين القراءتين خلقت نوعاً من فك الارتباط بالنسبة إلى المسلمين في العالم، لأنهم يعتقدون بأن العالم المثالي في القرآن، ولكنهم يعيشون في عالم مختلف. ولكن كيف يمكن أن نسد الفجوة.. أعتقد أن هذا سوء فهم في الغرب لأنهم يعتقدون بأننا إذا ما غيرنا تفسير القرآن، فإن ذلك سيغير العالم الإسلامي ككل. وأنا أعتقد بأن القرآن ما زال يتمتع بذلك النفوذ على العالم الإسلامي، إلا أن الأمر يرتبط أيضاً بالسياسات وبحياتهم اليومية. كيف تفسر الاختلافات داخل الإسلام؟ حيث تحدَّث بعض الباحثين عن «إسلامات»، وبأنه ليس لدينا إسلام واحد، بل العديد من الإسلامات.

فرانسيس: لا أعرف. ولكن يبدو لي أن كافة الأنظمة الدينية لديها الكثير من الاختلافات الداخلية لأنها تنتشر بين عدد كبير من الناس الذين يتمتعون بخبرات وتقاليد مختلفة جداً، وبالتالي فإنها تفسر بطريقة مختلفة جداً. وهكذا، ففي الوقت الذي خرج فيه الإسلام إلى جنوب شرق آسيا، كانت التقاليد في الواقع مختلفة جداً

عمّا هي عليه في الجزيرة العربية. ولكن ذلك الأمر ينطبق على كل الأديان، فقد تغيرت المسيحية عندما خرجت إلى العالم الجديد، وكذلك فإن الديانة الهندوسية مختلفة في أجزاء مختلفة من الهند، ولذلك أعتقد بأنه ليس هناك قدر كبير من الغموض عن سبب كون الإسلام كذلك..

رضوان: هل تعتقد بأن الإسلام سيستمر بتقديم نفسه على أنه هوية العالم الإسلامي؟

فرانسيس: حسناً، طالما أن الناس يظنون بأن هويتهم معرَّضة للتهديد، فإنني أعتقد بأن الإسلام سيستمر في ذلك. ولكنني أعتقد بأن الناس سيهدأون قليلاً في مرحلة ما، ولا أعرف إن كانت هذه الحالة دائمة، ولكنني أعتقد بأن منزلة الإسلاموية ودرجة التماهي مع الإسلام السياسي سوف لن تكون على الأرجح حالة دائمة.

الاستشراق

رضوان: إنني أسأل عن هذا الأمر لأنني أرى العديد من كتاباتك حول الشرق الأوسط تعتمد على باحثين خبراء في منطقة الشرق الأوسط، ولم تعد أبداً إلى المصادر الأصلية. هذه ليست مسألة استشراق - لا أعتقد ذلك - ولكنني أعتقد بأن هذه هي المسألة لأنك تعتمد على الآخرين، ما رأيك في ذلك؟

فرانسيس: هذا صحيح، فأنا لست باحثاً في الشرق الأوسط.

رضوان: ولكن لديك أفكار متعنِّتة جداً حول الإسلام وتقارنها مع الأديان الأخرى في العالم، إلا أنك تجادل دائماً من خلال الإشارة إلى الآخرين، هل قرأت القرآن؟

فرانسيس: لقد قرأت القرآن في الماضي، ولكنني لست باحثاً بهذا الشأن.

رضوان: وما هو انطباعك حول القرآن؟

فرانسيس: حسناً، لقد وضعت في كتابي الجديد بالفعل ثلاثة فصول تاريخية حول العالم الإسلامي؛ واحد عن بدايات الخلافة الأموية والعباسية البطريركية، وواحد عن السلطنة المملوكية، والأخير عن العثمانية. وهناك كان السؤال عن مسألة بناء الدولة في المجتمعات الإسلامية التقليدية: ما هي الاستراتيجيات للقيام بذلك؟ ذلك هو الجانب الذي درسته، وقد كان الدين جزءاً مهماً من ذلك، لأنني أعتقد بأن الكثير مما كوَّن... وجهة نظري، أو على الأقل التفسير الذي قدّمته، والذي هو، أنه وفي نواحٍ كثيرة، كانت إحدى المشاكل الكبرى في العالم العربي هي الحقيقة القائلة بأنّ قبل الإسلام كانت هناك مجتمعات قبلية في غاية القوة. والمشكلة الكبرى كانت تكمن دائماً في إيجاد قوة سياسية خارج المجتمع القبلي والتي.. لم تكن القبائل ترغب بأن تُنظم، ولا تتبع النظم، ولا تعمل بعضها مع بعض لفترة طويلة، ولذلك فإن الصراع الكبير كان دائماً خلق نظام سياسي يتجاوز القبلية. وبطريقة ما، يبدو لي أن الإسلام في وقت مبكر كان العقيدة التي حاولت فعل ذلك، لأنها كانت صراحة ضد الولاءات القبلية لصالح الأمة الأكبر من المؤمنين. وقد تحدّثت في فصول لاحقة كثيراً حول هذا النظام من الموالاة - الموالاة العسكرية - لأن ذلك تحول ليصبح واحداً من الطرق القلائل التي يمكن للمجتمعات المسلمة من خلالها توليد جزء مركزي ذاتي من الجنود والمسؤولين الذين لم يكن لديهم ولاءات

قبلية. وقد كانت السلطنة المملوكية ككل قائمة على الجنود الأتراك، ومن بعدها العثمانيين أنفسهم، فقد كان جيشهم مليئاً بالأسرى المسيحيين، جنوداً وإداريين. ومرة أخرى، فإنّ السبب وراء فعلهم ذلك يكمن في أن القبلية كانت قوية جداً. ولذا أعتقد أنه ومن ذلك المنطلق، وبقدر ما أستطيع رؤيته، فإن الإسلام، وخلال تاريخ المجتمعات الإسلامية، كان أساساً مهماً لخلق نظام سياسي أوسع وأكثر عالمية.

هدفهم: العالم المعاصر

العدو الحقيقي: أصبح الإسلاميون الراديكاليون، المتعصبون ضد كافة أنواع التنوع والاختلاف، فاشيي عصرنا الحالي. وهذا هو ما نحارب ضده.

فرانسيس فوكوياما - نيوزويك

كانون الثّاني/ يناير 2002 - لقد حوّلت السياسة العالمية، على ما يبدو، اتجاهها فجأة بعد 11 أيلول/ سبتمبر. فقد كانت أميركا خلالِ عصر الدوت الكوم (الإنترنت) (والذي يبدو اليوم كعهد بعيد مسحور) تشهد موجة من النجاح؛ فقد انهارت الشيوعية، المنافس الكبير الأخير للديمقراطية الليبرالية، كما انهارت الفاشية والحكم الملكي من قبلها، وكان الاقتصاد الأميركي يمضي بنجاح كبير وبدت المؤسسات الديمقراطية تحرز تقدّماً في كلّ أرجاء العالم. وكما يُقال، فقد قرّبت التقانة القرية العالمية من بعضها البعض بطرقٍ أبعدت الدول القومية التقليدية عن المشهد أو الموضوع.

اليوم، كلّ شيء يبدو مختلفاً؛ فقد دخلت الولايات المتّحدة حرباً مع حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان بعد معاناتها من هجوم ناجح بشكل لم يسبق له مثيل على أراضيها، وأعداد كبيرة من

المسلمين تُحشَد الآن في معارضة الولايات المتّحدة، وتُطالَب بلدان حول العالم أن تختار الوقوف إلى جانب أحد أطراف النزاع، وتراجع الاقتصاد إلى حالة من الركود في كلٍّ من الولايات المتّحدة وخارجها، بينما تذرو المخاوف الأمنية الرمل في تروس اقتصاد التصنيع الوقتي "Just-in-time economy".

ما الذي يجري هنا؟ هل نشهد بداية «صراع حضارات» يستمر لمدة عقود ويؤلِّب الغرب ضدّ الإسلام؟ نزاع يتوسّع بشكل وحشي خارج المستنقع الأفغاني لابتلاع أجزاء أكبر من العالم؟ هل ستنقلب التقانات ذاتها التي يبدو أنها تعزّز الحرية، كالطائرات وناطحات السحاب والمختبرات البيولوجية، ضدّنا بطريقة لا يمكننا إيقافها في نهاية المطاف؟ أم أن النزاع الحالي سينحسر وسيعود العالم القديم ذو الاقتصاد العالمي المتكامل، عندما ينهزم أسامة بن لادن وتنطوي شبكة الإرهاب؟

لقد قلت قبل أكثر من عشر سنوات، أنّنا وصلنا إلى «نهاية التاريخ»؛ ليس لأن الأحداث التاريخية ستتوقّف، بل لأن التاريخ الذي أصبح مفهوماً كتطورٍ للمجتمعات الإنسانية من خلال الأشكال المختلفة للحكومة قد بلغ أوجه في الديمقراطية الليبرالية الحديثة والرأسمالية الموجهة نحو السوق. وفي رأيي إنّ هذه الفرضية لا تزال صحيحة، فعلى الرغم من الأحداث التي وقعت منذ 11 أيلول، ستبقى الحداثة، كما تمثلها الولايات المتّحدة والديمقراطيات المتطورة الأخرى، القوة المهيمنة في السياسة العالمية، وستواصل المؤسسات التي تجسّد مبادئ الغرب الأساسية للحرية والمساواة انتشارها حول العالم. إن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

تمثّل ردّة فعل يائسة ضدّ العالم الحديث، الذي يبدو كقطار شحن سريعٍ بالنسبة إلى أولئك الذين لا يرغبون ركوبه.

لكنّنا بحاجة إلى النظر جدياً في التحدي الذي نواجهه؛ إذ إن أي حركةٍ لها قدرة على إلحاق ضرر هائل على العالم الحديث، ولو أنها لا تمثّل سوى عدد قليل من الناس، تثير تساؤلات حقيقية حول قابلية نجاح حضارتنا. والأسئلة البارزة التي يواجهها الأميركيون أثناء مضيّهم في هذه «الحرب» على الإرهاب هي ما هو عمق هذا التحدي الأساسي، وما هي أنواع الحلفاء الذين يستطيع هذا التحدي تجنيدهم وما الذي يتعيّن علينا فعله لمواجهته.

صدام الحضارات؟

يقول العالِم السياسي البارز صموئيل هنتنغتون في هذه الصفحات، إن النزاع الحالي يمكن أن يتحوّل إلى «صدام حضارات»، وأحد تلك النزاعات الثقافية التي، تنبّأ بها قبل بضع سنوات، كانت لترهق عالم ما بعد الحرب الباردة. وبينما كانت إدارة بوش تجزم تماماً بأنّ الصراع الحالي هو صراع ضدّ الإرهابيين وليس حرباً بين الغرب والإسلام، لكن من الواضح أن هناك قضايا ثقافية على الساحة.

ويميل الأميركيون إلى الاعتقاد بأنّ مؤسساتهم وقيمهم: الديمقراطية، حقوق الأفراد، حكم القانون والازدهار القائم على الحرية الاقتصادية، تمثّل تطلّعات عالمية من شأنها في النهاية أن تكون مشتركة بين الناس في كافة أنحاء العالم، إذا ما أتيحت لها الفرصة. وهم ميّالون للاعتقاد بأن المجتمع الأميركي يُغري الناس

من جميع الثقافات. ويبدو أن الملايين من المهاجرين من جميع أنحاء العالم الذين يفضلون الانتقال إلى أميركا وإلى المجتمعات المتطورة الأخرى، تشهد على هذه الحقيقة.

لكن الأحداث التي جرت منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تتحدّى وجهة النظر هذه، فمحمد عطا وعدّة من الخاطفين الآخرين كانوا أناساً مثقّفين عاشوا ودرسوا في الغرب، لكن المجتمع الغربي لم يُغْرِهم قط، بل وأوقع ما رأوا في نفوسهم النفور لدرجةٍ جعلتهم يرغبون بقيادة طائراتٍ لاختراق الأبنية وقتل آلاف الناس من الذين كانوا يعيشون بينهم. إن الانفصال الثقافي هنا، كما هو بالنسبة إلى أسامة بن لادن وأتباعه من الإسلاميين الأصوليين، يبدو حقيقة مطلقة جوهرياً. فهل هو قصر نظرنا الثقافي ذلك الذي يجعلنا نعتقد أنّ القيم الغربية هي قيم عالمية فعلياً؟

منطق التاريخ

في الحقيقة، هناك أسباب للاعتقاد بأنّ القيم والمؤسسات الغربية تغري كثيراً من الناس غير الغربيين إن لم يكن معظمهم. وهذا لا ينفي الرابطة التاريخية بين كلٍّ من الديمقراطية والرأسمالية وبين المسيحية، أو حقيقة أنّ للديمقراطية جذورها الثقافية في أوروبا. وكما أشار الفلاسفة من أليكسيس دي توكيفيل وجورج هيغل إلى فريدريك نيتشه، فإن الديمقراطية الحديثة هي النسخة العلمانية من العقيدة المسيحية للمساواة الإنسانية العالمية.

لكن المؤسسات الغربية هي كالمنهج العلمي الذي، على الرغم من اكتشافه في الغرب، له قابلية تطبيق عالمية. هناك آلية تاريخية

أساسية تشجّع تقارباً طويل المدى عبر الحدود الثقافية، أولاً وبصورة أقوى في الاقتصاد، ثمّ في عالم السياسة وأخيراً (وبصورة أبعد) في الثقافة. وما يدفع بهذه العملية إلى الأمام في المقام الأول هو العلم الحديث والتقانة التي تبلغ قدرتها على خلق الثروة المادية وأسلحة الحرب حدّاً هائلاً يتوجّب معه على كلّ المجتمعات عملياً أن تتصالح معها. إنّ تقانة أشباه الموصلات أو الطب الحيوي لا تختلف بالنسبة إلى المسلمين أو الصينيين عنها بالنسبة إلى الغربيين، والحاجة إلى إتقانها يتطلّب تبني بعض المؤسسات الاقتصادية، كالأسواق الحرّة وحكم القانون، التي تعزّز النمو. إن اقتصاديات السوق الحديثة المدفوعة بالتقانة تزدهر بالحرية الفردية، أي بنظامٍ يكون فيه الأفراد وليس الحكومات أو الكهنة هم الذين يتّخذون القرارات بخصوص الأسعار أو معدلات الفوائد.

والتنمية الاقتصادية بدورها تميل إلى إحداث ديمقراطية ليبرالية، ليس بصورة حتمية، لكنه يكفي غالباً لأن يشكّل الارتباط بين التنمية والديمقراطية واحداً من بضعة «قوانين» العلم السياسي المقبولة عموماً. إن النمو الاقتصادي يُنتج طبقة متوسطة تتمتع بحقوق الملكية، ومجتمعاً مدنياً مركّباً ومستويات أعلى من التعليم للحفاظ على المنافسة الاقتصادية. وكلّ هذه العوامل مُجتَمعةً تخلق أرضية خصبةً تتشكّل فيها متطلبات المشاركة السياسية الديمقراطية، التي تتخذ في النهاية الطابع المؤسساتي في الحكومة الديمقراطية.

أما الثقافة - المعتقدات الدينية، والعادات الاجتماعية، والتقاليد القديمة - فهي آخر نطاق للتقارب، وهي النطاق الأضعف أيضاً. إن المجتمعات تكره التخلي عن قيمها المتجذرة بعمق،

وسيكون من السذاجة بمكان أن نعتقد أن الثقافة الشعبية الأميركية، الجذابة كما هي، ستغمر العالم بأسره قريباً. وفي الحقيقة، فإن انتشار ماكدونالد وهوليود حول العالم قد أثار ردّ فعل كبير ضدّ أفق العولمة بحد ذاتها.

وعلى الرغم من بقاء الاختلافات الثقافية في المجتمعات المعاصرة، تميل هذه المجتمعات إلى أن تضع هذه الاختلافات في إطار منفصل بعيداً عن السياسة، وأن تحيلها إلى عالم الحياة الخصوصية. وسبب ذلك بسيط: إذا اعتمدت السياسة على شيء كالدين، فلن يكون هناك أيّ سلام مدني لأن الناس لا يستطيعون الاتفاق على القيم الدينية الأساسية. إن العلمانية هي تطور حديث نسبياً في الغرب؛ فقد اعتاد الأمراء والكهنة المسيحيون في أوروبا على فرض معتقداتهم الدينية واضطهاد كل من يعارضهم. وقد ظهرت الدولة الديمقراطية العلمانية الحديثة خارج النزاع الديني الدامي في أوروبا أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر اللذين ذبحت أثناءهما المجموعات المسيحية المختلفة بعضها بعضاً دون رحمة. وقد غدا الفصل بين الكنيسة والدولة مكوّناً ضرورياً من مكونات الحداثة على وجه التحديد بسبب الحاجة للسلام المدني - الفرضية المذهلة التي كان يناقشها فلاسفة مثل هوبيز ولوك في تقليد عظيمٍ بلغ ذروته في إعلان الاستقلال الأميركي والدستور.

ويشير هذا المنطق الأساسي للتحديث إلى أنّ القيم الغربية ليست مجرد فروعاً ثقافية اعتباطية من المسيحية الغربية، بل تجسّد عملية أكثرَ عالميةً. ما علينا أن نسأله عندئذٍ: هل هناك ثقافات أو مناطق في العالم ستقاوم أو حتى ستثبت أنها منيعةً ضدّ عملية التحديث؟

الغرب وبقية العالم

إذا نظرنا إلى آسيا، من الصعب أن نرى حواجز ثقافية لا يمكن قهرها أمام التحديث. وقد اعتاد رئيس الوزراء السنغافوري السابق لي كوان يو (Lee Kuan Yew) القول بأن هناك «قيماً آسيوية» تدعم الاستبدادية وليس الديمقراطية، لكن كوريا الجنوبية وتايوان في السنوات الأخيرة تحولتا إلى الديمقراطية لأنهما باتتا أكثر ثراء. وكانت الهند بالطبع ديمقراطيةً ناجحةً منذ استقلالها عام 1948، وقد بدأت مؤخراً بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على انتشالها من الفقر أيضاً.

وفي أميركا اللاتينية والدول الشيوعية السابقة في أوروبا، الحواجز الثقافية أقل وضوحاً؛ فالمشكلة بالنسبة لهم هي فشلهم على أرض الواقع في تحقيق التحديث وليس عدم سعادتهم بغاية التحديث نفسها. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فتعاني من مشاكل عديدة، من الإيدز إلى الحرب الأهلية إلى الحكومة البائسة، لكنه من الصعب أن نرى كيف تَحوْل تقاليدها الثقافية المتنوّعة دون تحديث المجتمعات هناك إذا تمكنوا من توحيد جهودهم سويّة في النواحي الأخرى.

إن الإسلام هو الثقافة العالمية الرئيسة الوحيدة التي لها جدلياً بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة؛ فبالنسبة إلى تطور المجتمعات الإسلامية، يمكنها أن تفتخر بديمقراطية عاملة وحيدة فقط (تركيا)، ولكنها لم تشهد أي تطورات اقتصادية مهمة مثل كوريا أو سنغافورة. لكنه من المهم أن نكون دقيقين في تحديد أين تكمن المشكلة الأساسية.

كيف يختلف الإسلام

إنه أمر مشكوك فيه أنّ هناك شيء متأصّل في الإسلام كدينٍ يجعله معادياً للحداثة. فالإسلام، كالمسيحية أو الهندوسية أو الكونفوشيوسية أو أيّ من الأديان الأخرى العظيمة أو التقاليد الدينية أو الثقافية في العالم، هو نظام ذو تعقيد استثنائي تطوّر بطرق متنوّعة مع مرور الوقت. وفي الفترة التي ذكرناها أعلاه، عندما كانت أوروبا المسيحية مُمزّقة بالحروب الدينية، كانت المعتقدات المختلفة تعيش بسلام في ظلّ نظام المِلل العثماني. وفي القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان هناك اتجاهات ليبرالية تحرّرية مهمة في الإسلام في مصر وإيران وتركيا، وقد أصبحت جمهورية كمال أتاتورك التركية واحدة من الأنظمة العلمانية المُتمكّنة جداً في التاريخ الحديث.

إن العالم الإسلامي يختلف عن الثقافات العالمية الأخرى اليوم من ناحية واحدة مهمة؛ فقد أنتج في السنوات الأخيرة وحده وبصورة متكررة، حركات متطرّفة مهمّة لا ترفض السياسات الغربية فحسب، بل ترفض أكثر المبادئ أساسيةً للحداثة نفسها، وهي التسامح الديني. لقد احتفلت هذه المجموعات بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لأنها قهرت مجتمعاً تعتقد أنه كان في أساسه فاسداً. ولم يكن هذا الفساد مسألة الإباحية الجنسية أو الشذوذ الجنسي أو حقوق المرأة كما هي في الغرب فحسب، بل إنه ينبع في رأيهم من العلمانية بحد ذاتها. إن ما يكرهونه هو أن الدولة في المجتمعات الغربية ينبغي أن تكرّس التسامح الديني والتعدّدية، بدلاً من خدمة الحقيقة الدينية. وفي حين يجد الناس في آسيا أو

أميركا اللاتينية أو المعسكر الاشتراكي السابق أو أفريقيا أن المذهب الاستهلاكي الغربي جذاباً ويرغبون في محاكاته إن هم استطاعوا، يرى المتطرفون كأسامة بن لادن أو الطالبان أنه دليل على الانحطاط الغربي.

وبالتالي، ليست هذه مجرد «حرب» ضدّ الإرهابيين، كما تُصوّرها الحكومات الأميركية والبريطانية بشكل مفهوم، ولا هي، كما يزعم كثير من المسلمين، قضية سياسة الخارجية الأميركية الحقيقية في فلسطين أو تجاه العراق. للأسف، إن الصراع الأساسي الذي نواجهه أوسع من ذلك بكثير، وليس معنياً فقط بمجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل بمجموعة أكبر بكثير من الإسلامويين الراديكاليين والمسلمين من الذين طغت هويتهم الدينية على كلّ القيم السياسية الأخرى. إن الإسلاموية الراديكالية هي التي تشكّل الخلفية لمفهوم أوسع من التذمّر الأكثر غموضاً وانفصالاً عن الواقع من أي مكان آخر. إنه هذا النمط من الإسلامويين الذين يرفضون أن يصدقوا أنّ المسلمين تورطوا في هجمات مركز التجارة العالمي، وينسبون الهجوم بدلاً من ذلك إلى إسرائيل. وقد يتذمرون من السياسة الأميركية، لكنّهم يترجمون تلك السياسة كجزء من مؤامرة أكبر معادية للإسلام (متناسين أنّ السياسة الخارجية الأميركية قد دعمت في الماضي المسلمين في الصومال والبوسنة وكوسوفو والشيشان).

وإذا سلّمنا أنّ الصراع الأساسي ليس مجرد صراع مع الإرهابيين الفعليين، بل مع الإسلامويين الراديكاليين الذين يرون العالم كصراعٍ مانوي (صراع بين الخير والشر) بين المؤمنين وغير المؤمنين، وبالتالي فإننا لا نتحدّث عن مجموعة صغيرة ومعزولة من المتعصبين. لقد

استثار أسامة بن لادن عطفاً كبيراً في كافة أنحاء العالم الإسلامي منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لوقوفه في وجه الولايات المتّحدة، من سكان الأحياء الفقيرة في كراتشي، إلى الحرفيين في بيروت والقاهرة، إلى المواطنين الباكستانيين والجزائريين في بريطانيا وفرنسا. وقد قدّر دانيال بايبس، الاختصاصي بشؤون الشرق الأوسط، تعداد هؤلاء الراديكاليين بحوالي 10 إلى 15 بالمائة من العالم الإسلامي.

الفاشية الإسلامية

لماذا ظهر هذا النوع من الإسلاموية الراديكالية فجأة؟ من الناحية الاجتماعية، قد لا تكون الأسباب مختلفة عن تلك الأسباب التي أدَّت إلى ظهور الفاشية الأوروبية في أوائل القرن العشرين. لقد شهد العالم الإسلامي أعداداً كبيرة من سكان الجيل الماضي انسلخوا عن حياة القرية التقليدية أو الحياة القَبلية، وكثير منهم تمدّنوا وتعرّضوا إلى شكل أدبي من الإسلام أكثر تجريداً يدعوهم للعودة ثانية إلى نسخة أنقى من الدين، تماماً كما حاولت القومية الألمانية المتطرّفة أن تحيي هوية عرقية أسطورية ماتت منذ أمد بعيد. إن هذا الشكل الجديد للإسلام الراديكالي مغرٍ إلى حدٍّ هائل، لأنه يرمي إلى توضيح ضياع القيم والتضليل الثقافي الذي ولدته عملية التحديث نفسها.

ولذلك قد يوضّح الأمور أن نقول إن النزاع الحالي ليس مجرد معركة ضدّ الإرهاب، ولا ضدّ الإسلام كدين أو حضارة، إنما بالأحرى هو نزاع مع الفاشية الإسلامية؛ أي ضد المذهب المتعصّب

راديكالياً، اللامُتسامح والمعادي للحداثة الذي ظهر مؤخراً في العديد من أجزاء العالم الإسلامي.

إن جزءاً كبيراً من اللائمة على ظهور الفاشية الإسلامية يجب أن يشار به إلى المملكة العربية السعودية؛ فقد تشابكت ثروات العائلة المالكة السعودية مع ثروات الطائفة الوهابية المتزمّتة لعدّة سنوات، حيث كانت العائلة المالكة ولسنوات عديدة تسعى وراء الشرعية والحماية من رجال الدين من خلال تقدّم الوهابية، لكن الحكّام السعوديين قدموا استثمارات جديدة ضخمة في تعزيز مذهبهم الإسلامي (سمة الإسلام لديهم) خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، خصوصاً بعد الاستيلاء الفاشل على المسجد الحرام في مكة المكرمة عام 1979. إن الإيديولوجية الوهابية مؤهلة بلا ريب لأن تكون إسلاماً فاشياً: يوضّح كتابٌ دراسي مُعدٌّ للاستخدام في الصف العاشر في السعودية «أنه لزاماً على المسلمين أن يكونوا موالين بعضهم لبعض وأن يعتبروا الكفّار أعداءهم». وقد روّج السعوديون لهذا المذهب ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في الولايات المتّحدة أيضاً، حيث وظفوا، على ما يقال، مئات الملايين في بناء المدارس والمساجد لنشر مذهبهم من الإسلام. وكلّ ذلك المال الذي أتى من الخليج قد سمح لأسامة بن لادن وأتباعه عملياً أن يشتروا لأنفسهم بلداً، هي أفغانستان، لاستخدامها كقاعدة لتدريب جيلٍ بكامله من المتعصّبين العرب. وفي هذا الأمر، فإن الولايات المتّحدة مُلامةٌ أيضاً لكونها ابتعدت بعد الانسحاب السوفياتي ولم تتحمل مسؤولياتها في إقامة نظام سياسي معتدل ومستقر هناك.

والسبب الأخير في انطلاق الفاشية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي يتعلق «بأسباب جذرية» كالفقر، والركود الاقتصادي، والسياسة الاستبدادية في الشرق الأوسط، والتي تعتبر مواد قابلة للاشتعال لصالح التطرّف السياسي، لكن من الضروري أن نكون واضحين جداً بالنسبة إلى الجذور الفعلية لهذه الأسباب الجذرية، في ضوء الاتهام المتكرر للولايات المتّحدة والبلدان الغربية الأخرى بأنه كان بمقدورها أن تتصرّف لتخفيف حدة هذه الأسباب بصورة ملحوظةٍ ما.

وفي الحقيقة، فإن المجتمع الخارجي يساعد البلدان الإسلامية منذ زمن عبر وكالاتٍ دوليةٍ كالبنك الدولي، كما تفعل الولايات المتّحدة في تعاملاتها الثنائية مع دولٍ مثل مصر والأردن. ولكن القليل جداً من هذه المساعدة كان له تأثير جيد، وذلك لأن المشكلة الكامنة هي مشكلة سياسية في العالم الإسلامي بحد ذاته؛ فإنّ فرص الإصلاح الاقتصادي والسياسي كانت دائماً موجودة، لكن بعض من الحكومات الإسلامية، وبالذات الحكومات غير العربية، شرعت بأنواع السياسات التي اتبعتها بلدانٌ مثل كوريا الجنوبية أو تايوان أو تشيلي أو المكسيك لفتح بلدانها على الاقتصاد العالمي ووضع الأسس للتنمية المستدامة. ولم تبادر أي حكومات عربية في اتخاذ خطوة طواعية من تلقاء نفسها لصالح الحكم الديمقراطي، كما فعل الحكم الملكي الإسباني بعد الدكتاتور فرانكو أو القوميون في تايوان أو الدكتاتوريات العسكرية المختلفة في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وأجزاء أخرى من أميركا اللاتينية. وليس هناك مثال وحيد لدولة غنية بالنفط في الخليج الفارسي استخدمت ثروتها لخلق مجتمع

صناعي مكتفٍ ذاتياً، بدلاً من خلق مجتمع من أصحاب الريع الفاسدين الذين أصبحوا بمرور الوقت إسلامويين متعصبين أكثر فأكثر. إن حالات الفشل هذه، وليس أيّ شيء قام به العالم الخارجي أو أحجَمَ عن القيام به، هي السبب الأساسي لركود العالم الإسلامي.

المستقبل

إنّ التحدي الذي تواجهه الولايات المتّحدة اليوم هو أكثر من مجرد معركة مع عصابة صغيرة جداً من الإرهابيين، فإنّ بحر الفاشية الإسلامية الذي يسبح فيه الإرهابيون يشكّل تحدياً إيديولوجياً هو بشكلٍ ما أساسي أكثر من التحدي الذي تشكّله الشيوعية. ما الذي ستكون عليه مسيرة التاريخ العريضة بدءاً من هذه النقطة وما بعد؟ هل سيحوز الإسلام الراديكالي المزيد من الأنصار والأسلحة القويّة الجديدة التي سيهاجم بها الغرب؟ لا يمكننا أن نعرف تماماً، لكن هناك بعض العوامل التي سيكون لها دور رئيس في ذلك.

العامل الأول هو حصيلة العمليات العسكرية الجارية في أفغانستان ضدّ الطالبان والقاعدة ومن الجانب الآخر صدام حسين في العراق. يودّ الكثير من الناس الاعتقاد بأنّ الأفكار تعيش أو تموت نتيجة استقامتهم الأخلاقية الداخلية، إلا أن القوة تعني الكثير؛ فانهيار الفاشية الألمانية لم يكن بسبب تناقضاتها الأخلاقية الداخلية، بل انتهت لأن ألمانيا تعرضت لقصفٍ حتى باتت أنقاضاً واحتلها جيش الحلفاء. وقد كسب أسامة بن لادن شعبية هائلة في كافة أنحاء العالم الإسلامي بسبب هجومه الناجح على برجَي مركز

التجارة العالمي. ولو أنه، مجازياً، شُنِق وأنصاره الطالبان على أحد الأعمدة في الساحة العامة من قبل القوات الأميركية، لبدت حركته أقل جاذبية بكثير. وبالمقابل، إذا استمر النزاع العسكري لفترة طويلة على نحو غير فعّال، فإن الفاشية الإسلامية ستتلقى دعماً.

والتطور الثاني والأكثر أهميّة يجب أن يأتي من داخل الإسلام نفسه؛ فعلى المجتمع الإسلامي أن يقرّر ما إذا كان سيعقد سِلماً مع الحداثة، وبشكل خاص مع المبدأ الرئيس للدولة العلمانية والتسامح الديني. إنّ العالم الإسلامي يقف اليوم عند نقطة الفصل التي وقفت عندها أوروبا المسيحية أثناء حرب الثلاثين سنة في القرن السابع عشر: فالسياسات الدينية تقود صراعاً محتملاً لا نهاية له، ليس فقط بين المسلمين وغير المسلمين، بل بين الطوائف المختلفة من المسلمين (العديد من التفجيرات الأخيرة في باكستان كانت نتيجة ضغائن سنيّة شيعية). وقد يؤدّي ذلك في عصر الأسلحة البيولوجية والنووية إلى كارثةٍ تطال الجميع.

وهناك أملٌ ما في أنّ خطاً إسلامياً أكثر تحرّراً سيظهر بسبب المنطق التاريخي الداخلي للعلمانية السياسية. إن حكومة ثيوقراطية إسلامية هي شيءٌ يجذب الناس نظرياً فقط، وأولئك الذين كان عليهم العيش فعلياً في ظل مثل هذه الأنظمة، على سبيل المثال في إيران أو أفغانستان، شهدوا دكتاتوريات خانقة كان زعماؤها أكثر جهلاً من معظم الناس في كيفية التغلّب على مشاكل الفقر والركود. وحتى عندما تكشّفت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كانت هناك مظاهرات مستمرة في طهران وفي العديد من المدن الإيرانية الأخرى من جانب عشرات الآلاف من الشباب الذين ضاقوا

ذرعاً بالنظام الإسلامي مطالبين بنظام سياسي أكثر ليبرالية وتحرّراً. وبالنسبة لهم، فقد تم استبدال الهتاف السابق «الموت لأميركا!» بصيحة «نحبّك، أميركا»، مع أن القنابل الأميركية كانت تمطر على جيرانهم الطالبان في أفغانستان.

وفي الواقع، يبدو أنّه إذا كان هناك بلدٌ سيقود العالم الإسلامي خارج مأزقه الحالي، فسيكون إيران التي بدأت قبل ثلاثة وعشرين سنة التصعيد المتزمت الراهن بإسقاط الشاه وتولية آية الله الخميني للسلطة. وبعد جيل لاحق، يبدو أنه بالكاد سنرى شخصاً تحت عمر الثلاثين في تلك البلاد لا يزال لديه تعاطف مع الأصولية، وإذا كان بمقدور إيران أن تخلق شكلاً من الإسلام أكثر حداثة وتسامحاً، فستكون عندئذٍ قدوةً فعّالة لبقيّة العالم الإسلامي.

إن المسلمين المهتمين بشكل أكثر ليبرالية للإسلام يجب أن يتوقّفوا عن لوم الغرب لأنه يرسم الإسلام بفرشاة عريضة جداً، وأن يحرّكوا أنفسهم لعزل المتطرّفين بينهم. وهناك بعض الأدلة على أن ذلك بدأ يحدث بالفعل؛ فقد بدأ المسلمون الأميركيون يدركون مدى التأثير الوهابي على مجتمعهم، وقد يتوصل المسلمون في الخارج إلى هذا الإدراك إذا تحوّل المدّ بشكل حاسم ضدّ المتطرفين في أفغانستان.

إن الصراع بين الديمقراطية الليبرالية الغربية وفاشية الإسلام ليس صراعاً بين نظامين ثقافيين قابلين للحياة على حدٍّ سواء، ويمكن لكلٍّ منهما أن يبرع في العلوم والتقانات الحديثة وأن يخلق ثروة ويتعامل مع التنوّع الواقعي للعالم المعاصر. ففي هذه النواحي كافة، تمتلك المؤسسات الغربية كلّ الأوراق، ولهذا السبب ستواصل انتشارها

عبر الكرة الأرضية على المدى البعيد. ولكن للوصول إلى المدى البعيد علينا أن ننجو من المدى القريب. ولسوء الحظ، ليس هناك حتمية للتقدّم التاريخي، ناهيك عن غياب بعض من النتائج الجيدة كالقيادة، والشجاعة، والتصميم على النضال من أجل القيم التي تجعل المجتمعات الحديثة الديمقراطية ممكنةً.

هل يمكن أن يأتي خيرٌ ما من الإسلام الراديكالي؟

فرانسيس فوكوياما وناداف سامين

Commentary, September 2002

فرانسيس فوكوياما، أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS)، ومؤلف الكتاب الذي صدر مؤخراً بعنوان «مستقبل ما بعد الإنسان». ناداف سامين، خرّيج حديث من كلية الدراسات الدولية المتقدمة، ومتخصص في دراسات الشرق الأوسط.

ما الذي يجري في العالم الإسلامي؟ لماذا ينتج خاطفين انتحاريين من جهة، ومجتمعات رأسمالية عشوائية غارقة في السبات لامبالية لم تتوصل إلى تنمية اقتصادية أو ديمقراطية من جهة ثانية؟

خير جواب عن هذه الأسئلة وإن كان جزئياً - جزئياً لكونه مقتصر على المنطقة العربية من العالم - نجده في «تقرير التنمية» للأمم المتحدة الصادر في تموز/ يوليو. فحسب التقييم الذي توصلت إليه الأمم المتحدة، فإن القطاع العربي بأسره، وبكل ثروته النفطية، «أكثر ثراء من تطوره»؛ إذ إن اقتصاداته راكدة، والأمية منتشرة فيه على نطاق واسع، وبالكاد يمكن إيجاد الحريات

السياسية، كما أن قاطنيه، وخاصة النساء منهم، يُحرمون من «المقدّرات» و«الفرص» الأساسية للعالم الحديث.

إن تقرير الأمم المتحدة - الذي كتب، بشكل ملحوظ، من قبل مجموعة من المثقفين العرب - تمَّت صياغته بشكل جيّد قبل هجمات الخريف الأخيرة على الولايات المتحدة، إلا أن صلته الوثيقة بموضوع تلك الهجمات كانت واضحة بما فيه الكفاية للمعلّقين. فقد دعاه توماس فريدمان من **النيويورك تايمز** المفتاح لفهم «الوسط الذي أنتج تيار بن لادن (البن لادنية)، والذي سيُعيد إنتاجه مرة أخرى إن لم يتغير شيء». كما وجد مقال افتتاحي في **الوول ستريت جورنال** «شيء من الغرابة» في حقيقة أن «تصبح مثل هذه الثقافة المعزولة أرضاً خصبةً للأصولية الإسلامية التي وُلدت في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر».

وفي الواقع، فإن إسلاموية بن لادن وأتباعه لا تنفصل عن الإخفاقات التنموية لمجتمعات العالم العربي. ومع ذلك سيكون من الخطأ تصوُّر الحركة الإسلاموية مجرد تعبير عن تلك الإخفاقات، إذ إن ظاهرة الإسلام الراديكالي أكثر تعقيداً من ذلك، وبكل الطرق المثيرة للدهشة قد يتحول تأثيرها في المدى الطويل على فلك المجتمع الإسلامي بأسره ليصبح أكثر تعقيداً أيضاً.

إن هجمات أيلول/ سبتمبر الأخيرة على الولايات المتحدة نُفِّذت من قبل جماعة من المسلمين يقودهم ناسك هزيل ملتحٍ، يجلس في كهف في أفغانستان ويطلق خطابات مبهمة. وهكذا كان كل ما استنفد هو كراهية المختطفين لأميركا، والذين كانوا على استعداد لتفجير أنفسهم من أجل قضيتهم - الأمر الذي وضعهم في

منأى عن الأجيال السابقة من الإرهابيين. من أين أتت هذه الحماسة، الغريبة جداً عن مزاج الديمقراطية الحديثة؟

بالنسبة إلى العديد من المراقبين، كان الدافع المباشر يُعزى لعوامل ثقافية عميقة، ولا سيما تعاليم الإسلام الأصولي. وبالطبع كان ولا يزال هناك الكثير يمكن قوله في وجهة النظر هذه، وبالأخص الحقيقة القائلة، وبعيداً عن التبرؤ من بن لادن، بأن ميل المسلمين والغربيين للاصطفاف على طرفي نقيض في تفسيرهم لأحداث الحادي عشر من أيلول أعطى مصداقية لنموذج العالِم السياسي في جامعة هارفارد، صموئيل هنتنغتون، الذي تنبأ قبل عدة سنوات بأن فترة ما بعد الحرب الباردة ستؤدي إلى «صراع حضارات».

ومع ذلك، وكما سيكون من الحماقة التقليل من شأن دور العوامل الدينية أو «الحضارية»، فإنه لا يمكننا ببساطة أن ندعو أسامة بن لادن بالأصولي الإسلامي؛ إذ إن الإسلاموية التي هو رمزها ومتحدث باسمها ليست حركة تهدف لاستعادة بعض الأشكال القديمة أو الأصلية للممارسة الإسلامية. وكما قال عدد من المراقبين، بما في ذلك ما قاله منذ عهد قريب جداً الباحثين الإيرانيين لادان ورويا بوروماند في **مجلة الديمقراطية**، إن الفهم الأفضل لها (للإسلاموية) لا يكون باعتبارها حركة تقليدية، بل حركة غاية في الحداثة.

ويقول الأخوان بوروماند، إن جماعات كتنظيم القاعدة تَدين بشكل واضح إلى مذاهب التطرف اليميني واليساري الأوروبية في القرن العشرين. ويمكن أن يُعزى أحد التيارات ذو التأثير لحسن

البنّا، معلم المدرسة الذي أسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928. فقد استعار البنّا فكرة الولاء الكامل (الذي لا جدال فيه) للزعيم ذي الشخصية الكاريزمية من الفاشيين في إيطاليا، واضعاً شعار منظمته شبه العسكرية - «العمل، الإطاعة، الصمت» - على نموذج أوامر موسوليني «آمن، أطع، حارب». وبتلميحات من النازيين، أعطى البنّا قدراً كبيراً من التركيز لجناح الشباب من حركة الإخوان المسلمين، وللربط الوثيق أو التزاوج بين المادية والروحانية وبين الإسلام ومبدأ الفعالية أو النشاط الفاعل. ولم تكن مفاجأة أن البنّا قد علَّم أتباعه أيضاً ألا ينتظروا التشجيع، بل القمع من الهيئات أو السلطات الإسلامية التقليدية.

ويمكن أن يُعزى المصدر الأوروبي الثاني للإسلاموية مولانا المودودي، الذي أوجد حركة جماعة الإسلام في الباكستان في أوائل الأربعينيات. وقد أيَّد المودودي، الصحفي الضليع في الفكر الماركسي، الصراع إلى جانب «الطليعة الثورية» الإسلامية ضد كل من الغرب والإسلام التقليدي. وكما لاحظ الأخوان بوروماند، فقد كان المودودي أول من ربط «صفة «الإسلامية» بمصطلحات غربية مميزة مثل «الثورة»، «الدولة» و«الإيديولوجيا»».

وقد اجتمعت خيوط الراديكالية (التطرف) اليمينية واليسارية هذه أخيراً في شخص سيد قطب، المصري الذي أصبح كبير إيديولوجيي الإخوان المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية. فقد دعا قطب في أهم أعماله **معالم في الطريق** لإقامة دولة متآلفة (منليثية) يقودها حزب إسلامي، مؤيداً استخدام كافة وسائل العنف اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وكان المجتمع الذي تصوَّره مجتمعاً لا طبقياً، تلغى فيه

«الأنانية الفردية» للمجتمعات الليبرالية، ويوضع فيه حد «لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان». الأمر الذي كان، كما أشار الأخوان بوروماند، «لينينية بثوب إسلامي»، وهي العقيدة التي اعتنقها معظم الإسلامويون في الوقت الحاضر.

على الرغم من نشأته وتطوره بين السُّنّة، إلا أن هذا المزيج الإيديولوجي الخبيث (الفتاك) وصل كذلك إلى العالم الشيعي، وفي الأخص من خلال تأثيره على آية الله الخميني في إيران. وفي الواقع، فقد منحت الثورة الإيرانية عام 1979 درجة كبيرة من الاحترام الديني للإسلاموية لم تكن تحظى به أبداً من قبل، لكن حقيقة أن الحركة يمكنها بسهولة مد الجسور بين الانقسام السُّنّي - الشيعي المرير، توحي أيضاً كم هي منفصلة تماماً عن التاريخ والعرف الإسلامي. وكما استنتج الأخوان بوروماند، فإن السمات الأساسية للإسلاموية - «تجميل الموت، تمجيد القوة المسلحة، تفضيل أو عبادة الاستشهاد، والإيمان بالتبشير بالأفعال الخيِّرة» - كانت سابقة إلى حدٍّ ما في الإسلام ولكنها حددت ملامح الدكتاتورية الحديثة. إن الصرامة الواضحة لنظرية بن لادن اللاهوتية تكذِّب حقيقة معتقداته الهرطقية (الابتداعية) المُبالغ فيها.

هناك الكثير من الأشياء في الجانب الإيديولوجي، وأما في الجانب السوسيولوجي (الاجتماعي)، فلا يزال هناك توازٍ كبير آخر بين الإسلاموية ونشأة الفاشية الأوروبية. فرغم أن هتلر كان ريادياً عظيماً في خلق الأفكار، إلا أن جذور حركته، وكما وصفت في التحليلات الكلاسيكية مثل تحليل وفريتز شتيرن في **سياسات اليأس الثقافي** (1974)، تعود إلى مرحلة التصنيع السريع في أوروبا

الوسطى؛ ففي غضون جيل واحد، انتقل ملايين الفلاحين من مجتمعات قروية متماسكة بإحكام إلى مجتمعات المدن الكبيرة البعيدة عن الشعور الشخصي، حيث خسروا بهذه العملية مجموعة من المعايير الثقافية والمعالم المألوفة.

وربما كان هذا التحول السريع - الذي يمكن التقاطه في تمييز فرديناند تونيز الشهير بين الارتباطية "Gemeinschaft" (الجماعة) والغشتالتية "Gesellschaft" (المجتمع) - الدافع الأقوى وراء القومية الحديثة. وبحرمانهم من مصادر الهوية المحلية، وجد القرويون المشردون روابط اجتماعية جديدة في اللغة، العرق، وأخيراً في الدعاية أسطورية الصنع لليمين المتطرف في أوروبا. ورغم أن مختلف الأحزاب اليمينية تظاهرت بإحياء التقاليد القديمة - التقاليد الجرمانية ما قبل المسيحية في حالة النازية، والتقاليد الرومانية في حالة الفاشية الإيطالية - إلا أن معتقداتهم كانت في الحقيقة خليطاً توفيقياً (يوحد المبادئ أو المعتقدات)، حيث جُمعت الرموز القديمة والأفكار الجديدة بأحدث أشكال تكنولوجيا التواصل.

وقد سلكت الإسلاموية، كما أشار الراحل إرنست غلينر قبل غيره، طريقاً مماثلاً. ففي غضون العقود القليلة الماضية، شهدت معظم المجتمعات الإسلامية تحولاً اجتماعياً لا يختلف عن ذاك الذي حدث في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ انتقل عدد كبير من القرويين ورجال القبائل إلى الأحياء الفقيرة الواسعة في مدينة القاهرة، الجزائر وعمان، تاركين خلفهم ثقافة مجتمع إسلام الريف الملوَّن والأميِّ (البعيد عن الكتابة) غالباً، لتأتي الإسلاموية وتملأ

الفراغ مقدِّمةً هوية جديدة ترتكز على أساس العقيدة التطهيرية والمتجانسة. إن مبدأ التوفيق بين المعتقدات على الطريقة الفاشية يقوم على الجمع بين الرموز الدينية التقليدية والخطابة وإيديولوجيا العمل الثوري.

وقد رأى بعض المراقبين، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أن المحرك الحقيقي لنمو الإسلاموية هو الفقر، إلا أن الحال ليس كذلك. فعلى سبيل المثال، وبحسب التقرير الأخير للأمم المتحدة، فإن العالم العربي بالفعل يقارن إيجابياً بالدول النامية عندما يتعلق الأمر بمنع حالة فقر مدقع. وإلى حد ما، وكما الفاشية الأوروبية من قبلها، وُلدت الإسلاموية من التفكك الاجتماعي السريع، وفي الأغلب، يكون قادتها ودعاتها وافدين على الطبقات المتوسطة والعليا. وقد أدخلت الإسلاموية هؤلاء المتعلمين والذين غالباً ما يكونون أفراداً منعزلين ومبعَدين في أمة المؤمنين الأكبر، من طنجة إلى جاكرتا إلى لندن. ومن خلال شريط مسجل (في حالة الخميني) أو فيديو (لبن لادن) أصبح هؤلاء الأفراد أعضاء في جماعة دولية ناشطة، وإن كانت خطيرة ومدمرة.

إن رؤية الإسلاموية كما هي بالفعل تتخطى التصنيف الصحيح، كما أنها تقودنا باتجاه سؤال مهم وإن كان يبدو أحمقاً: هل يمكنها، كما فعلت من قبلها الفاشية والشيوعية، أن تخدم من غير قصد كقوة تحديث، تمهد الطريق أمام المجتمعات الإسلامية التي يمكن أن تستجيب لتحدي الغرب بشكل بنّاء وليس مدمر؟

ليس السؤال سخيفاً كما يبدو. إن المقارنات دقيقة ومخادعة هنا، غير أن البلاشفة نجحوا في خلق روسيا الصناعية والمتحضرة،

وهتلر نجح في التخلص من اليونكريين (الأرستقراطيين والنبلاء الألمانيين خاصة أرستقراطيي بروسيا) والكثير من الطبقات الاجتماعية التي ميّزت ألمانيا ما قبل الحرب. ومن خلال مسار ملتوٍ وشديد التكلفة، استطاع هذين «المذهبين» إزالة شجيرات المرحلة القروسطية المتشابكة التي أعاقت نمو الديمقراطية الليبرالية. ولكن بالطبع، هناك سبل أكثر أماناً وسلامة يمكن أن تسلك باتجاه التحديث، كتلك التي سلكتها دول مثل كوريا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، وقد كانت السبل الأقل كلفة للحداثة متاحة بالتأكيد لروسيا وألمانيا، لكن على المرء أن يتعامل بما لديه، وعلى أي حال، في الثقافات الإسلامية يمكننا القول بأن هناك الكثير من الشجيرات المتشابكة التي يجب إزالتها. وإذا ما كانت الإسلاموية موجَّهة ضد الأشكال التقليدية للإسلام بقدر ما هي موجهة ضد الغرب، فهل تستطيع أيضاً أن تكون مصدراً لمثل هذا التدمير الخلاّق؟

هناك آلاف الطرق التي استطاعت من خلالها، ليس الممارسة الإسلامية فحسب، بل الإطار القانوني الصارم الذي يغطيها أيضاً، عرقلة التغيير. وقد وثّق المؤرخ الاقتصادي تيمور كوران وبتفاصيل دقيقة سلسلة من المؤسسات الإسلامية التقليدية التي عملت عدم مرونتها وتقيدها بالقوانين كعوائق هائلة أمام التنمية؛ فقد تمّ تثبيت معدلات الفوائد من قبل السلطات الدينية، وركّز التعليم على استظهار النصوص الدينية وعدم تشجيع التفكير النقدي، واستبعدت النساء من الحياة السياسية والاقتصادية.. وهلم جراً. وحتى مؤسسة الوقف، أو المؤسسة الخيرية الإسلامية، والتي من الممكن أن تكون

حصناً للمجتمع المدني في النظام الإسلامي المصلح، حددت التوريث بالوصية لثروات الأفراد إلى ما شاء الله دون إتاحة فرصة للتعديل تبعاً للظروف المتغيرة.

العديد من هذه القيود كانت موجودة تاريخياً في الغرب المسيحي- اليهودي، وتم إلغاؤها أو تحسينها فقط بعد صراع طويل. ولا تزال جميع هذه القيود موجودة في الحاضر الإسلامي، ولا يمكن إزالتها إلا من خلال ممارسة القوة السياسية، الأمر الذي أثبتت الإسلاموية بالفعل أنها قادرة على فعله، وأنها قادرة حتى على تكييف المعايير الغربية عند الحاجة إلى ذلك: إذ رغم أن الخميني قد أعاد لبس العباءة أو الحجاب للنساء، إلا أنه أيضاً، وعلى مضض، أصدر مرسوماً يعطي حقّ الاقتراع للنساء في الانتخابات الإيرانية، الممارسة (تمّ الفوز بها في عهد الشاه) التي شبَّهها يوماً بالبغاء.

ففي مصر، الإخوان المسلمون كما غيرهم، وحتى المؤسسات الإسلاموية الأكثر راديكالية خلقت طبقة من الجمعيات التطوعية لتقف بين العائلة والدولة. فعلى سبيل المثال، كانت المؤسسات الخيرية الإسلاموية هي التي تخللت الثغرة وقت حدوث زلزال القاهرة عام 1992، حيث قدمت الخدمات الاجتماعية التي لم تكن متاحة من قبل الدولة المصرية الفاسدة وعديمة الكفاءة. إن الإسلامويون يأملون صراحة أن يعيدوا توحيد الدين والسلطة السياسية يوماً ما، الأمر الذي قد يكون كارثة، لكنهم يتعلمون ويغرسون عادات الاتحاد والعمل المستقل التي، إذا ما انفصلت عن إيديولوجيتهم الراديكالية، من الممكن أن تساعد في إرساء الأساس لمجتمع مدني حقيقي.

وهناك ميدان آخر من الممكن فيه لأفكار الإسلامويين الرجعية أن تلعب دوراً تقدمياً محتملاً، وهذا الأمر يتعلق بالمصادر الأساسية للسلطة والشرعية في العالم الإسلامي.

وقد كان النظام التقليدي للفقه الإسلامي - بأحكامه الصارمة وتسلسله الهرمي - معرَّضاً للهجوم، بطريقة أو أخرى، منذ القرن التاسع عشر على الأقل. وكانت الشخصيات الأولى الأكثر أهمية في هذا المسعى من المحدثين، مثل الإيراني جمال الدين الأفغاني (1839-1897) وتلاميذه، والمصلح المصري محمد عبده (1849-1905). وكان عبده من بين الأوائل الذين خرجوا عن الصيغة النصية الصارمة للتفسير التي ميزت العالم السُّنّي منذ زمن الخلافات الإسلامية الأولى. وكان العقل البشري، في رأيه، الأداة الوحيدة المناسبة لتطبيق الحقائق الأساسية للقرآن والسُّنّة (تقاليد النبي). وقد أصدر عبده، بعد تعيينه مفتياً لمصر في أواخر حياته، أحكاماً عكست، على حد تعبير أحد الباحثين، رغبته في «جعل الدين الإسلامي متكيف تماماً مع متطلبات الحضارة الحديثة».

كانت المعاني المتضمّنة لهذا التحول عميقة جداً. فعلى الرغم من أن الأساس المؤسساتي للإسلام السُّنّي الأرثوذكسي (التقليدي) بقي سالماً، إلا أن الأبواب الموصدة منذ فترة طويلة للتفسير الفقهي نُزعت مفصلاتها. وكمسلم لوثري، هزَّ عبده، وبتأثير من معلمه الأفغاني، المؤسسة الدينية بإحياء إمكانية التفسير القانوني المستقل. وقد أعطى مثاله مدى لم يسبق له مثيل لكافة مفسري (مؤولين) التقاليد الإسلامية اللاحقين، سواء كانوا من الولاة القديسين أم الديماغوجيين - ويضم الديماغوجيين الراديكاليين المعادين للغرب

مثل سيد قطب من الإخوان المسلمين، وفي نهاية المطاف أسامة بن لادن.

في المعركة من أجل السلطة التفسيرية التأويلية، لم يكن من قبيل المصادفة أن تتمثل الأرض الخصبة الأولية للإسلاموية في الأوليغاركيات (حكم الأقليات) الهشة في السعودية ومصر؛ حيث شارك كلا النظامين في اختيار رجال الدين التقليديين، دافعين التيار الشعوبي للإسلام إلى الأزقة الخلفية والمخازن الأمامية للمساجد، محوِّلينه إلى حركة عصابات إيديولوجية. وبعيداً عن نقاط إرساء التقاليد، أثبت الإسلامويون مهارة في التلاعب في رموز الإيمان ومواءمتهم مع غاياتهم الثورية الخاصة.

ومثال ذلك فتوى أسامة بن لادن الشهيرة عام 1998، والتي أعلن لأتباعه من خلالها الجهاد على الولايات المتحدة وعلى أي لعبة أميركية مشروعة. ورغم أن فحوى هذا التصريح في حد ذاته يتعارض مع التعاليم الأخلاقية الإسلامية التقليدية - كما لاحظ العالم البارز في أمور الشرق الأوسط، برنارد لويس بأن «نصوص الإسلام الأساسية لا تأمر في أي موضع من المواضع بالإرهاب والقتل» - إلا أن الأمر الأكثر راديكالية ووضوحاً فيه هو هوية قائله؛ فأسامة بن لادن لا يملك أوراق اعتماد كهيئة دينية، ولا الحق، في إطار الممارسة الإسلامية التقليدية، في إصدار فتوى. إن الأمر يشبه إلى حدٍّ ما إصدار هتلر لمنشور باباوي، أو إصدار لينين لمرسوم باسم الكنيسة الروسية الأرثوذكسية. إن الحقيقة المجردة لاستعداد بن لادن لتخطي هذا الحدّ تظهر إلى أي درجة كانت الإسلاموية تقلل من شأن السلطة القانونية الإسلامية التقليدية، لكن الحد الذي تم تجاوزه

باسم شن حرب شاملة على الغرب، من الممكن أن يتم تخطيه باسم غايات أكثر صحية.

يجب ألاّ نخدع أنفسنا؛ فإن تحديث الإسلام من الصعب حدوثه في وقت قريب، وذلك لن يحدث دون صراع هائل. هناك العديد من العوائق المتجذرة عميقاً في المجتمع الإسلامي، وليس أقلها فقدان تقاليد السياسة العلمانية الملاحظ غالباً. وبالنسبة إلى الكثير من المسلمين، فإن ما قد يبدو ببساطة أمر أكثر من «طبيعي» إنما هو إيديولوجيا شمولية تسعى لتوحيد المجتمع والدولة ضمن كلٌ ثوري واحد. ولا يبدو واضحاً، على الرغم من تقرير الأمم المتحدة الأخير، إذا ما كان العالم الإسلامي قادراً على التقييم الذاتي الواقعي اللازم لحدوث التحول التحديثي.

ومع ذلك، فقد جربت الكثير من المجتمعات غير الغربية طريق المقاومة العنيفة للوصول إلى سلطة الغرب العسكرية، الاقتصادية والثقافية الهائلة. وكانت فقط عندما تواجه بالهزيمة أو الهيمنة تشرع دول مثل الصين أو اليابان بإجراء دراسة جدية حول ما، وبعبارة لويس، «كان خطأ». ومع انضمامها للغرب عندما لم تتمكن من التغلب عليه، تبنّت تلك المجتمعات مجموعة متنوعة من المؤسسات الغربية مع احتفاظها بجوهر ثقافتها. وقد كانت عملية التعلم الاجتماعي هذه أبطأ كثيراً في المجتمعات الإسلامية؛ وخاصة في المجتمعات العربية، إذ كان من المريح جداً إلقاء اللوم على إسرائيل والولايات المتحدة باعتبارهما سبب افتقارهم للتقدم.

إذا كان الانتظار لتحديث المسلمين من المرجح أن يستغرق وقتاً طويلاً، إذاً كيف ينبغي على الغرب أن يرد في المدى القصير بينما

يواجه الاحتمال المستمر للإرهاب، التفجيرات الانتحارية وأسلحة الدمار الشامل؟ التطبيق المؤكد للقوة العسكرية، هو بالتأكيد جزء من الجواب. لم تسقط الفاشية الأوروبية بسبب الشر المتأصل في أفكارها المثيرة؛ بل وبعد أن جلبت الدمار للمجتمعات التي اعتنقت مبادئها، فقدت شرعيتها بسبب هزيمتها في ميدان المعركة. وتماماً كما حصل أسامة بن لادن وقضيته على مكانة بسبب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الناجحة، كانت هزيمة تنظيم القاعدة في أفغانستان والعمليات الأميركية ضد الإرهاب الإسلامي الراديكالي المستمرة عنصراً أساسياً لتثبيط الحماسة الإسلاموية.

لكن الصراع الأهم يجب أن يحدث ضمن العالم الإسلامي نفسه؛ فلفترة طويلة جداً وقف المحدثون المسلمون الحقيقيون على جانب مسرح الأحدث، بينما قاتل التقليديون والإسلاميون بعضهم بعضاً في الوسط. إن الأمر الذي نحن بأمسّ الحاجة له اليوم يكمن في استفادة المسلمين ذوي التوجه الغربي من الاضطرابات الناتجة من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لتعزيز صيغة من دينهم تكون بصدق أكثر ليبرالية.

هناك سبب للاعتقاد بوجود مثل هذا الانفتاح؛ إذ رغم أن العديد من المسلمين ما زالوا ينحازون للإسلاموية نظرياً، إلا أن الحركة قد تركت سجلاً كارثياً في أي مكان تسلمت فيه السلطة. فالمملكة العربية السعودية، موطن السلالة الوهابية المتطرفة من الإسلام الأصولي، واحدة من أكثر الأنظمة فساداً وسوء إدارة في العالم المعاصر؛ فحتى مع ثروة البلاد النفطية الهائلة، فقد انخفض دخل الفرد في الظروف الواقعية من 11,500 دولار أميركي عام 1980 إلى

6,700 دولار أميركي عام 1999. وبالنسبة إلى أفغانستان في ظلّ حكم طالبان، كانت فرحة الأفغانيين غامرة لتحررهم من نيرهم، وبلهفة عادوا إلى مثل هذه المتع الحديثة البسيطة كمشاهدة الأفلام الهندية الرخيصة على أجهزتهم الدفينة منذ زمن بعيد.

ويعتبر الإيرانيون، الذين عاشوا في ظل الحكم الإسلاموي لجيل مضى، الأكثر ترجيحاً لقيادة العالم الإسلامي للخروج من مأزقه الحالي. فعلى الرغم من أن الآمال الغربية المعقودة على الرئيس خاتمي ذو العقلية الإصلاحية الظاهرة قد أثبتت أنها في غير مكانها، لا يزال هناك حقيقة ديموغرافية أساسية واحدة تعمل لصالح التحرر النهائي: إذ إن 70 بالمائة من سكان إيران هم الآن تحت سن الثلاثين، وبحسب جميع التقارير فإن أولئك الشباب يميلون إلى مقت حكم رجال الدين الإسلامي (الثيوقراطية الإسلامية). وباعتبارها أول دولة سلمت السلطة لنظام حكم إسلاموي، تمثل إيران مثالاً قوياً لباقي الدول في الشرق الأوسط وخارجه إذا ما أرادوا التحرك باتجاه التحرر بالاعتماد على قوتهم الذاتية.

وفي النهاية، إنه لأمر هام ألا نبالغ في تقدير قوة الإسلاموية كما هو خطأ فادح أن نقلل من شأنها. لدى الإسلاموية القليل لتقدِّمه للعرب، وأقل من ذلك بكثير لتقدمه لباقي العالم الإسلامي؛ فقد أنتج تمجيدها للعنف بالفعل رد فعل مضاد حاد، و - شريطة أن تُهزم - يمكن أن يساعد «نجاحها» بتعبيد الطريق أمام إصلاح طال انتظاره. وإذا ما حدث ذلك، فلن تكون بالتأكيد المرة الأولى التي ينتج فيها مكر التاريخ نتيجة مذهلة جداً.

عصرنة الإسلام

فرانسيس فوكوياما وناداف سامين ونقاد آخرون

Commentary, 114 n° 5, 17-21 December 2002

مارتن كرامير:

ماذا يحدث عندما يصطدم واقع حاسم (كأحداث الحادي عشر من أيلول) وجهاً لوجه مع فكرة مهمة حقاً (كفكرة «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما)؟ حتماً، ستهتز (تتكوم) الفكرة حتى تمتص الصدمة. دعونا نلقي نظرة شاملة على الحطام.

في مقالته «هل يمكن أن يأتي خير ما من الإسلام الراديكالي؟» [أيلول/ سبتمبر]، اتفق السيد فوكوياما وشريكه في التأليف ناداف سامين على الرأي القائل إن الإسلاموية قوة هدّامة تسوّغ مقارنتها بالشيوعية والفاشية. ولكنها، كما كتبا، قد تكون أيضاً قوة معصرنة - ويمكنها، رغماً عنها، أن تتخلص من القيود التقليدية التي تمنع المسلمين من العصرنة. وإذا ما استطاعت الإسلاموية، بدورها، أن تتخلص من إيديولوجيتها، فربما تتحول عندها إلى أن تكون نعمة مقنَّعة.

في حال، وفقط في حال برز هيغل ليكون أبدياً عند فرانسيس

فوكوياما، وقد كان هيغل مَن أصدر هذا الحكم في القرن التاسع عشر: «لقد غاب الإسلام منذ فترة طويلة عن مسرح التاريخ، وقد انسحب لعزلة من الراحة والسكينة الشرقية». فإن رفض الإسلام الدائم لمجرد فعل ذلك سيبقى أحد الأخطاء الأساسية لـ «فلسفة النهاية»، من أيام هيغل وحتى يومنا هذا - أي إنه كذلك طالما أن الغرب الحديث يحتك مع الإسلام.

بعد حوالي قرنين من الزمن، فُرض الدليل بالقوة. فقد كان الإسلام خلية طاقة لا تنضب لعشرات من الحركات التي تحدَّت قِيَم الليبرالية الحديثة. من المهدية إلى البن لادنية، ومن الإخوان المسلمين إلى طالبان، استمر الإسلام في توليد ترياق جديد وفعَّال لعدوى الغرب. وكل ذلك يوحي بأن قوة الإسلام الراديكالي (كما الإسلام نفسه) تكمن في قدرته على التحول لتكييف نفسه مع الظروف المتغيرة باستمرار. واليوم ها هو يستغل بشكل مبدع العصرنة نفسها التي يسعى إلى إحباطها. وتماماً عندما تعتقد بأنه أصبح بالياً وعفا عليه الزمن - كما اعتقد الكثير من المحللين قبل ثلاثين سنة مضت - فإنه يعود ليظهر فجأة بشكل جديد تماماً (وغالباً أكثر خبثاً).

ويتكهن السيدان فوكوياما وسامين أن الإسلام الراديكالي «قد يساعد يوماً في تمهيد الطريق لإصلاحٍ طال انتظاره. وإذا كان ذلك، فلن تكون بالتأكيد المرة الأولى التي يكون فيها مكر التاريخ قد أنتج نتيجة صاعقة بشدة». ونظرياً، بالطبع قد يتمّ إصلاح الإسلام بطريقة لا علاقية، حتى إن الراحل إرنست غيلنر رأى أنه رغم أن الإسلام «لم يولِّد العالم الحديث، إلا أنه قد يثبت بأنه، ومن بين كافة الأديان، الأفضل للتكيف معه».

والمشكلة أنه في الممارسة الفعلية قد عامل المسلمين الحقيقيين أولئك الذين من شأنهم أن يكونوا إصلاحيين منهم بطريقة جائرة؛ وبقيت المسافة بين الإسلاموية والدولة الاستبدادية تشكّل فراغاً دون قيادة، لم يرغب أي من الجهتين في ملئه. والإصلاحيون، الذي كانوا دائماً أقلية، أصبحوا اليوم أسوأ حالاً مما كانوا عليه قبل نصف قرن مضى: فاليوم، يهدّد الإرهابيون بقتلهم. وبالطبع، دعونا نصلي مرات خمس في اليوم من أجل إصلاح إسلامي، لكن دعونا نعترف بأنه لا يوجد في الأفق لوثر (إشارة إلى لوثر كينغ) يستطيع أن يُلهم بهكذا إصلاح.

إن الخطر في مناقشات فوكوياما وسامين يكمن في أنها قد تشجِّع على الرضا الذاتي أو التراخي. وهما فعلياً لم يتوصلا إلى أبعَد ما وصل إليه خبراء الشرق الأوسط المفرطين في التفاؤل. ويتذكر المرء بشكل خاص العالم السياسي لجورج تاون، مايكل هدسون الذي قال مرة للجنة الكونغرس أنه «مهما كان المقصد النهائي للحركات الإسلاموية، فإن وظيفتها الحالية هي وظيفة ليبرالية تحررية». ويقوم السيدين فوكوياما وسامين بقلب الصفات فقط: مهما كان المقصد الحالي للحركات الإسلاموية، فإن وظيفتها النهائية هي وظيفة ليبرالية تحررية. ولا تبدو المسافة بعيدة من هذه النقطة لمناقشة أنه ينبغي علينا أن نرحب باستلام الإسلامويين السلطة، وذلك لتسريع عملية الانبعاث أو الإحياء المحتومة.

أمّا عن فكرة الكاتب أن «العمل المستقل» للإسلامويين قد «يضع الأساس لمجتمع مدني حقيقي»، فهذا يبدو بدقة كنقاش جون اسبوزيتو ومجموعة كبيرة من «الخبراء» الذين يقولون بأننا ينبغي أن

نَزِن (نفكر ملياً) بالأفعال الاجتماعية الجيدة لجماعات مثل حركة حماس. وفقط في غياب أي مؤسسات وسيطة أخرى يمكن لهذا الوهم أن يبقى. إن الإسلاموية هي مجتمع مدني للإنسان الفقير - المسكين، وبديل فقير له، نظراً إلى أنها تفتقر إلى مفهوم التسامح. وليس هناك دليل أنها تستطيع التطور إلى أبعد من ذلك، والكثير من الأدلة توحي بأنها لن تستطيع ذلك.

وعلى أي حال، فإن أطروحة فوكوياما وسامين لا يمكن إثباتها أو دحضها في أي مدى قريب، ولا طائل من مناقشتها. وآثارها السياسية غامضة في أحسن الأحوال، كما أنها لا تغير الحقيقة القائلة بأنه في هذه الفترة من الزمن ليست الإسلاموية، بل «فلسفة النهاية» (على حد تعبير هيغل) هي التي غابت عن مسرح التاريخ - حتى وإن كانت تظهر فجأة على صفحات الكومنتري (*Commentary*).

فصلية **الشرق الأوسط**، فيلادلفيا، بنسلفانيا.

وليد فارس:

إن مقالة فرانسيس فوكوياما ونداف سامين التحفيزية هي محاولة لدمج حركة أسامة بن لادن في تيار التحديث العالمي. وإن لم تكن هي نفسها قوة معصرنة، حسب قولهما، فالإسلاموية في الأقل تلعب دور الجرافة الثقافية التي تمهِّد الطريق لليبرالية من طريق تقويض المؤسسات التقليدية لمجتمع المسلمين.

إنه لتفسير مثير، لأسباب ليس أقلها أنها تحصر الإسلامويين ضمن رواية تطور الليبرالية. ولكن ينبغي ألا نُخدع بما نفكِّر أنه «ينبغي» على الإسلاموية أن تكونه، فقد يحلّ الإسلامويون محلّ

تقليديي ما بعد العثمانية إلى حدٍّ ما، ولكنهم ليسوا حركة عصرانية تمهِّد الطريق للديمقراطية الليبرالية. وصحيح أن الإسلاموية قد استعارت أفكاراً وتقنيات من الفاشية والشيوعية، كما لاحظ الكاتبان، ولكن في حين أهلك شموليو الغرب القسم الأعظم من أسلافهم لتأسيس ما يعتقدون أنه أفضل حداثة، فإن الإسلامويين يسعون إلى تأسيس مجتمع تقليدي أكثر من ذلك الذي يزيلونه. وقد تطوّر الملالي وزعماء تنظيم القاعدة على شبكة الإنترنت، ولكن تطورهم هو مجرد قفزة تكنولوجية، وليست دفعة من التحديث/ العصرنة. فهم يسعون لدفن الحداثة بأسلحتها ذاتها.

وكدليلٍ على أن الإسلاموية موجّهة ضد الإسلام التقليدي ويمكنها أن «تتكيف مع المعايير الغربية»، يورد السيدين فوكوياما وسامين أمثلة عن اقتراع النساء في إيران والمؤسسات الخيرية الإسلاموية في مصر، والتي، حسب قولهم، «قد تساعد يوماً في إرساء أسس لمجتمع مدني حقيقي». ومع ذلك، فإنه من الخطر أن ننظر إلى تطور الإسلاموية من هذه العدسة الليبرالية. فصحيح أن الأصوليين الشيعيين قد منحوا حق الاقتراع للمرأة الإيرانية - ولكن مقابل سحب حقوقها الاجتماعية. وبالنسبة إلى المؤسسات الخيرية الإسلاموية في مصر، وبعيداً عن كونها النسخة الإسلامية لنادي ليونز أو جمعية الآباء والمعلمين (PTA)، فإنها أدوات للتخلّص من علمنة المجتمع وجعله امتداداً للدولة الإسلامية القادمة.

ويبالغ السيدين فوكوياما وسامين أيضاً بمدى فجوة الإسلامويون مع السلطة والتقاليد الإسلامية. إذ إن فكرة التضحية بالنفس من أجل أمة (الجماعة) المؤمنين قديمة قدم الإسلام الفاتح نفسه، ومفهوم

الانغماس في العدو - رمي الشخص نفسه وسط العدو مع معرفته بأنه ميت لا محالة - قد وُلِد قبل ثلاثة عشر قرناً مضت. ولا تختلف المهمات الانتحارية اليوم إلا بوسائلها التقنية. وأما بالنسبة إلى ما يسمى ادعاء أسامة بن لادن لنفسه سلطة دينية من طريق إصدار الفتاوى، فإن السيدين فوكوياما وسامين قد حصلا على حقائق مغلوطة؛ فقد كان بن لادن حذراً جداً في سلوكه اللاهوتي الديني، وأعلن صراحةً في مقابلة مع الجزيرة أنه التمس الأحكام «من عدد من الشيوخ وأصحاب الفتوى».

وما لم تكن الإسلاموية قد ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين، لربما كانت المجتمعات المسلمة اليوم تحاكي الإصلاحات السياسية المناهضة للإصلاحات الاقتصادية في أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا. وما «حدث خطأ» بالفعل في العالم الإسلامي كان الهجوم التسللي للمجاهدين لمركز مدنيتهم. فقد انتقل القوميون المسلمون، الملكيون الدستوريون، الماركسيون، والليبراليون بأفق التنمية قليلاً إلى الأمام في عالم ما بعد العثمانية؛ وتسبب الإسلام الراديكالي بتراجع هذه المجتمعات خطوتين إلى الوراء. إن الإسلامويين لا ينتقلون من الجهاد إلى الحداثة، كما يقول السيدان فوكاياما وسامين، بل إنهم ببساطة يقومون بتحديث الجهاد أو يلبسون الجهاد رداء من الحداثة.

جامعة فلوريدا أتلانتك، بوكا راتون، فلوريدا

ستانلي ن. كيرتز

رغم أن فرانسيس فوكوياما ونادف سامين بدآ مقالهما بالاعتراف أنه من الحماقة التقليل من شأن العوامل الدينية والثقافية في تحليل الإسلاموية، إلا أنهما مضيا بفعل ذلك تماماً. وهما، بلا شك، محقين بأن الإسلامويين قد استعاروا بعضاً من لغة البلاط وتقنيات الفاشية الأوروبية، خاصة في ما يتعلق بدور القيادة الكارزمية. ولكن هذه الأفكار قد نجحت لأنها تمتلك بعض النفوذ في الإسلام، وقد لا يكون أسامة بن لادن قائداً دينياً تقليدياً، ولكن إصداره للفتاوى مختلف إلى حدٍّ بعيد عن مثالهما المفترض حول «إصدار هتلر لمنشور باباوي».

وبالمثل، قد يحمل التفجير الانتحاري قليلاً من الشبه، كما يقول السيدين فوكوياما وسامين، «لتجميل الموت» الذي يجده المرء في الدكتاتورية الأوروبية، إلا أنه ينبثق من سياق إسلامي مميز. إنه يجسِّد روح التضحية الشخصية التي زُرعت بشكل مميز في مجتمعات ملتزمة بشبكات معقدة من القرابة والشرف الجماعي. ومثل هذه الشبكات كانت ذات قيمة محدودة لفلاحي أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا، حتى قبل أن يُلقى بهم في الأحياء المدينية الفقيرة المنسية. وبالمقابل، يرتبط الفلاحون المسلمون حتى الآن بعضهم مع بعض بشدة من خلال هذه الروابط، ويبقون على هذه الروابط، لدرجة مدهشة، بعد وصولهم إلى المدن الكبيرة. ويخفق الكاتبان برؤية الاختلافات الأساسية بين علم اجتماع الفاشية وذاك الخاص بالإسلاموية. وأما بالنسبة إلى الإيديولوجيا، فقد أخطآ في مقارنة الإحياء النازي المفترض للتقاليد ما قبل المسيحية «الآرية» –

استخدام خيالي تماماً - بالاستمرارية العميقة بين الإسلام التقليدي والإسلاموية المعاصرة.

لقد أدَّت الحداثة إلى تغييرات حقيقية ومهمة في الإسلام، ولكن هذا لا يعني أن الطريقة الأفضل لفهم الإسلاموية تكون باعتبارها إيديولوجية دكتاتورية شمولية حديثة. وفي الواقع، فإن النتيجة التي توصَّل إليها السيدين فوكوياما وسامين ليست على خلاف فقط مع الحقائق ولكنها تقوض أيضاً فرضيتهم السياسية الرئيسة. لقد أرادا أن يعطيا دفعاً سريعاً للمسلمين الليبراليين الحقيقيين غربيي التوجه، لكن تحليلهما يوحي بأن التحديث الموثوق أو الحقيقي لن يصل إلى العالم الإسلامي إلا في المدى البعيد.

إن التخلي الظاهر عن الآفاق المستقبلية للمجتمعات الإسلامية يشير أيضاً إلى مشكلة في فرضية السيد فوكوياما الشهيرة، في «نهاية التاريخ» (1989)، والتي تقول بأن العالم يتحرك لا محالة اتجاه الديمقراطية الليبرالية. ومع التسليم بأن الوصول للتحديث بين المسلمين بعيد المنال، لمَّح السيد فوكوياما إلى درجة من الاتفاق مع أحد ناقديه الرئيسين، صموئيل هنتنغتون، الذي ناقش - بتبصُّر كما يعتقد كثيرون - أن نهاية الحرب الباردة ستودي إلى «صراع حضارات» قائم على أساس الدين والثقافة. وقد أوصى هنتنغتون بضبط النفس في جهود أميركا لنشر الديمقراطية.

وقد كان هنتنغتون محقاً بشأن مصادر صراعنا الحالي، ولكنه فشل في تقدير التقدم التكنولوجي، خاصة في ما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذا ما جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى أميركا أن تتسامح مع أنظمة الحكم اللاديمقراطية التي تقوم على

افتراضات ثقافية لا غربية أو مناهضة لها. ومن جانبه، لم يتنبأ السيد فوكوياما بهذا التحول الخاص لدورة العجلات، ولكنه كان يناقش دائماً بأن «آلية العلوم الطبيعية الحديثة ستؤدي إلى ديمقراطية عالمية».

إن السؤال الذي نواجهه اليوم، والذي لم يوجِّهه أي من المفكرين تماماً، هو ما الذي سيحدث عندما تصطدم القوة التي لا تقاوم للاحتلال الغربي وعملية إضفاءه الديمقراطية بالهدف الثابت لتقاليد الإسلامية الثقافية والاجتماعية.

معهد هوفر، واشنطن العاصمة

لاري دايموند:

إن فرانسيس فوكوياما ونداف سامين محقين في التشكيك بالحكمة التقليدية حول الإسلام الراديكالي. إنها حركة جديدة (ism) - حركة دينية أقل من أن تكون إيديولوجيا شمولية. وعلى هذا النحو، فإنها تحمل قرابةً مُهمة مع الفاشية والشيوعية، وتجازف بكونها لا تقل تدميراً عنهما. ولكن السيدين فوكوياما وسامين محقين جزئياً فقط في عزو صعود الإسلاموية الراديكالية - واعتناق المثقفين المتكرر لها - إلى «التفكك الاجتماعي السريع» الذي شهدته المجتمعات المسلمة على مدى العقود العديدة الماضية.

إن العزلة التي عايشها الإسلامويون الراديكاليون كانت تغذَّى بقوة أيضاً من خلال الإحساس المنتشر بالإذلال الوطني والثقافي. فعندما ينظر أولئك العقائديون النظريون (عديمي الخبرة العملية) الذين تحولوا إلى ثوريين إلى مجتمعاتهم، سيرون الفشل - الفقر،

عدم المساواة، الفساد المستشري، والقمع السياسي - خاصة إذا ما قورن بازدهار أوروبا وأميركا. فعلى طول العالمين العربي والإسلامي لم تقدم النخب الحاكمة المنحطة والمهتمة بمصالحها الشخصية نمواً اقتصادياً - فنسبة البطالة اليوم مرتفعة حتى في المملكة السعودية - ولا آليات شرعية للمشاركة الانتخابية، وبالتالي حرمت شعوبها من وسائل التعبير عن شكواهم بطريقة سلمية.

وفي هذه الظروف، ليس من الصعب فهم إغراء كافة الإيديولوجيات الشمولية التي تبشّر برفع المجتمعات المسلمة من حفرتهم العميقة. وقد تمَّت تجربة القومية والاشتراكية، وكلتاهما فشلتا، ولم يبقَ سوى بديلين اثنين - الإسلام الراديكالي والديمقراطية الليبرالية. وهو دليل قوي على مدى خوف الحكام المسلمين الكبير من الأخير الذي فضلوا العبث به واستخدام الأول.

لكن السيدين فوكوياما وسامين مخطئين بطرحهما أن الإسلاموية الراديكالية نفسها تشارك في التنمية السياسية والاقتصادية. قد تكون تخلت عن طريق الدمار ومهَّدت الملعب لبديل ليبرالي نهائي، ولكن بأي ثمن؟ لا تمثل جمهورية إيران الإسلامية مثالاً للتقدم، فقد قام الملالي بسرقة وقمع المجتمع الإيراني بينما فشلوا في حلِّ أيّ من مشاكل البلاد الأكثر إلحاحاً.

لا يمكن للإسلاموية أن تعزِّز التقدم إلا إذا تخلَّت عن راديكاليتها، وعن دافعها للهيمنة والتعصب، وأن تصبح منافساً على السلطة في إطار ديمقراطي تعددي. قد تكون هذه العملية جارية بالفعل في تركيا، حيث اكتسح حزب العدالة والتنمية الإسلاموي - والذي يعتبر سجله مشجعاً في بعض النواحي - انتخابات تشرين

الثاني/ نوفمبر. وقد تؤدي الراديكالية الإسلامية خدمة تاريخية، كالتهديد الشيوعي لكوريا وتايوان، إذا ما أجبرت النخب الحاكمة على تطوير حكم مسؤول وفعال، والوصول إلى الديمقراطية في نهاية المطاف كي ينقذوا أنفسهم من تهديد وجودي.

ولكن إن تعاملت هذه الأنظمة بقصر بصرها المعهود، مجرد قمع المنشقين الراديكاليين، وإذا ما ارتكبت الولايات المتحدة الخطأ، كما كانت تفعل دائماً خلال الحرب الباردة، في مساندة أقل الشرين، ستثبت الإسلاموية الراديكالية بأنها لم تكن أمراً صائباً على الإطلاق. وفي الواقع، سنجد أنفسنا نواجه شباناً أكثر غضباً وإذلالاً الذين، وهم يبحثون عن تفسير لإخفاقات مجتمعاتهم، يتحولون إلى الإرهاب ضد الغرب في محاولة يائسة للانتقام.

معهد هوفر، ستانفورد، كاليفورنيا

جواكيم فورارس:

يناقش فرانسيس فوكوياما وناداف سامين أن الإسلاموية، وكما الفاشية والشيوعية، قد خلَّفت سجلاً كارثياً أينما وصلت إلى السلطة. ومن هنا، وفي المدى القصير، تكون الحركة الارتجاعية في العالم المسلم محتملة إلى حدٍّ بعيد، خاصة إذا فقد الإسلامويون مصداقيتهم من خلال ضربة عنيفة حاسمة للجيش الأميركي. وفي المدى البعيد، كما يلمّحا، فقد يكون الإسلام الليبرالي قادراً على ملء الفراغ.

هناك العديد من المشاكل في هذا التحليل؛ كشأنٍ عسكري، لعله من الكافي القول بأن إسرائيل قد هزمت العرب مرات عديدة،

لكنها لم تحصد سوى المزيد من التعصب والجهود المتكررة للانتقام. ولا شك بأن هجوماً أميركياً معاكساً ضد الإرهاب الإسلامي الراديكالي هو السبيل البنَّاء الوحيد لمواجهة هذا التهديد، ولكنه بالكاد يستطيع أن يدمر حركة شعبية متغلغلة في العالم العربي. وإنه لأمر مضلل أن تُقارن الحرب الأميركية في الشرق الأوسط بسحق دول المحور في الحرب العالمية الثانية.

كما أنه ليس من المرجح أن نجد حلاً للإسلاموية بصعود المجتمع المدني أو حتى بالديمقراطية الكاملة في العالم المسلم. وهذا تماماً ما قُدِّم لعرب إسرائيل، وبدا أنهم هدءوا لبعض الوقت. ولكن اليوم، وبإيقاظ من إخوانهم الفلسطينيين أنهم أصبحوا طابوراً خامساً في إسرائيل، أخذوا ينضمون لصفوف العدو بأعداد متزايدة.

وأخيراً، والأمر الأكثر جدية هو استغراق السيدين فوكاياما وسامين بالتفسيرات السوسيولوجية الاجتماعية جعلهما يقللان من شأن الإلهام الديني الحقيقي للإسلاموية الراديكالية. وصحيح أن البحث عن الهوية، الذي أيقظه التحديث، قد كرَّس الدافع الديني، لكن الحقيقة المجردة هي أن الإسلامويين يجدون شرعية التطرف في أقوال وأفعال النبي. ولا يمكن تبرير تمجيد العنف والحرب الشنيعة ضد الكفار الخطيرين أو المضللين المزعومين بادعاء أن أقوالاً من القرآن والحديث قد فُسِّرت خارج إطار معناها.

جامعة أكاديمية آبو، آبو، فنلندا

سكوت رافيد:

إن المقدمات التاريخية لمقالة فرانسيس فوكوياما وسامين نداف لا أساس لها من الصحة كما هي استنتاجاتهم. ومن السخف الإيحاء بأن هايدغر قد وضع ديمقراطية ليبرالية ممكنة في ألمانيا، في حين كان هو المسؤول عن تدميرها، أو أن البلاشفة قد حولوا روسيا إلى دولة صناعية ومدنية، بينما كانوا هم المسؤولين عن سبعين عاماً من الركود الاقتصادي. هل هذا ما يريدون للإسلام الراديكالي أن ينجزه في العالم المسلم؟

ديباري، فلوريدا

فرانسيس فوكوياما ونداف سامين:

إن مارتن كرامير ووليد فارس كلاهما محقٌّ في القول بأن الإسلاموية تمثل دافعاً متعصباً عميقاً، والذي أثبت قدرة عالية على التكيف مع الظروف الحديثة، وشكَّل عائقاً كبيراً أمام التنمية السياسية والاقتصادية في العالم الإسلامي. إذاً، السؤال الأعمق هو، هل نشأت هذه النزعة بشكل حتمي من قلب الإسلام نفسه، كما قال السادة كرامير، فارس، كرتز، وفورارس بطرق مختلفة، أم أنها، كما يقول لاري دايموند، قد تغذَّت على أسباب أكثر مباشرة مثل عدم وجود فرص سياسية في العالم العربي. إن كان الجواب هو الأول، فعندها لن يكون هناك مستقبل ليبرالي محتمل أبداً في العالم الإسلامي.

وبالطبع، ليس هناك من طريقة للإجابة عن هذا السؤال بدقة، رغم أننا نميل بوضوح للاتفاق مع السيد دايموند بأن الأسباب أكثر

ترجيحاً لأن تكون مباشرة. أن ننظر إلى الإسلاموية الراديكالية باعتبارها التعبير الحتمي لتعاليم الإسلام، يعني أن نقبل بالحقيقة الأشد خطورة لعدم وجود فوارق جوهرية بين أنصارها. وعندها يحتاج المرء إلى أن يفسر، على سبيل المثال، لماذا كان هناك امتدادات كبيرة للحركات الليبرالية إبان الحكم العثماني، أو لماذا كان على القادة العسكريين المسلمين الأوائل أن يبذلوا الكثير من الجهد لإقناع الناس للتضحية بأنفسهم، أو كيف وصلت تركيا الحديثة إلى ما هي عليه!

التناقضات لا تنتهي هناك. ففي القرن العشرين وحده، اجتاحت ثلاث اتجاهات سياسية كبيرة العالم الإسلامي؛ ففي البداية أتت العصرانية المتغرِّبة المستبدة لأتاتورك رضا شاه، تبعتها القومية العلمانية لناصر والبعثيين، وتلاهما الراديكالية الدينية للخميني وبن لادن. وكل منها يمثل استجابة لإخفاقات الموجة السابقة، والعبء يقع على عاتق نقادنا لإظهار لماذا تكون مناهضة الاتجاه الأخير الثالث هي بطريقة أو بأخرى التعبير الأكثر صدقاً أو متانة لتطلعات المسلمين بشكل عام.

لا أحد على الإطلاق يجرؤ أن يكون البادئ بالليبرالية. ولم تكن الليبرالية الغربية نتاجاً تلقائياً للحضارة الغربية أو للتقاليد اليهودية المسيحية، بل إنها انبثقت من الحرب الطائفية العنيفة التي اجتاحت أوروبا في السنوات المائة والخمسين التي تلت الإصلاح، والاعتراف العام بأن السياسات القائمة على أساس ديني لا يمكنها أن تقدم حداً أدنى من الأمن والنظام. وقد كانت أيضاً شرطاً ضرورياً للتحديث الاقتصادي في أوروبا. وإذا ما كان العالم الإسلامي يريد

سلماً مدنياً وتنمية، فستكون السياسات العلمانية ضرورة وظيفية هناك أيضاً. والسؤال هنا، هل يمكن لهذه العملية أن تتكشف في مدة زمنية أكثر قرباً، ودون أن ينغمس بقية العالم في الوقت نفسه في عنفه الداخلي؟ وبطريقة أو بأخرى، يمكن لليبرالية الإسلامية، رغم اختطافها من حاضنتها، أن تنبثق حقاً في شروط ليست غريبة عنا تماماً.

لا أحد يعرف إن كان هذا سيحدث حقاً، ولكن هناك بعض الأسباب تحملنا على توقُّع أن العجلة السياسية ستدور ثانية. وفي حين قد تكون الإسلاموية أداة فعالة جداً للتحديث السياسي، فقد كانت كارثة كإيديولوجيا حاكمة في البلدان الثلاثة التي استلمت فيها زمام السلطة: إيران، أفغانستان، والمملكة العربية السعودية. ولم يعترف أي ممّن ردوا علينا، باستثناء لاري دايموند، بالآفاق الحقيقية لليبرالية الموجودة في دولة كإيران والتي كان عليها أن تطبق ثيوقراطية (حكم رجال الدين) إسلاموية - حركة ارتجاعية كرد على حركة ارتجاعية، إذا جاز التعبير.

وبالعكس، إذا ما تغذَّت الإسلاموية على الباثولوجيا (علم الأسباب والنتائج) السياسية التي وصفها السيد دايموند، فهناك سبب يحملك على التفكير بأن، حتى مع غياب لوثر مسلم، نوعاً مختلفاً من السياسات العربية ستولِّد نوعاً مختلفاً من المعارضة. وبخلاف جواكيم فورارس، فإننا لا نعتقد بأن هذه الحركة يمكن أن تُهزم بوسائل عسكرية فقط؛ بل يجب أن تحارب على كافة الصعد، إيديولوجياً وسياسياً وكذلك عسكرياً، ومن خلال معالجة الظروف الخلفية التي ولدت في ظلها.

ويصرح وليد فارس بأن بن لادن قد طلب مصادقة على فتواه «من عدد من الشيوخ والمُفتين». ولكن بالتأكيد السيد فارس مدرك بأن بن لادن كان قد جُرِّد من جنسيته السعودية وتبرأت منه عائلته رسمياً قبل وقوع ضربات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 بوقت طويل. والأرثوذكسية الإسلامية الموافق عليها من قبل الدولة، وهي الشكل السائد خلال معظم التاريخ الإسلامي، لم تصادق أبداً على أنواع التأويلات التي طرحها بن لادن لدعم إرهابه. وليس من قبيل المصادفة أن تكون الدعامة الإيديولوجية الأساسية لحركة الوهابيين الجدد هي مذهب ابن تيمية، عالِم القرن الرابع عشر الحنبلي الذي كان يُعتبر مفكراً هامشياً وشاذاً من قبل معظم معاصريه.

وأخيراً، فقد كنا حريصين بالطبع ألا نوحي بأن أي مجتمع سيكون أفضل حالاً إذا ما انعطف نحو الفاشية، الشيوعية، أو الإسلاموية باعتبارها الطريق الأفضل للحداثة. ولكن في حقيقة الأمر، فإن الحركتين الأوليتين حملتا بعضاً من آثار التحديث. وبمجاراة سكوت رافيدي، فقد نجح خليط من هتلر والشيوعيين في الإجهاز على الأرستقراطية الألمانية التي كانت الدعامة التقليدية للاستبدادية في تلك البلاد. وقد كانت ألمانيا منذ الحرب أقل انقساماً طبقياً من بريطانيا بشكل أو بآخر، الأمر الذي لم يجعلها تخضع لتصفية الحسابات القاسية نفسها. ولكن غني عن القول بأننا لا نتمنى تجربة ألمانيا القرن العشرين لأي أحد كان.

بناء الأمة 101

بقلم فرانسيس فوكوياما

شباط/ فبراير، نشرت في أتلانتيك مونثلي (*Atlantic Monthly*)

«لا أعتقد أن قواتنا يجب أن تستخدم لما يُسمى ببناء الأمة، بل أعتقد أن قواتنا يجب أن تُستخدم لتحارب وتكسب الحرب».

جورج دبليو بوش، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2000

«نجتمع هنا في فترة حاسمة من تاريخ أمتنا والعالم المتحضر. إن جزءاً من ذاك التاريخ قد كُتب بأيدي آخرين؛ أما الباقي فستكتبه أيدينا.. إن إعادة إعمار العراق سيتطلب التزاماً مستمراً من أمم عديدة، بمن فيها أمتنا: سوف نبقى في العراق طالما كان ذلك ضرورياً، ولن نبقى بعدها يوماً واحداً».

جورج دبليو بوش، 26 شباط/ فبراير 2003

إن تحول جورج دبليو بوش من مرشح رئاسي معارض لبناء الأمة إلى رئيس ملتزم بكتابة التاريخ لجزء مضطرب كلياً من العالم، هو واحد من أكثر الإيضاحات إثارة لمعرفة كيف أدّت هجمات الحادي عشر من أيلول الإرهابية لتغيير السياسة الأميركية. ففي ظِلّ

رئاسة بوش اتخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية الاستقرار والتنمية السياسية في بلدين إسلاميين - أفغانستان والعراق. وكثيرون الآن يراهنون على قدرتنا ليس على كسب الحروب فحسب، بل على المساعدة في خلق مؤسسات سياسية ديمقراطية مكتفية ذاتياً (معتمدة على نفسها) واقتصاديات قوية موجّهة نحو السوق، وليس في هذين البلدين فقط، بل في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

والحقيقة هي أن التهديدات الرئيسة لنا وللنظام العالمي تأتي اليوم من دول ضعيفة، منهارة وفاشلة؛ إذ إن ضعف أو غياب المؤسسات الحكومية في الدول النامية يشكّل الخيط الذي يربط بين الإرهاب، اللاجئين، الإيدز، والفقر العالمي. قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كانت الولايات المتحدة تشعر بأنها قادرة على تجاهل الفوضى في مكان بعيد مثل أفغانستان وهي مطمئنة، ولكن تقاطع الإرهاب الديني وأسلحة الدمار الشامل كان يعني أن المناطق الهامشية سابقاً أصبحت الآن نقطة الاهتمام المركزي.

لم يوافق المحافظون يوماً على ما يسمى بـ«التدخلات الإنسانية» التي حدثت خلال التسعينيات، بما فيها تلك التي حدثت في الصومال، هايتي، البوسنة، كوسوفو، وتيمور الشرقية. والليبراليون، من جانبهم، لا يزالون غير مقتنعين بأسباب إدارة بوش المنطقية لغزو العراق. ولكن سواء لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان أو الأمن، فقد قامت الولايات المتحدة بالكثير من التدخلات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وأخذت على عاتقها الالتزام ببناء أمة جديدة واحدة تقريباً كل سنة منذ نهاية الحرب الباردة. ولقد كنّا في حالة

إنكار لهذا الأمر، ولكننا قمنا به لفترة طويلة، ومن الأفضل أن نعتاد عليه، ونتعلم كيف نقوم به - لأنه، ومن المؤكد تقريباً، سيكون هناك مرة قادمة.

ويشير نُقّاد بناء الأمة إلى أنه لا يمكن للغرباء أبداً بناء الأمم، إن كان ذلك يعني خلق أو إصلاح جميع الروابط الثقافية، الاجتماعية والتاريخية التي تربط الشعب معاً كأمة. إن ما نتحدث عنه بالفعل هو بناء الدولة - أي إنشاء أو تعزيز مؤسسات حكومية مثل الجيوش، قوات الشرطة، الهيئات القضائية، البنوك المركزية، وكالة تحصيل الضرائب، أنظمة الصحة والتعليم، وما شابه ذلك.

ولهذه العملية مرحلتين منفصلتين تماماً، وكلاهما حَرِجٌ. تنطوي المرحلة الأولى على تحقيق الاستقرار في البلاد، تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوارث، إعادة بناء البنية التحتية، وانطلاق الاقتصاد. وأما المرحلة الثانية فتبدأ بعد تحقيق الاستقرار، وتتألف من إنشاء مؤسسات اقتصادية وسياسية مكتفية ذاتياً والتي تتيح الفرصة في نهاية المطاف للحكم الديمقراطي الكُفْء والنمو الاقتصادي.

ومن المتفق عليه أن المرحلة الأولى، رغم صعوبتها، تبقى ضمن قدرة كلٍّ من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع. (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لديها سجل متفاوت جداً في تعزيز النمو الاقتصادي طويل المدى، ولكنها في الواقع بارعة في إيصال المساعدات الإنسانية). وأما المرحلة الثانية، الانتقال إلى التنمية الذاتية المستدامة، تشكّل تحدياً أكبر بكثير؛ حتى إنها أكثر أهمية على المدى البعيد. والكلمة المفتاحية هنا هي «الاكتفاء الذاتي»: ما لم تكن القوى الخارجية قادرة على أن تترك وراءها

مؤسسات حكومية أهلية مستقرة، شرعية، وغير فاسدة نسبياً، فليس لديهم أمل في خروج مشرِّف.

الفشل في التوقع:

ما الدروس بعيدة المدى التي يمكن أن نستخلصها من التجربة الأميركية حتى الآن في إعادة إعمار العراق؟ تعرضت إدارة بوش لانتقادات لاذعة لفشلها في التخطيط الكافي لفترة ما بعد الحرب؛ لكن يجب أن نتذكر بأن بناء الأمة أمر صعب أصلاً. وإذا ما نشأت مشكلة غير متوقعة، لا يعني ذلك بالضرورة أنه كان هناك فشل في التخطيط، لأنه من غير الممكن أن تتنبأ بكل الطوارئ.

ويناقش مسؤولو الإدارة بأنهم قد أعدّوا خطة محكمة لم يحصلوا على مصادقة عليها، لأنها تناولت حالات طوارئ لم تحدث أبداً. الكثير من المناقشة قبل الحرب كانت حول الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وكذلك تخريب حقول النفط والحرائق، لكن من الواضح أن العراقيين لم يمتلكوا مثل هذه الأسلحة؛ وفي الأغلب، حيث إنه تمّ احتلال البلاد بسرعة (نتيجة الخطة الحربية التي شدَّدت على الخفة والسرعة ووفرة الأعداد الزائدة) لم يكن هناك تخريب في حقول النفط. قبل الحرب كان نحو 60 بالمائة من سكان العراق يعيشون على المواد الغذائية الممنوحة من قبل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، وقد عملت الإدارة بهدوء مع تلك الوكالة لضمان تدفق المواد الغذائية لكافة السكان العراقيين خلال الحرب. كما وضعت خططاً شاملة للتعامل مع الأزمات الإنسانية أو المهجرين مثل تلك التي تلت حرب الخليج عام 1991 - لكن شيئاً من ذلك لم ينشأ.

إذاً، لماذا يمكن للإدارة أن تُحمَّل المسؤولية حقاً؟ حتى الآن، كان أكثر أخطائها غير المقصودة أهمية فشلها في تطوير خطط للطوارئ لمواجهة احتمال الانهيار شبه الكامل للدولة العراقية. فقد كانت الإدارة تأمل بأن تقطع رأس قيادة البلاد البعثية وتسمح لقادة جدد بتولي القيادة بسرعة، وبدلاً من ذلك حدث انهيار شديد في النظام؛ حيث انحلَّ الجيش، توقفت الشرطة عن القيام بدوريات في الشوارع، وتوقفت الوزارات الحكومية عن العمل. وقد كانت النتائج المترتبة عن هذا الاضطراب مهمة: اختفت البنية التحتية المادية للحكومة، حيث تم تجريد الوزارات من أبوابها، مراحيضها، وشبكة أسلاكها ومن ثم أحرقت؛ وتمَّت تسوية البحث عن أسلحة الدمار الشامل مقابل نهب مواقع الأسلحة؛ وقد أخذ الانطباع الأول للعديد من العراقيين حول «تحريرهم» شكل الجريمة والفوضى.

وقد كان هناك سوابق لما حدث في العراق - وبشكل أكثر، وضوح الآثار الكارثية للتدخل الأميركي في بنما عام 1989، حين تسببت أيام من النهب والفوضى بأضرار ببلايين الدولارات. هل كان يمكن لإدارة بوش، بتبصر أفضل، أن تتوقى من احتمال الفوضى واسعة النطاق في العراق؟

لعل إحدى نتائج قرار غزو البلاد بعدد قليل جداً من القوات - حوالي 150,000 من القوات الأشداء - كان بعد عمليات قتالية رئيسة حيث لم يكن هناك ببساطة عدد كافٍ من الجنود للانتشار حول البلاد. وقد كان إغراق المنطقة بالقوات ليساعد، لكن من المعروف عدم استعداد القوات المقاتلة للتعامل مع الاضطرابات المدنية ومهام الشرطة، وغالباً ما يجعلون الأمور أكثر سوءاً من خلال الاستخدام

المكثف للقوة. والولايات المتحدة لم تحتفظ بقوات شرطة وطنية لاستخدامها في مثل هذه الحالات؛ الخيار الوحيد كان استقدام قوات متابعة حفظ السلام أو شرطة البلد مثل الدرك الإيطالي، قوات حفظ السلام الكندية، أو الحرس المدني الإسباني.

ولكن قبل أن نفترض بأن استخدام الطريقة متعددة الأطراف ستمنع النهب في العراق، ينبغي أن نتذكر بأن المهمات متعددة الأطراف السابقة لنشر قوات الشرطة في هايتي، الصومال، البوسنة وكوسوفو، كانت سيئة التنظيم ويعوزها العدد الكافي، وفي معظم الحالات وصلت بعد فوات الأوان لتأدية وظيفتها عندما يكن هناك حاجة ماسة إليها. وليس من المرجَّح أن تُحدث قوات الشرطة الدولية بطيئة الحركة فرقاً كبيراً، إذ إن الإيطاليين أرسلوا في النهاية رجال الدرك إلى العراق، ولكنهم وصلوا بعد وقت طويل من خمود عمليات النهب.

وقد حقَّقت مشاركة أميركا في بناء الدولة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية بعض المعرفة عن تنظيم المهام، كما أوضحت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة راند (RAND)، إلا أنّ إدارة بوش أخفقت في الاستفادة من هذه المعرفة المؤسساتية. وكانت أكثر أخطائها التخطيطية خطورة إقامة منظمة إعادة إعمار ما بعد الحرب في اللحظة الأخيرة، ومنحها سلطة كافية، ووضعها تحت السيطرة الكاملة للبنتاغون الذي لم يكن لديه القدرة الكافية للقيام بهذه المهمة بشكلها الصحيح. وكانت النتيجة قيام منظمة، بدلاً من أن تجوب الأرض سعياً لإنهاء العمليات القتالية الكبيرة، أضاعت أسابيع وأشهر ثمينة في بناء قدراتها الذاتية.

في وقت ما من شهر آب/ أغسطس 2002 وقَّع الرئيس بوش أمراً تنفيذياً بالتقدم في الخطة العسكرية النهائية للحرب، وبدأ نشر القوات الأميركية على الخليج العربي في نهاية العام. ولكن ليس قبل حلول العشرين من كانون الثاني/ يناير من العام الماضي حتى تمّ تعيين جي غارنر، الجنرال المتقاعد (برتبة ملازم)، لتنسيق مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الجديد. وكان لديه أقل من شهرين لجمع الجهود التخطيطية للوكالات الأميركية المتعددة قبل انتقال مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORHA) إلى الكويت في 17 آذار/ مارس عند بداية الحرب. وقد مضى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية من مكتب بستة موظفين ودون هاتف في البنتاغون في أواخر كانون الثاني/ يناير إلى منظمة بسبعمائة موظف بعد ثلاثة أشهر فقط - إنجاز فذّ بكل المقاييس لإنشاء مؤسساتي. ومع ذلك، وبما أن وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وكالة المخابرات المركزية (CIA)، وكلية الحرب قد أعدوا خططاً شاملة لفترة ما بعد الحرب، يبقى السؤال لماذا لم تسعَ الإدارة لدمج توصياتهم في عملية منسقة ما أن بدأ التخطيط للحرب (انظر «بعماء نحو بغداد» في هذا الإصدار).

وعلاوة على ذلك، كان هناك مشكلة جدية في السلطات؛ فقد كان غارنر، الذي قاد جهود الإغاثة الإنسانية في كردستان بعد حرب الخليج، جنرالاً سابقاً بثلاثة نجوم، وبالتالي لم يكن في موقع يسمح له بإصدار الأوامر لقائد القيادة المركزية تومي فرانكس ذي الأربع نجوم. وقد خلف غارنر في منتصف شهر أيار/ مايو السفير بول بريمر، وهو ضابط كبير جداً في الخدمة الخارجية وخبير في مكافحة

الإرهاب ويترأس الآن سلطة التحالف المؤقتة، التي أوجدت خلفاً لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. وكان بريمر أكثر شهرة وحضوراً هناك في واشنطن - المطّلع الذي استطاع قيادة السلطة أكثر بكثير من غارنر.

إن الملاحظة العامة المؤسفة هي أنه تمّ استبدال غارنر الذي ترأّس جهود إعادة إعمار فوضوية وغير منظمة، وفي الحقيقة هي أنه قام بعمل مذهل في ظلّ تلك الظروف. وقد كانت خطة إدارة بوش للأمام أن تستبدل غارنر بمسؤول أكثر تمييزاً وحضوراً؛ إذاً لماذا لم يكن بريمر، أو أحد ما في مكانته، في هذا المكان قبل بداية الحرب؟

وقد ناقشت الإدارة بأنها من الممكن ألا تكون قد بدأت التنسيق لخطط ما بعد الحرب في خريف عام 2002، لأنها كانت لا تزال تسعى للحصول على موافقة المجتمع الدولي على الحرب. وهذه الحجة مخادعة: فقد أشار الرئيس بوضوح إلى أنه سيبدأ الحرب مع أو دون موافقة المجتمع الدولي، ولم ينتظر الأمم المتحدة قبل أن يبدأ بنشر القوات العسكرية في الخليج - الانتشار الذي يشبه جداول مواعيد سكك حديد فون مولتك في تموز/ يوليو 1914 والتي لم يكن من الممكن عكسها بسهولة. وفي الواقع، كان التخطيط المتأخر والقيادة الضعيفة متجذر في سلسلة من المعارك ما بين الوكالات التي حدثت في خريف عام 2002.

فكرة هامة، قتال حاسم (فكرة كبيرة، قتال كبير)

إن تنفيذ المرحلة الأولى من بناء الدولة - إعادة الإعمار ما بعد الصراع - أمر غاية في الصعوبة، لأن المقدرات اللازمة منتشرة

وعلى نطاق واسع بين حشد من الوكالات الحكومية والمدنية. وقد عانت الممارسات السابقة لبناء الأمة من ضعف التنسيق، سواء داخل الحكومة الأميركية أم داخل المجتمع الدولي الأوسع. ففي البوسنة، على سبيل المثال، أعطت اتفاقيات دايتون "Dayton Accords" السلطة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، بينما تمّ تقسيم السلطة المدنية بين مكتب الممثل السامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وسقطت بعض الوظائف، بما في ذلك إنشاء قوات شرطة دولية، من خلال بعض الثغرات. وداخل الحكومة الأميركية اشتبكت القوات المسلحة مع الوكالات المدنية بسبب دورها في مهمات غير قتالية مثل التسريح والحفاظ على النظام.

وقد تعلَّم المسؤولون الأميركيون المشاركين بعض الدروس المهمة خلال التسعينيات، والتي صنَّفتها إدارة كلينتون تحت بند التوجيهات العسكرية رقم 56 بقرار رئاسي (التوجيهات الرئاسية العسكرية)، في أيار/ مايو 1997. وقد أسَّست التوجيهات العسكرية رقم 56 إطاراً للعمل ما بين الوكالات لتنسيق ردود فعل الولايات المتحدة لحالات الطوارئ ما بعد الصراع، وقد استخدم خلال إعادة إعمار كوسوفو بعد تدخل حلف شمال الأطلسي هناك عام 1999. وجزئياً بسبب التنسيق الأفضل للولايات المتحدة، كانت مساعي بناء الأمة في كوسوفو أكثر تنظيماً بكثير على المستوى الدولي من تلك التي حدثت في البوسنة، مع انسجام أكبر في القيادة ومشاحنات أكثر هدوءاً بكثير ما بين الوكالات.

في بداية ولاية إدارة بوش، بُذلت الجهود لاستبدال التوجيهات الرئاسية العسكرية رقم 56 بتوجيهات عسكرية جديدة من شأنها أن تجعل هيئة مجلس الأمن الوطني في البيت الأبيض مسؤولة عن تنسيق أي نشاطات لبناء الأمة. وبكل المقاييس كانت هذه فكرة معقولة، إلا أن الرئيس لم يوقِّع مشروع القرار أبداً، وذلك كما يبدو بسبب الاعتراضات المستمرة من وزارة الدفاع. ومن ثم كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، الحرب الأفغانية، ومساعي إعادة الإعمار التالية. وكانت إدارة بوش لا تزال تفتقر إلى إطار سياسي متفق عليه لبناء الأمة، إذ اعتبر العديد من المسؤولين جهود إعادة الإعمار في أفغانستان تجربة فاشلة.

كانت هذه الخلفية التي مقابلها روَّج البنتاغون، بعد وقت قصير من إقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم 1441 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، لـ«فكرته المهمة» بأن كافة تخطيط ما بعد الحرب يجب أن يتمركز تحت سيطرته. وكان التأخير في تعيين منسق لإعادة الإعمار نتيجة القتال الحاسم الذي نجم عن الفكرة المهمة.

وكان لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد بعض الأسباب الجدية لرغبته في استبقاء السيطرة على مساعي إعادة الإعمار؛ فقد كان لممارسات بناء الأمم السابقة دائماً سلسلتين من القيادة، إحداهما تُعنى بالأمن العسكري والأخرى - من خلال السفير المحلي ووزارة الخارجية - بالشؤون المدنية. وبرأي رامسفيلد، فإن هذه السلطة المنقسمة تقيِّد القوات الأميركية، لأن سلسلة القيادة المدنية لا يمكن أن تتفق أبداً على استراتيجية للخروج وكانت دائماً تدعو القوات

المسلحة لفعل الأشياء التي لم تكن مستعدة لها، مثل عمل حفظ النظام. وهذه المشكلة، وفقاً لرامسفيلد، كانت خطيرة جداً في البوسنة، حيث استمرت القوات الأميركية بالانتشار سبع سنوات بعد توقيع اتفاقيات دايتون، كما ظهرت المشكلة في أفغانستان بعد طرد الولايات المتحدة لحركة طالبان منها.

وفي غضون ذلك، كان البنتاغون في عراك لشهور عديدة مع وزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات حول دور أحمد الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي. وفي الجوانب المتطرفة كان أولئك في البنتاغون الذين يؤمنون بأن إقامة الديمقراطية في العراق يمكن أن تفوَّض بالكامل للجلبي، وأولئك في وزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات الذين يعتقدون بأنه لا يصلح لأي دور في العراق بعد الحرب.

وقبل نهاية كانون الأول/ ديسمبر من عام 2002 كان رامسفيلد، البيروقراطي المشارك في النزاعات الداخلية من الطراز الأول قد انتصر. ووافق الرئيس بوش على منح السيطرة للبنتاغون بسبب مغريات فكرة القيادة الموحدة (من أجل فكرة القيادة الموحدة التي أغرته). ولكن كان لهذه الاستراتيجية عيوب واضحة: فالبنتاغون، الذي يفتقر سواء للمعرفة المؤسساتية أو للقدرة على فعل العديد من الأشياء التي يجب فعلها في مرحلة إعادة الإعمار، لم يتوجه إلى الأماكن الصحيحة؛ ولم يكن لوزارة الدفاع أي خبرة خاصة في كتابة الدساتير أو في إنتاج برامج تلفزيونية جاذبة لتنافس بها قناة الجزيرة أو العربية لكسب قلوب وعقول المشاهدين العرب؛ كما لم يكن لديها علاقات جيدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية

التي تقدم الخدمات الإنسانية، ولم تملك وسيلة لتنسيق الأنشطة مع الأمم المتحدة أو المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى.

وما أن أصبح واضحاً أن إعادة الإعمار في العراق على وشك أن تصبح أكثر تكلفة بكثير وأطول مما كان متوقعاً، كان هناك دعوات في الكونغرس للحصول على المساعدة الدولية. ورغم أن تلك المساعدة ستكون موضع ترحيب من قبل دافعي الضرائب الأميركيين، إلا أن المجتمع الدولي لم يكن أفضل تنسيقاً بالنسبة إلى بناء الأمة مما هي عليه الحكومة الأميركية.

فبداية، لا يوجد سلطة مركزية داخل المجتمع الدولي لقيادة مساعي بناء الأمة، وكالعديد من البلدان الأخرى فقد تفضل أن تضع هذه المسؤولية على عاتق الأمم المتحدة، وهو الحل غير العملي. فالأمم المتحدة لا تمتلك الخبرات ولا الموارد، البشرية وغيرها، لإدارة برامج بناء الأمة بشكل موثوق. ولهذا فإنها تعتمد على الممولين الكبار - وهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبدرجة أقل اليابان.

وعلاوة على ذلك، لم يقُم أحد بحلّ المشكلة الأكثر خطورة حول كيفية تنفيذ المرحلة الثانية من بناء الأمة - الانتقال إلى مؤسسات بلدية مكتفية ذاتياً. وكما قال الخبير البارز بشؤون حقوق الإنسان مايكل إيغانتيف، في حين أن الكلمة السحرية للمجتمع الدولي هي «بناء القدرات» فإن الواقع هو في كثير من الأحيان «الامتصاص التدريجي للقدرات»، حيث تصل الوكالات الدولية المحظوظة (التي تمتلك وفرة من الاعتمادات)، المقاولين، والمنظمات غير الحكومية مع هواتفهم المحمولة، أجهزة الكمبيوتر

المحمولة، والمرتبات الأعلى عالمياً. وفي مقالتهما الأخيرة في مجلة **الديمقراطية**، ناقش جيرالد كناوس (Gerald Knaus) وفليكس مارتين (Felix Martin) أن البوسنة بعد سبع سنوات من اتفاقيات دايتون قد أصبحت «راجا أوروبية (ذات سيادة بريطانية)»؛ حيث يمثل فيها الممثل السامي دور نائب الملك (الوالي) مترئساً مستعمرة تابعة لا تتمتع بأي من الديمقراطية أو الحكم الذاتي. ولم يكن هناك في كوسوفو مخرجاً استراتيجياً واضحاً، لأن رحيل المجتمع الدولي سيترك كلا المكانين مع مشاكل سياسية مستعصية تؤدي إلى التدخل في المقام الأول.

ولا يعني شيء من هذا أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تستثني المجتمع الدولي من الممارسات المستقبلية لبناء الأمة. إن التعددية تعني الفرق بين الـ 70 بليون دولار التي ساهمت بها القوى الأجنبية لدفع تكاليف حرب الخليج والـ 13 بليون دولار التي تعهدوا بها لإعادة الإعمار هذه المرة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم قوات الدرك، مهندسي المياه، خبراء إزالة الألغام الأرضية، والموارد الأخرى التي لا يمكن للولايات المتحدة في الأغلب تقديمها ميدانياً بسرعة. والمطلوب هو وجود مكتب حكومي أميركي دائم للتعاون مع هذا المجتمع، مع التطلع إلى المهل الزمنية الطويلة التي لا مفر منها.

طرائق جديدة

إن تجربة إدارة بوش في العراق لا تعلّم دروساً جديدة حول بناء الأمم، بل على العكس فإنها تعزز التجارب القديمة التي أصبحت

طي النسيان. ففي المقام الأول، بناء الأمم مشروع صعب وطويل الأجل، وذو تكاليف باهظة من حيث اليد العاملة، الأرواح، والموارد. والأماكن التي كان فيها أكثر نجاحاً - ألمانيا، اليابان والفلبين - كانت الأماكن التي استمرت فيها القوات الأميركية لعدة أجيال. وكان ينبغي ألا نتورط في البدء بمثل هذه المشاريع إن لم نكن مستعدين لدفع هذه التكاليف الباهظة.

ويقال إننا الآن ملتزمون كلياً في أفغانستان والعراق، ومن المرجَّح أن نأخذ على عاتقنا الالتزام ببناء أمم أخرى في المستقبل، وذلك ببساطة لأن مشكلة الدولة العاجزة هي مشكلة لا يمكننا أن نتجاهلها دون خسائر، ولذلك يتعين علينا أن نستخلص بعض الدروس من تجربتنا الأخيرة.

إن المشاكل التي واجهتها الإدارة في العراق لم تكن إلى حدٍّ بعيد نتيجة حالات سوء تقدير معينة كما كانت النتائج العرضية التي يمكن التنبؤ بها للهيكل المؤسساتي الرديء المتوقع للإدارة. وإصلاح ذلك الهيكل يتطلب في الأقل أموراً أربعة.

أولاً، يتطلب من الولايات المتحدة إنشاء سلطة مركزية، مدعومة بموظفين دائمين، لإدارة الأنشطة القائمة والمستقبلية لبناء الأمة. وإحدى الاحتمالات، التي أوصت بها لجنة إعادة إعمار ما بعد الصراع التابعة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، هي تعيين مدير لإعادة الإعمار. ويمكن أن يُعيَّن المدير في أي من المباني الحكومية الكثيرة، رغم أن البيت الأبيض سيكون المكان الأكثر منطقية، نظراً إلى العلاقات الحساسة ما بين الوكالات المعنية. (نظراً إلى الاعتراف بأن منح السلطة الأولى في إعادة إعمار

العراق للبنتاغون كان أمراً خاطئاً، تحرك موظفي البيت الأبيض لاستعادة السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر 2003). ويكون عمل مكتب المدير بمثابة صندوق للذكريات المؤسساتية، وبالتالي لا يتوجب علينا أن نسعى هنا وهناك لنعلّم أنفسنا ما قد تعلمناه بالفعل.

ثانياً، يجب أن يمنح مكتب التنسيق هذا سلطة كافية لوضع الوكالات الحكومية المتصارعة تحت السيطرة عند نشوء أزمة ما، الأمر الذي يعني تعيين قائد مدني مساوٍ لقائد القيادة المركزية الأميركية ليكون مسؤولاً عن التخطيط المدني بعد الحرب، المتزامن والمساوي للتخطيط العسكري.

ثالثاً، ينبغي على أي منظمة دائمة مخصَّصة لبناء الأمة أن تحافظ على علاقات مع الوكالات المشابهة في الدول الأخرى. ورغم أن المجتمع الدولي - من خلال جهوده في الصومال، البوسنة، وتيمور الشرقية - قد قام بعمل أفضل في بناء الأمم، إلا أنه أيضاً يفتقر إلى وسائل الحفاظ على الذاكرة المؤسساتية، ويمكنه استخدام المساعدة الأميركية في ذلك.

وأخيراً، يجب أن تبقى جهود إعادة الإعمار تحت سيطرة مدنية واضحة عند انتقالها من المرحلة الأولى، تحقيق الاستقرار في المنطقة، إلى المرحلة الثانية، خلق مؤسسات مكتفية ذاتياً والتي ستمنح الولايات المتحدة في النهاية خروجاً مشرفاً. ولا يمكن لقرارات حول مدى السرعة في تسليم السلطة للفاعلين المحليين، وما التسلسل الذي ينبغي أن يكون عليه الإصلاح السياسي، ومتى وكيف يكون خفض مستويات الإعانة والوجود في البلاد، أن تترك لوزارة الدفاع التي ستكون دائماً منحازة لصالح الخروج السريع.

وسيكون لهذا الانحياز أهمية خاصة مع تقدم إعادة الإعمار في العراق. وقد صاغ دونالد رامسفيلد استراتيجية «مبسَّطة» لبناء الأمة تنطوي على انتقال سريع للسيطرة المحلية وسياسة تشجيع الاعتماد على الذات من طريق تقييد المزايا التي تقدِّمها الدولة والتي تترك المجال للمحليين بإيجاد طريقهم الخاص نحو الحكومة الصالحة والديمقراطية. وهذه طريقة ملتبسة تدعو للشك، على الأقل إن كان المرء يهتمّ بالنتيجة النهائية؛ إذ إن الحكومة العراقية الجديدة ستكون ضعيفة إدارياً ولن يعتبرها مواطنوها شرعية تماماً. كما أنها ستعاني من الفساد وسوء الإدارة، وستمزّقها الخلافات الداخلية - وشاهد ذلك الصراع بين مجلس الحكم العراقي الشيعي والأعضاء غير الشيعيين حول كيفية صياغة الدستور الجديد. إن بناء الأمة يتطلب أكثر بكثير من تدريب القوات العسكرية والشرطة لتولي المسؤولية من الولايات المتحدة: وإن لم تكن هذه القوات جزءاً لا يتجزأ من إطار قوي للأحزاب السياسية، القضاء، الإدارة المدنية، وحكم القانون، فسوف تصبح مجرد بيادق في الصراع الداخلي من أجل السلطة. وتعتبر الاستراتيجية «المبسطة» لبناء الأمة مخاطرة إذا ما استخدمت كمبرر فكري للخروج، بصرف النظر عن الفوضى التي نخلِّفها وراءنا.

وسيكون المكتب الأميركي الحكومي الدائم لإدارة بناء الأمم سياسة بيع إجباري من الناحية السياسية، إذ إننا لم نتأقلم بعد مع فكرة أننا في خضم عملية بناء أمة تمتد لفترة طويلة. ومع ذلك، فإن العلاقات الدولية لم تعُد مجرّد لعبة تلعبها القوى العظمى فقط، بل لعبة يمكن أن يؤثر فيها كثيراً ما يحدث داخل الدول الأصغر على

بقية العالم. وقد تكون «إمبراطوريتنا» إمبراطورية انتقالية ترتكز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن مصالحنا تملي علينا أن نتعلَّم كيف يكون من الأفضل أن نُعلِّم الآخرين أن يحكموا أنفسهم.

فرانسيس فوكوياما، أستاذ برنارد شوارتز للاقتصاد السياسي الدولي في كلية بول إنش نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز، وعضو مجلس إدارة في مؤسسة أميركا الجديدة. ومن بين مؤلفاته «نهاية التاريخ والرجل الأخير» (1992)، و«مستقبلنا ما بعد البشرية (ما بعد الحداثة): الآثار المترتبة على ثورة التكنولوجيا الحيوية» (2002). ويصدر كتابه «بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين» في آذار/ مارس.

ما بعد المحافظين الجدد

فرانسيس فوكوياما

نشرت في 19 شباط/ فبراير 2006

ونحن نقترب من الذكرى السنوية الثالثة لبدء الحرب على العراق، يبدو احتمالاً بعيداً جداً أن يحاكم التاريخ التدخل بذاته أو الأفكار التي أثارته بشكل سوي. فبغزوها للعراق خلقت إدارة بوش نبوءة أثبتت صحَّتها: إذ حلَّت العراق الآن محل أفغانستان كعامل جذب، فهي ساحة تدريب وقاعدة لعمليات الإرهابيين الجهاديين، مع الكثير من الأهداف الأميركية لضربها. لا يزال هناك فرصة أمام الولايات المتحدة الأميركية لبناء عراق ديمقراطي يسيطر عليه الشيعة، إلا أن الحكومة الجديدة ستكون ضعيفة جداً لسنوات قادمة؛ إذ إن فراغ السلطة الناجم سيشجع التأثير الخارجي لكافة الدول المجاورة للعراق بما فيها إيران. ورغم أن هناك فوائد واضحة للشعب العراقي جراء التخلص من دكتاتورية صدام حسين، وربما بعض التأثيرات الإيجابية الممتدة إلى لبنان وسورية، إلا أنه من الصعب جداً فهم أن تبرر هذه التطورات بحد ذاتها الدم والمال الذي أنفقته الولايات المتحدة على هذا المشروع حتى هذه المرحلة.

ما يسمى بـ«المبدأ البوشي» الذي حدَّد إطار الولاية الأولى

لإدارة بوش أصبح الآن حالة من الفوضى. المبدأ (الذي عمل به، من بين مواضع أخرى، في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عام 2002) يناقش أنه، وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كان يجب على أميركا أن تشنّ حروباً وقائية دورية للدفاع عن نفسها ضد الدول المارقة والإرهابيين بأسلحة الدمار الشامل؛ الأمر الذي قد تقوم به وحدها إذا لزم الأمر، وأنها يجب أن تعمل على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الأكبر كحلّ طويل الأمد لمشكلة الإرهاب، لكن الوقائية (حقّ الشفعة) الناجحة تتوقف على القدرة على تنبؤ المستقبل بدقة وعلى الاستخبارات الجيدة، والتي لم تكن متوفرة، في الوقت الذي أدّت أحادية أميركا الواضحة لعزلها أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي فليس من المستغرب أن الإدارة، وفي ولايتها الثانية، نأت بنفسها عن هذه السياسات، وسارت في طريق إعادة صياغة الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي.

غير أنه جهد مثالي من أميركا أن تستخدم سلطتها لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج، الأمر الذي قد تعاني بسببه النكسة الأكبر. فقد أعاد الفشل الواضح في العراق سلطة السياسة الخارجية «الواقعيين» لتقاليد هنري كيسنجر، وبالفعل هناك مجموعة من الكتب والمقالات التي تشجب ويلسونية أميركا الساذجة وتهاجم مفهوم محاولة نشر الديمقراطية في العالم. وقد أنتجت جهود الولاية الثانية للإدارة للدفع باتجاه ديمقراطية شرق أوسطية أكبر، والتي قُدِّمت من خلال الخطاب التصعيدي الذي ألقاه بوش في بدء ولايته الثانية، ثماراً في غاية الإشكالية؛ إذ أحرزت حركة الإخوان

المسلمين المتشددة نتائج مرتفعة في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر، في حين كان إجراء الانتخابات في العراق في شهر كانون الأول/ ديسمبر المنصرم إنجازاً بحد ذاته، حيث أدى الاقتراع إلى صعود الكتلة الشيعية ذات الروابط الوثيقة بإيران (في أعقاب انتخاب المحافظ محمود أحمدي نجاد كرئيس لإيران في حزيران/ يونيو)، لكن النقطة الفاصلة كانت النصر الحاسم لحماس في الانتخابات الفلسطينية الشهر الفائت، والتي سلّمت السلطة لحركة تكرس نفسها علناً لتدمير إسرائيل. في خطاب الولاية الثانية هذا، قال بوش إن «مصالح أميركا الحيوية ومعتقداتنا العميقة أصبحت الآن واحدة»، إلا أن التهمة ستُكال وبوتيرة متزايدة بأن إدارة بوش قد اقترفت خطأ كبيراً عندما حرّكت الوضع القائم، وكان يجب على الولايات المتحدة أن تُحسن التمسك بأصدقائها الاستبداديين التقليديين في الشرق الأوسط. وفي الواقع، فقد هوجمت جهود ترويج الديمقراطية حول العالم بصفتها نشاطاً غير مشروع سواء من قِبل الناس في الجانب اليساري كجيفري ساكس أو من قبل المحافظين التقليديين كبات بوكانان.

وربما لم يتوقف ردّ الفعل على ترويج الديمقراطية والسياسة الخارجية الناشطة عند هذا الحدّ، فقد دعم أولئك الذين أسماهم والتر راسل ميد بالمحافظين الجاكسونيين - الأميركيين المحتقنين من الدولة الذين يقاتل ويموت أبناءهم وبناتهم في الشرق الأوسط - الحرب العراقية لأنهم آمنوا بأن أولادهم يقاتلون للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الإرهاب النووي، وليس لترويج الديمقراطية، ولا يرغبون بالتخلي عن الرئيس في خضمّ الحرب الشرسة، ولكن في

نهاية الطريق ربما يدفعهم الفشل المدرك لغزو العراق لتفضيل سياسة خارجية أكثر انعزالية، الأمر الذي يعتبر موقفاً سياسياً طبيعياً بالنسبة لهم. وقد أشار استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بيو مؤخراً لوجود تأرجح في الرأي العام تجاه الانعزالية؛ فإن نسبة الأميركيين الذي يقولون بأنه يجب على الولايات المتحدة «أن تهتم بشؤونها الخاصة» لم تكن أكثر ارتفاعاً منذ نهاية الحرب الفيتنامية.

وأكثر من أي جماعة أخرى، كان المحافظون الجدد، سواء داخل أو خارج إدارة بوش، هم من دفعوا باتجاه نشر الديمقراطية في العراق وفي الشرق الأوسط الأكبر، وقد نُسب لهم الفضل (أو اللوم) لكونهم كانوا أصواتاً حاسمة عززت تغيير النظام في العراق، ولا تزال أجندتهم المثالية تقول إنه في الشهور والسنين القادمة سيكونون معرَّضين للتهديد المباشر الأكبر. وإذا ما كانت الولايات المتحدة ستنسحب من المسرح العالمي، بعد خفض قواتها في العراق، فستكون من وجهة نظري مأساة كبرى، إذ إن القوة والنفوذ الأميركي كان أمراً حاسماً للحفاظ على نظام ديمقراطي منفتح ومتزايد حول العالم، ولا تكمن مشكلة برنامج المحافظين الجدد في غاياته، والتي هي أميركية بقدر فطيرة التفاح، وإنما في الإفراط باستخدام الوسائل العسكرية التي سعت من خلالها لتحقيق هذه الغايات. إنّ ما تحتاجه السياسة الخارجية الأميركية ليس العودة إلى الواقعية الضيقة والمتشائمة، وإنما صياغة «واقعية ويلسونية» توفِّق بين الوسائل والغايات بشكل أفضل.

ميراث المحافظين الجدد

كيف انتهى المحافظون الجدد بالمبالغة لدرجة أنهم خاطروا بتقويض أهدافهم الخاصة؟ لم تنبع سياسة الولاية الثانية لإدارة بوش بصورة حتمية من آراء الأجيال السابقة للأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم محافظين جدد، نظراً لإلى أن تلك الآراء كانت بحدّ ذاتها معقدة وعرضة لتفسيرات متباينة. وقد كان هناك أربعة مبادئ أو خيوط عامة معمول بها إلى حدٍّ كبير في هذا الفكر وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة: اهتمام بالديمقراطية، حقوق الإنسان، وبشكل أعم، السياسات الداخلية للدول؛ واعتقاد بأن القوة الأميركية يمكن استخدامها لتحقيق غايات أخلاقية؛ وتشكيك في قدرة القانون والمؤسسات الدولية على حلّ المشاكل الأمنية الخطيرة؛ وأخيراً، وجهة النظر القائلة بأنّ هندسة اجتماعية طموحة غالباً ما تقود إلى عواقب غير متوقعة وتقوض بالتالي غاياتها الخاصة.

والمشكلة كانت أن اثنين من هذه المبادئ كانا في اصطدام محتمل؛ إذ إن الموقف التشكيكي من الهندسة الاجتماعية الطموحة - الذي كان قد طُبِّق في سنوات سابقة في الأغلب على السياسات الداخلية مثل القانون الوضعي (الفعل الإيجابي)، ركوب الحافلات والرفاهية - أوحى بمقاربة حذرة تجاه إعادة تشكيل العالم، وبإدراك لأن المبادرات الطموحة تقود دائماً إلى نتائج غير متوقّعة. ومن جهة ثانية، فإن الاعتقاد بالاستخدامات الأخلاقية المحتملة للقوة الأميركية يعني ضمناً بأن مذهب الفعالية الأميركية يمكنه إعادة تشكيل هيكل السياسات العالمية. ومع اقتراب موعد الحرب على العراق،

كان الاعتقاد بالاستخدامات التحويلية للقوة قد ساد على الشكوك حول الهندسة الاجتماعية.

وإذا ما تأمَّلنا بالأحداث الماضية نجد أنه لم يكن على الأمور أن تتطور بهذه الطريقة، فجذور المحافظين الجدد تعود إلى مجموعة استثنائية من المفكرين اليهود الذين درس معظمهم في جامعة مدينة نيويورك (CCNY) من منتصف الثلاثينيات إلى أواخر الأربعينيات، مجموعة تضم إرفنغ كريستول، دانيال بيل، إرفنغ هوي، ناثان غلايزر، وفي وقت لاحق، دانيال باتريك موينيهان. وقد رويت قصة هذه المجموعة في عدة أماكن، وخاصة في فيلم وثائقي بعنوان **مناقشة العالم** لجوزيف دورمان. وأهم إرث لمجموعة جامعة مدينة نيويورك كان الاعتقاد المثالي بالتقدم الاجتماعي وعالمية الحقوق، مقروناً بمعاداة شديدة للشيوعية.

ولم تكن مصادفة أن العديد من مجموعة جامعة مدينة نيويورك بدأوا كتروتسكيين. وبالطبع كان ليون تروتسكي هو نفسه شيوعياً، لكن مؤيديه فهموا أكثر من معظم الناس الصفاقة والوحشية المطلقة للنظام الستاليني. وقد تعاطف اليسار المعادي للشيوعية، على عكس اليمين الأميركي التقليدي، مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للشيوعية، ولكنه أدرك في غضون الثلاثينيات والأربعينيات بأن «الاشتراكية القائمة بالفعل» قد أصبحت مسخاً من العواقب غير المقصودة التي قوضت بالكامل الأهداف المثالية التي اعتنقتها. ورغم عدم دخول جميع مفكري جامعة مدينة نيويورك في تيار المحافظين الجدد، إلا أن خطر النوايا الحسنة التي وصلت إلى

أقصاها كان فكرة أساسية من شأنها أن تشكل أساساً لعمل دائم للعديد من أعضاء هذه المجموعة.

إنْ كان هناك موضوع وحيد شامل لانتقادات السياسة الاجتماعية المحلية نُشر من قبل أولئك الذين كتبوا لصحيفة المحافظين الجدد **الشأن العام**، والتي أسَّسها إرفنغ كريستول، ناثان غلايزر ودانيال بيل عام 1965، فقد كان حدود الهندسة الاجتماعية. فقد ناقش كُتّاب مثل غلايزر، موينيهان، ولاحقاً جلين لوري أن الجهود الطموحة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية غالباً ما تترك في حال أسوأ من ذي قبل، لأنها إما أن تتطلب تدخلاً مكثفاً من الدولة يؤدي إلى خلل في العلاقات الاجتماعية القائمة مسبقاً (مثلاً ركوب الحافلات الإجباري)، أو أنه يؤدي إلى عواقب غير متوقعة (مثل زيادة الأسر ذات الوالد الواحد نتيجة الرفاهية). وكانت الفكرة الرئيسة التي تتخلل كتابات جيمس كيو ويلسون الشاملة حول الجريمة، هي أنك لا تستطيع خفض معدلات الجريمة من خلال محاولة حلّ المشكلات العميقة الكامنة كالفقر والعنصرية؛ إذ إن وجود سياسات فعالة تركز على تدابير قصيرة الأجل تذهب إلى أبعد من أعراض الضائقة الاجتماعية (مثل الكتابة على جدران مترو الأنفاق أو الاستجداء) لأمر ضروري أكثر من التركيز على الأسباب الجذرية.

إذاً، كيف توصلت مجموعة بهذا التاريخ أو الأصالة لأن تقرر بأن «السبب الجوهري» للإرهاب يكمن في افتقار الشرق الأوسط للديمقراطية، وبأن الولايات المتحدة تمتلك كلاً من القدرة والحكمة لحل هذه المشكلة وأن الديمقراطية ستحل في العراق بسرعة ودون

معاناة؟ لم يكن المحافظون الجدد ليتخذوا هذا الاتجاه لولا الطريقة الغريبة التي انتهت بها الحرب الباردة.

كان رونالد ريغن موضع سخرية من أشخاص محنكين من اليسار الأميركي وفي أوروبا لتسميته الاتحاد السوفياتي وحلفائه بـ«إمبراطورية الشر»، ولتحديه ميخائيل غورباتشوف ليس لإصلاح نظامه فحسب، بل أيضاً لـ«هدم هذا الجدار». وقد نُعت معاون وزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي في حكومته، ريتشارد بيرلي، بـ«أمير الظلام» بسبب هذا الموقف العنيد والمتشدِّد؛ وتعرض اقتراحه للصفر المزدوج في مفاوضات الأسلحة النووية متوسطة المدى (ما يعني القضاء التام على الصواريخ متوسطة المدى) لهجوم من خبراء السياسة الخارجية ذوي التفكير اليميني المعتدل بصفته يفتقر للمعرفة الحديثة بشكل ميؤوس منه في أماكن مثل مجلس العلاقات الخارجية ووزارة الخارجية. وقد شعرت تلك الجماعة بأن الريغانيين طوباويين على نحو خطير في آمالهم بالفوز فعلاً بالحرب الباردة، بدلاً من إدارتها.

وقد كان النصر الكامل في الحرب الباردة هو ما حصل في النهاية بالضبط في 1989-1991، ولم يوافق غورباتشوف على الصفر المزدوج فحسب، بل على تخفيضات كبيرة في القوات النظامية التقليدية، ثم أخفق في منع انشقاق كل من بولندا، هنغاريا وألمانيا الشرقية عن الإمبراطورية. انهارت الشيوعية في غضون سنتين اثنتين بسبب نقاط ضعفها الأخلاقية الداخلية وتناقضاتها، ومع تغيير النظام في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق تبخَّر تهديد معاهدة وارسو للغرب.

إن الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة صاغت تفكير مؤيدي الحرب على العراق، بمن فيهم المحافظون الجدد الشباب كوليام كريستول وروبرت كاغان، بطريقتين اثنتين؛ أولاً، يبدو أنها خلقت توقعاً بأن كافة الأنظمة الاستبدادية مجوَّفة وفارغة في الجوهر وبأنها ستنهار بدفعة صغيرة من الخارج. والمثال على ذلك كانت رومانيا تحت حكم تشاوشيسكو: ما أن توفيت الساحرة الشريرة، حتى استعاد المنشكيين "Munchkins" الحياة وبدأوا يغنون بفرح عن تحررهم وانعتاقهم. وكما قال كريستول وكاغان في كتابهما **الأخطار الحالية** عام 2000: «بالنسبة إلى الكثيرين تعتبر فكرة استخدام قوة أميركا لتعزيز تغيير الأنظمة في بلدان يحكمها الدكتاتوريون ضرباً من ضروب اليوطوبية. ولكنها في الحقيقة، واقعية جداً؛ إذ إنه لَشيء أحمق أن يُعلن استحالة تعزيز التغيير الديمقراطي في الخارج في ضوء أحداث العقود الثلاثة الماضية».

إن هذا التفاؤل المفرط بشأن التحول الديمقراطي في فترة ما بعد الحرب يساعد في تفسير الفشل غير المفهوم لإدارة بوش في التخطيط بشكل كافٍ لمواجهة العصيان الذي ظهر لاحقاً في العراق. ويبدو أن مؤيدي الحرب اعتقدوا بأن الديمقراطية نوع من الظروف الافتراضية التي تعود إليها المجتمعات ما أن تحدث المهمة الشاقة المتمثلة بالتغيير القسري للنظام، بدلاً من كونها عملية طويلة الأمد من بناء المؤسسات والإصلاح. وبينما يؤكدون اليوم بأنهم قد عرفوا منذ البداية أن التحول الديمقراطي في العراق سيكون شاقاً ويستغرق وقتاً طويلاً، إلا أنهم تفاجأوا بشكل واضح. ووفقاً لكتاب جورج بيكر الأخير عن العراق **بوابة القتلة**، فإن البنتاغون قد خطَّط لتخفيض

عدد القوات الأميركية إلى ما يقارب الـ 25,000 جندي بحلول نهاية الصيف الذي يلي الغزو.

بحلول عقد التسعينيات تمَّ تغذية تيار المحافظين الجدد بالعديد من التيارات الفكرية الأخرى، إذ أتى أحد هذه التيارات من طلاب المُنظِّر السياسي اليهودي الألماني ليو شتراوس، والذي كان، وبعكس الكثير من الهراء الذي كُتب عنه من قبل أناس مثل آن نورتون وشاديا دروري، قارئاً جدِّياً للنصوص الفلسفية لم يعبِّر عن آرائه في السياسات المعارضة أو القضايا السياسية، بل انشغل بدلاً من ذلك بـ«أزمة الحداثة» التي أثارتها نسبية نيتشه وهايدغر، فضلاً عن الحقيقة القائلة بأنه لم تستطع الادِّعاءات الدينية ولا الآراء الراسخة حول طبيعة الحياة الخيِّرة أن تكون بمنأى عن السياسات، كما كان يأمل مفكرو عصر التنوير الأوروبي. كما أتى تيار آخر من ألبيرت وولستيتر، الاستراتيجي في مؤسسة راند والذي كان معلم ريتشارد بيرلي، زالامي خليل زاد (السفير الأميركي الحالي لدى العراق)، وباول وولفويتز (نائب وزير الدفاع السابق)، من بين أشخاص آخرين. وقد كان وولستيتر شديد الاهتمام بمشكلة الانتشار النووي والطريقة التي تركت بها معاهدة حظر الانتشار النووي عام 1968 ثغرات كبيرة بما يكفي لتعبُر منها دول كالعراق وإيران من خلال دعمها للطاقة النووية «السلمية».

لدي انتماءات عديدة لاتجاهات مختلفة من حركة المحافظين الجدد؛ فقد كنت طالباً لدى آلان بوم المقرب من شتراوس، والذي كتب الكتاب الأكثر مبيعاً **انغلاق العقل الأميركي**؛ وعملت في مؤسسة راند مع وولستيتر على قضايا الخليج الفارسي؛ كما عملت

أيضاً مع وولفويتز بمناسبتين اثنتين. وقد فسر العديد من الناس أيضاً كتابي **نهاية التاريخ والرجل الأخير** (1992) بوصفه دعاية للمحافظين الجدد، كتاباً يثير جدلاً لصالح وجهة النظر القائلة بأن هناك توقاً عالمياً للحرية عند جميع الناس سيقودهم حتماً إلى الديمقراطية الليبرالية، وبأننا نعيش في خضم حركة انتقالية متسارعة لصالح تلك الديمقراطية الليبرالية. وهذه قراءة خاطئة للمناقشة، إذ إن كتاب **نهاية التاريخ** في النهاية هو مناقشة حول التجديد والتحديث. ما هو بداية عالمي ليس الرغبة في الديمقراطية الليبرالية، بل بالأحرى الرغبة في العيش في مجتمع عصري حديث - أي مجتمع مزدهر ومتقدم تكنولوجياً - يميل، إذا ما شعر بالرضا، إلى تحفيز المطالبة بالمشاركة السياسية. إن الديمقراطية الليبرالية أحد المنتجات العرضية الثانوية لعملية التحديث هذه، شيء أصبح طموحاً عالمياً فقط في السياق التاريخي للزمن.

وبعبارة أخرى، يقدم **نهاية التاريخ** نوعاً من المناقشة الماركسية لوجود عملية طويلة الأمد من التطور الاجتماعي، لكنها عملية تنتهي بالديمقراطية الليبرالية بدلاً من الشيوعية. وفي صياغة الباحث كين جويت، فإن موقف المحافظين الجدد الذي عبَّر عنه بوضوح أشخاص مثل كريستول وكاغان كان، بالمقابل، موقفاً لينينياً؛ إذ اعتقدوا أن التاريخ يمكن دفعه إلى الأمام عبر التطبيق الصحيح للقوة والإرادة. كانت اللينينية مأساة في نسختها البلشفية، وقد عادت كمهزلة عندما تمت ممارستها من قبل الولايات المتحدة. وقد تطور تيار المحافظين الجدد، سواء كرمز سياسي أو كيان فكري، إلى شيء لم يعد باستطاعتي تأييده.

فشل الهيمنة الخيرية

لم تقلل إدارة بوش ومؤيدوها من المحافظين الجُدد ببساطة من شأن صعوبة التوصل إلى نتائج سياسية متجانسة في أماكن مثل العراق؛ وإنما أساءوا أيضاً فهم الطريقة التي قد يتفاعل معها العالم تجاه استخدام القوة الأميركية. وبالطبع، فقد حفلت الحرب الباردة بأمثلة عما يسميه محلّل السياسة الخارجية ستيفن سيستانوفيتش بـ «القصووية الأميركية»، التي تصرفت واشنطن من خلالها أولاً ثم سعت إلى كسب الشرعية والدعم من حلفائها فقط بعد وقوع الواقعة. ولكن في فترة ما بعد الحرب الباردة، تغير الوضع الهيكلي للسياسات العالمية بطرق جعلت من هذا النوع لممارسة القوة أكثر إشكالية في عيون حتى الحلفاء المقربين. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اقترح العديد من كُتّاب المحافظين الجدد أمثال تشارلز كروثامر، وليام كريستول وروبرت كاغان أنه كان على الولايات المتحدة استخدام هامشها من القوة لممارسة نوع من «الهيمنة الخيرية» على بقية العالم، لحل مشاكل مثل الدول المارقة التي تمتلك أسلحة دمار شامل، انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات الإرهابية فور ظهورها. في كتابتهما قبل الحرب على العراق، تساءل كريستول وكاغان ما إذا كان هذا الموقف سيثير مقاومة من باقي العالم، وانتهيا إلى أن «هذا الأمر سيحدث تماماً لأن السياسة الخارجية الأميركية قد انغمست في درجة عالية من الأخلاقية والفضيلة الاستثنائية، حتى إن الدول الأخرى وجدت أن خوفها من قوتها المروعة في نواحٍ أخرى ينبغي أن يكون بدرجة أقل».

من الصعب قراءة هذه الأسطر دون السخرية في أعقاب ردّ

الفعل العالمي على حرب العراق، الذي نجح في توحيد الكثير من العالم في نوبة معاداة لأميركا. إن الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة هي قوة مهيمنة أكثر خيرية من معظم القوى الأخرى ليست بفكرة سخيفة منافية للعقل، إلا أنه كانت هناك إشارات تحذير بأن أموراً قد تغيرت في علاقة أميركا مع العالم قبل وقت طويل من بداية الحرب على العراق. فالخلل الهيكلي في القوة العالمية كان كبيراً؛ إذ فاقت أميركا باقي دول العالم في كل بُعد من أبعاد القوة بحدٍّ لم يسبق له مثيل، مع إنفاقها على الدفاع بما يساوي تقريباً ما تنفقه دول العالم مجتمعة. وبالفعل خلال سنوات حكم كلينتون ولَّدت الهيمنة الاقتصادية الأميركية عداوة كبيرة لعملية العولمة ذات الهيمنة الأميركية، وفي كثير من الأحيان من جانب حلفائها الديمقراطيين المقربين الذين اعتقدوا بأن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض نموذجها الاجتماعي المعادي للدولانية عليهم.

هناك أسباب أخرى أيضاً تفسِّر عدم قبول العالم للهيمنة الخيرية الأميركية؛ ففي المقام الأول، كانت الفكرة القائلة بأن أميركا تستطيع استخدام قوتها في حالات لا يمكن للآخرين استخدام قوتهم فيها لأنها أكثر فضيلة من الدول الأخرى، فكرة ترتكز على الاستثنائية الأميركية. كما أن مبدأ الضربات الاستباقية ضد التهديدات الإرهابية الوارد في استراتيجية الأمن القومي عام 2002، كان مبدأً لا يمكن تعميمه بأمان من خلال النظام الدولي؛ إذ كانت أميركا أول دولة تعترض في ما لو صرحت أي من روسيا، الصين، الهند أو فرنسا بحقها في فعل مشابه أحادي الجانب. فإن الولايات المتحدة كانت تسعى لإصدار أحكام على الآخرين بينما لم تكن مستعدة لأن

تتعرض إدارتها للمساءلة في أماكن مثل المحكمة الجنائية الدولية.

والمشكلة الأخرى مع الهيمنة الخيرية كانت محلية؛ فهناك حدود صارمة لاهتمام الشعب الأميركي بالشؤون الخارجية، ورغبة بتمويل مشاريع خارجية لا تعود بفوائد واضحة للمصالح الأميركية، إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر غيَّرت حساب التفاضل هذا بطرق عديدة، موفِّرة دعماً شعبياً لحربين في الشرق الأوسط وزيادات كبيرة في الإنفاق الدفاعي، لكن استمرارية الدعم أمرٌ غير مؤكد: إذ رغم أن معظم الأميركيين يرغبون بفعل ما يلزم لنجاح مشروع إعادة إعمار العراق، إلا أن آثار الغزو لم تزِدْ من ميل العامة إلى مزيد من التدخلات المكلفة. إن الأميركيين ليسوا شعباً إمبريالياً في صميمه، وحتى قوى الهيمنة الخيرية عليها أن تتصرف بقسوة أحياناً، وتحتاج إلى قوة مستمرة لا يكون وقعُها سهلاً على أناس راضين عن حياتهم الخاصة ومجتمعهم بشكل معقول.

وأخيراً، فقد افترضت الهيمنة الخيرية أن القوة المهيمنة ليست ذات نوايا حسنة فحسب، بل مؤهلة ووافية بالغرض أيضاً. ولم يرتكز الجزء الأكبر من الانتقادات الموجهة للتدخل في العراق من الأوروبيين وغيرهم على الحجج المعيارية (النورمندية) بأن الولايات المتحدة لم تحصل على تفويض من مجلس الأمن في الأمم المتحدة، بل كان مرتكزاً في الواقع على الاعتقاد بأنها لم تقدِّم حججاً كافية لغزو العراق في المقام الأول، وبأنها لم تعرف ما الذي كانت تفعله في محاولتها لدمقرطة العراق. وفي هذا الأمر كان النُقّاد للأسف بعيدي النظر تماماً.

كان سوء التقدير الأساسي يكمن في المغالاة في تقدير التهديد

الذي تواجهه الولايات المتحدة من الإسلاموية (الإسلام السياسي) الراديكالية. فرغم أن الاحتمال الجديد والمنذر بالسوء بوجود إرهابيين لا يمكن ردعهم مسلحين بأسلحة دمار شامل كان قائماً بالفعل، إلا أن مؤيدي الحرب قد خلطوا بشكل خاطئ بين هذا الأمر والتهديد المتمثل بالعراق والدول المارقة/ مشكلة انتشار بشكل أعم. وقد استند سوء التقدير جزئياً إلى الفشل الذريع لوحدة الاستخبارات الأميركية في تقييم أسلحة الدمار الشامل في العراق بشكل صحيح - برامج ما قبل الحرب، لكن وحدة الاستخبارات لم تبالغ في إثارة المخاوف من تهديد الإرهابيين/ أسلحة الدمار الشامل كما فعل مؤيدو الحرب، فقد استخدمت المغالاة في تقدير التهديد إذاً لتبرير رفع شعار الحرب الوقائية إلى محور الاستراتيجية الأمنية الجديد، فضلاً عن سلسلة كاملة من الإجراءات التي تنتهك الحريات المدنية، من سياسة الاعتقال إلى التنصت المحلي.

ما الذي يجب فعله؟

الآن وبعد أن ولَّت فترة تفوُّق المحافظين الجدد كما يبدو، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة صياغة مفاهيم سياستها الخارجية بطرق جوهرية عديدة؛ في المقام الأول، نحتاج إلى نزع سلاح ما كنّا ندعوه الحرب العالمية على الإرهاب، والانتقال إلى أنماط أخرى من الأدوات السياسية. فها نحن نخوض حروباً ضارية ضد التمرد في أفغانستان والعراق وضد الحركة الجهادية الدولية، حروباً نحتاج إلى أن ننتصر بها، ولكن «الحرب» استعارة خاطئة عن الصراع الأوسع، إذ إن الحروب تُخاض بكثافة بالغة ولها بدايات ونهايات

واضحة، بينما مواجهة التحدي الجهادي أكثر من «صراع ضبابي لفترة طويلة»، صراع جوهره ليس الحملات العسكرية وإنما المنافسة السياسية لكسب قلوب وعقول المسلمين العاديين في مختلف أنحاء العالم. وكما تشير الأحداث الأخيرة في فرنسا والدنمارك، ستكون أوروبا ميداناً مركزياً لهذه الحرب.

إن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تتوصل لشيء أفضل من «تحالف الراغبين» لشرعنة تعاطيها مع الدول الأخرى، فإن العالم اليوم يفتقر إلى مؤسسات دولية فعالة يمكنها أن تمنح الشرعية لفعل جماعي، وعليه يكون إنشاء منظمات جديدة توازن بشكل أفضل المتطلبات المزدوجة للشرعية والفعالية المهمة الأساسية للجيل القادم. نتيجة أكثر من مئتي عام من التطور السياسي، أصبح لدينا فهماً جيداً نسبياً لكيفية إنشاء مؤسسات خاضعة للقانون، مسؤولة وفاعلة إلى حدٍّ ما في البناء العمودي الذي نسميه دولاً، أما ما لا نملكه هو آليات المساءلة الأفقية الملائمة بين الدول.

ويُعتبر النقد الذي يوجّهه المحافظون للأمم المتحدة مقنع تماماً: ففي حين أنها مفيدة لبعض عمليات حفظ السلام وبناء الدول، إلا أن الأمم المتحدة تفتقر لكل من الشرعية الديمقراطية والفعالية في تعاملها مع قضايا الأمن الجدية. والحل لا يكمن في تقوية هيئة عالمية واحدة، وإنما بتعزيز ما كان يظهر في أي حدث؛ «عالم متعدد من أطراف متعددة» من المؤسسات الدولية المتداخلة وأحياناً المتنافسة والتي تم تنظيمها على أسس إقليمية أو وظيفية. وقد كانت كوسوفو عام 1999 نموذجاً على ذلك: فعندما منع الفيتو الروسي مجلس الأمن من اتخاذ قرار بالتحرك، قامت الولايات

المتحدة وحلفاءها الناتو ببساطة بنقل مسرح الأحداث إلى الناتو، حيث لا يستطيع الروس وقف التحرك.

النطاق الأخير الذي يحتاج إلى إعادة تفكير، والذي سيكون الأكثر إثارة للجدل والخلاف في الأشهر والسنوات القادمة، هو مكانة تعزيز الديمقراطية في السياسة الخارجية الأميركية؛ فإن التركة الأسوأ التي يمكن أن تنجم عن حرب العراق ستكون رد فعل عنيف مناهض للمحافظين الجدد يجمع بين تحول حاد باتجاه العزلة وسياسة واقعية متشائمة تراصف الولايات المتحدة مع أصدقائها الفاشستيين. إن الحكم الصالح، والذي لا يشمل الديمقراطية فحسب، بل حكم القانون والتنمية الاقتصادية أيضاً، لهو أمر بالغ الأهمية لمجموعة النتائج التي نرغب بتحقيقها، من تخفيف حدة الفقر مروراً بمعالجة الأوبئة إلى السيطرة على النزاعات العنيفة. وبذلك تكون السياسة الويلسونية التي تولي اهتماماً لكيفية تعامل الحُكّام مع مواطنيهم هي السياسة الصحيحة، ولكنها تحتاج إلى أن تُرفد ببعض الواقعية التي كانت مفقودة في تفكير إدارة بوش في ولايته الأولى وحلفائها من المحافظين الجدد.

ونحن بحاجة في المقام الأول إلى أن نفهم أن تعزيز الديمقراطية والتحديث في الشرق الأوسط ليس حلاً لمشكلة الإرهاب الجهادي، بل في أغلب الظن سيزيد المشكلة المؤقتة سوءاً، كما شهدنا في حالة الانتخابات الفلسطينية التي سلمت السلطة لحماس. إن الإسلاموية الراديكالية نتيجة عرضية ثانوية للتحديث ذاته نشأت من فقدان الهوية الذي رافق التحول إلى مجتمع عصري متعدد. وليس من قبيل الصدفة أن عدداً كبيراً من الإرهابيين،

من محمد عطا في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إلى قاتل المخرج الألماني ثيو فان غوغ إلى مفجري قطارات الأنفاق في لندن، كانوا قد تحولوا إلى متطرفين راديكاليين في أوروبا الديمقراطية وجنوا (بحميمية) كل نِعَم الديمقراطية. إن المزيد من الديمقراطية يعني مزيداً من العزلة، الراديكالية (التطرف) و - للأسف، أجل - مزيداً من الإرهاب.

ولكن يبقى من المرجح جداً حدوث مشاركة سياسية أكبر للجماعات الإسلاموية مهما فعلنا، وهي الطريقة الوحيدة التي من خلالها قد يسري سُمّ الإسلاموية الراديكالية في النهاية في الجسد السياسي للمجتمعات المسلمة حول العالم.

وقد ولّى العصر الطويل الذي كان يمكن فيه للأصدقاء الفاشستيين أن يحكموا شعوباً سلبية بليدة ويقدموا استقراراً إلى أجل غير مسمى؛ فاليوم تقوم الجهات الاجتماعية الفاعلة بالتعبئة في كل مكان، من بوليفيا وفنزويلا إلى جنوب أفريقيا والخليج الفارسي. وبالتالي، لا يمكن أن يبنى سلام إسرائيلي - فلسطيني دائم بالاعتماد على حركة فتح غير الشرعية الفاسدة، والتي يشغلها دائماً منافسة حركة حماس لها على السلطة. يمكن للسلام أن ينشأ، في وقت ما على الطريق، من فلسطين تُدار من قبل جماعة كانت فيما مضى إرهابية راديكالية، وأجبرت أن تتعامل مع حقائق الحكم.

وإذا ما كنّا جادين بشأن برنامج الحكم الصالح فعلينا أن نحوّل تركيزنا على الإصلاح، إعادة التنظيم والتمويل المناسب لمؤسسات حكومة الولايات المتحدة التي تعمل بالفعل على تعزيز الديمقراطية، التنمية وحكم القانون في كافة أنحاء العالم، مؤسسات مثل الوكالة

الأميركية للتنمية، الصندوق الوطني للديمقراطية وما شابهها. وكثيراً ما لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً في المساعدة للعديد من التحولات الديمقراطية الأخيرة، بما في ذلك في الفلبين عام 1986، كوريا الجنوبية وتايوان عام 1987، تشيلي عام 1988، بولندا وهنغاريا عام 1989، صربيا عام 2000، جورجيا عام 2003، وأوكرانيا عام 2004-2005، لكن العبرة الأساسية (المحرجة) التي نستشفها من هذه الحالات هي أن الولايات المتحدة لم تصل إلى أن تقرِّر متى وأين ينبغي أن يحدث التحول الديمقراطي. وبالتعريف، لا يمكن للدخلاء أن «يفرضوا» الديمقراطية على دولة ما لا ترغب بها؛ فإن المطالبة بالديمقراطية والإصلاح يجب أن يأتي من الداخل. وبناء عليه، يكون تعزيز الديمقراطية عملية طويلة الأمد وانتهازية حيث يجب انتظار نضوج الظروف السياسية والاقتصادية لتكون فعالة.

وقد كانت إدارة بوش تسير - بل في الواقع تعدو - بعيداً عن إرث ولايتها الأولى، كما يتضح من النهج الحذر متعدِّد الجوانب الذي اتبعته تجاه البرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية. وقد ألقت كونداليزا رايس خطاباً هاماً في كانون الثاني/ يناير حول «الدبلوماسية التحويلية»، وبدأت ببذل الجهود لإعادة تنظيم الجانب غير العسكري لمؤسسة السياسة الخارجية، كما بدأت إعادة صياغة وثيقة استراتيجية الأمن القومي. كل هذه التغيرات مرحَّب بها، لكن إرث السياسة الخارجية لولاية بوش الأولى ومؤيديها من المحافظين الجدد كانت شديدة الاستقطاب، بحيث يكون من الصعب إجراء مناقشة منطقية حول كيفية تحقيق توازن مناسب بين المُثل العليا

والمصالح الأميركية في السنوات القادمة. إن رد الفعل على سياسة خاطئة قد يكون ضاراً بقدر السياسة نفسها، وردّ الفعل هذا تساهل لا يمكننا أن نتحمله، نظراً إلى اللحظة الحاسمة التي وصلنا إليها في السياسة العالمية.

وقد أصبح تيار المحافظين الجدد، مهما كانت جذوره معقدة، يرتبط ارتباطاً يتعذَّر حلّه مع مفاهيم مثل تغيير النظام القسري، الأحادية والهيمنة الأميركية. وما نحتاجه اليوم أفكاراً جديدة، لا محافظة ولا واقعية، لكيفية إقامة علاقات بين أميركا وبقية العالم - أفكار تحتفظ باعتقاد المحافظين الجدد بعالمية حقوق الإنسان، لكن دون أوهامهم بفعالية القوة والهيمنة الأميركية للوصول إلى هذه الغايات.

يدرِّس فرانسيس فوكوياما في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز، وقد تم اقتباس هذه المقالة من كتابه **أميركا على مفترق الطرق**، والذي سيتم نشره من قبل مطبعة جامعة ييل.

إن التهديدات الرئيسة لنا وللنظام العالمي تأتي من الدول الضعيفة والمنهارة أو الفاشلة. وتعلم كيفية إصلاح هذه الدول - وبناء الدعم السياسي اللازم في الداخل - ستكون قضية حاسمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في القرن المقبل.

أوروبا في مواجهة الإسلام الراديكالي الأميركيون الجزعون يقدمون في الغالب نصيحة خاطئة للأوروبيين

فرانسيس فوكوياما،
الاثنين 27 شباط/ فبراير، 2006

إن أعمال الشغب التي استهلكت الضواحي الفرنسية في تشرين الثاني الماضي، والاضطراب (الضجة) حول الرسوم الدنمركية للنبي محمد في هذه الأيام، قد وجَّهت أنظار الجميع لرؤية الصراع الدائر مع الإسلام الراديكالي (والذي يُعرف أيضاً باسم «الحرب على الإرهاب») كمشكلة أكبر بالنسبة إلى أوروبا مما هي عليه بالنسبة إلى أميركا. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، حيث يبلغ عدد المسلمين أقل من 1 في المائة من مجموع عدد السكان، فإن الإسلام الراديكالي هو قضية يجب التعامل معها «هناك»، في مناطق تعاني من خلل وظيفي في منطقة الشرق الأوسط مثل باكستان والمملكة العربية السعودية. أما بالنسبة إلى أوروبا فإنها أزمة أكثر مباشرة وتهديداً من ذلك بكثير لأنها محلية؛ ففي هولندا، هناك 6-7 في المائة من السكان، وما يقدر بنصف سكان المدن الكبرى مثل أمستردام وروتردام هم من المسلمين. وفي فرنسا، قد تصل النسبة إلى 12 أو

13 في المائة. كما أن الكثير من منظمي الأحداث الإرهابية الأخيرة - ومن بينهم محمد عطا، قائد مجموعة أحداث الحادي عشر من أيلول، وانتحاريو أحداث السابع من آذار/ مارس في مدريد، ومحمد بويري قاتل المخرج الهولندي ثيو فان غوغ، وانتحاريو أحداث السابع من تموز/ يوليو في لندن - لم يصبحوا راديكاليين في الشرق الأوسط، بل في أوروبا الغربية. فالكثيرون مثل البويري ومفجري أحداث لندن، كانوا من مواطني الجيل الثاني الذين يتكلمون لغة البلاد التي يقيمون فيها بطلاقة.

استمر البُعد الأوروبي للمشكلة الإسلامية قيد المناقشة لبعض الوقت في أوروبا نفسها، إذ كان موضوعاً تمت متابعته من قبل أكاديميين مثل بسام طيبي، وهو أستاذ في غوتنغن (Göttingen) سوري المولد، والإسلامويين الفرنسيين أوليفييه روي وجيل كيبيل. ولكن حتى الثمانية عشرة شهراً الماضية أو نحو ذلك، كان مستوى الضبط السياسي حول هذه القضية خانقاً جداً، حتى إن قلة فقط من السياسيين أو الصحفيين تجرؤوا على التحدُّث صراحة عن هذا الموضوع الذي يولد خوفاً شعبياً هائلاً. لم يواجه الأميركيون الموانع ذاتها، وهناك الآن ازدهار وأدب ملحوظ ومروع حول التهديد الإسلامي لأوروبا. إن التشخيص الأليم لوضع أوروبا الداخلي إنما هو مبرر تماماً: ففي الواقع، وقبل أعمال الشغب التي حدثت في السنة الماضية، أشارت وكالة المخابرات الداخلية الفرنسية إلى أن هناك العشرات من الأحياء التي لم تجرؤ الشرطة الفرنسية أن تطأها. والمشكلة تكمن في كيفية معالجة الحالة من الآن وصاعداً، حيث أصبحت القضايا الأساسية واضحة.

تحتاج الحكومات إلى تضييق الخناق على المتطرفين والجهاديين بطُرق لا تنطوي على خطر زيادة إبعاد مجتمعات الأقليات؛ إذ يجب أن يكون هدفهم دمج المسلمين بطريقة أفضل مع تجنب ردود الفعل الشعوبية اليمينية المعادية. ولسوء الحظ، فإن كل من يبحث عن حلول محددة (وضع نظام محدد) من أميركا - التي وبعد كل شيء، تمتلك تاريخاً طويلاً من الاستيعاب - سيجد لغطاً وغضباً أكثر منه رؤى (وجهات نظر) مفيدة.

حتى الآن، أصوات حادة صاخبة قد هيمنت على الميدان، مع بات بوكانان (Pat Buchanan) الذي احتل مركز الصدارة منذ عدة سنوات مضت من خلال «موت الغرب»، وطوني بلانكلي (Tony Blankley)، كاتب صفحة ما بعد الافتتاحية في صحيفة **الواشنطن تايمز**، والذي قام في الآونة الأخيرة بمتابعة موضوع «فرصة الغرب الأخيرة». ويقدِّم بروس باور (Bruce Bawer) الآن تشخيصاً أكثر توازناً، رغم أنه لا يزال قاتماً للغاية، بينما يقوم بتقييم المأزق الأوروبي في «بينما أوروبا نائمة». وقد كان باور، الكاتب والناقد الذي عاش سابقاً في نيويورك (والذي كانت بدايته في النيو كريتيريون «المعيار الجديد») مثليّ الجنس. وحسب روايته الخاصة، فقد انتقل باور إلى أوروبا مع شريكه في أواخر التسعينيات لأنه وجد أن جو المسيحية المحافظة في الولايات المتحدة خانقاً على نحو متزايد. ومن خلال إقامته في هولندا والنرويج وتعلّم التكلم باللغة الهولندية والنرويجية، وجد باور بأن التهديد الحقيقي على حريته الشخصية لم يأتِ من المسيحيين الأصوليين، بل من المسلمين المتعصبين والذين

يكنّون بغضاً شديداً للمثلية الجنسية بصراحة متزايدة في جميع أنحاء القارة.

من ناحية، كان حقد باور الحقيقي مدخراً لتلك النخب الأوروبية التي تجاهلت إلى حد الآن التهديد المتنامي لديمقراطيتهم، بينما يلقون اللوم في مشاكلهم على الولايات المتحدة وإسرائيل. ويبقى الأوروبيون الذين يواجههم باور ورثة ثورة عام 1968 ويعتنقون سياسة صبيانية مناهضة للمؤسسات تلقي باللوم في مشاكل العالم على الرأسمالية وأميركا، حتى في الحين الذي يقوم به المسلمون الشباب بمهاجمة اليهود والمثليين الجنسيين بين أوساطهم الخاصة. ويقوم الزعماء الوطنيين بالتودُّد للمتسلطين العرب متجاهلين الشكاوى الشعبية حول الجرائم في المجتمعات المهاجرة، أملاً منهم بشراء السلام لأنفسهم. أما أولئك الذين يشبهون بيم فورتين (Pym Fortuyn) السياسي الهولندي مثليّ الجنس الذي كان أول من قال بوضوح إن المسلمين يشكلون تهديداً للقيم الهولندية المركزية في الانفتاح والتعددية (والذي اغتيل من قبل أحد ناشطي حقوق الحيوانات)، اتُّهموا من قبل الإعلام والنخب الأكاديمية بأنهم فاشستيين وعنصريين.

إن اتهامات مثل هذه، هي بالضبط ما دعا إليها بوكانان (Buchanan) وبلانكلي (Blankley) للأسف، بدلاً من المساعدة على الانحراف، مع تحذيرات مثيرة للفتن واقتراحات غير واقعية لا تَعِدُ إلا بإيقاد التعصب. قبل أربع سنوات مضت، وفي كتابه **موت الغرب**، الذي توسَّع بالحديث عن الحرب الثقافية، اشتهر بوكانان في اتفاقية الجمهورية عام 1992، حيث حرَّض أميركا المسيحية،

العائلية، الوطنية، الحمائية والانعزالية ضد شيء واحد وهو محاربة مُعادي الدين، والمتحررين من الأحقاد القومية والمحلية، والعولمة، وتعدد الثقافات، ومؤيدي المثلية الجنسية. وقد أمضى وقتاً طويلاً، في كتابه هذا، في الحديث عن الأزمة السكانية في أوروبا، التي عزاها إلى عدم التكافؤ الأخير مع ناخبي الدولة الشيوعيين، مستشهداً بإسقاطات معروفة جداً لعلماء الديموغرافيا (علم السكان)، فقد أطلق بوكانان تحذيرات حول كيف أن ألمانيا ستفقد ثلث عدد سكانها بحلول عام 2050، وكيف أن 52 بالمائة من النساء الإيطاليات بين سن 16 و24 يخطِّطن لعدم إنجاب الأطفال، وكيف أن المهاجرين المسلمين سيفوق عددهم عدد أولئك الأوروبيين البيض في غضون بضعة أجيال بفضل معدلات المواليد المرتفعة للوافدين الجدد. وكما بلانكلي - الذي ابتدأ كتابه **فرصة الغرب الأخيرة** بسيناريو افتراضي وغير واقعي على نحو مفرط، إذ يسعى فيه سيناتور معتدل رشَّح نفسه للرئاسة عام 2007 لكسب دعم الجالية المسلمة الأميركية الناشطة بشكل متزايد (المقاتلة المتزايدة)، من خلال الدعوة إلى فرض قوانين الشريعة الإسلامية في الولايات المتحدة - فقد عزا بوكانان هذا التراجع السكاني بشكل مباشر إلى فقدان القيم المسيحية في أوروبا واعتناق نظرية المساواة بين الجنسين، والتعددية الثقافية والأممية.

إن «الغرب» الذي يؤمن بوكانان بأنه يُحتضر، لم يُعرَّف بأفكار الحقوق والكرامة الكونية، بل عُرِّف من خلال المسيحية والإثنية، ولو أن المسألة كانت مجرد اتِّباع القيم الصحيحة، لكان رحب بمهاجري أميركا اللاتينية الذين يشتركون معه بالمذهب الكاثوليكي،

أو بالمسلمين المحافظين اجتماعياً مثله. إلا أن محافظته هي مزيد من نمط الدم والتراب الأوروبي التقليدي، حيث يكون ولاء الفرد الأساسي لقبيلته في عالم من القبائل المتنافسة. وقد كانت الوسائل العلاجية التي أيدها كل من بوكانان وبلانكلي موجهة لدفع المشكلة نحو الأسوأ، من خلال تقويض النموذج الاندماجي الذي ينقذ أميركا من أزمة أوروبا.

اقترح بلانكلي إغلاق الحدود مع المكسيك، وإصدار بطاقات هوية وطنية، واستخدام التنميط العرقي دون حرج. وقد ذهب أبعد من ذلك ليشير بأن قيام روزفلت بعزل مواطني الولايات المتحدة من الأصول اليابانية في الحرب العالمية الثانية كان مبرراً، مع التلميح بأننا إن فعلنا الشيء نفسه مع المسلمين الأميركيين، فلن نكون قد تعدّينا دائرة حقوقنا. وبالمثل، يتطلع بوكانان إلى الوراء بنوع من الحنين إلى عملية ويت باك "Operation Wetback" التي تمّ من خلالها طرد مليون عامل مكسيكي في خمسينيات القرن الماضي، منتقداً الرئيس بوش لرفضه إخضاع خمسة إلى عشرة مليون مهاجر غير شرعي للمعاملة نفسها. ويقدم كل من بلانكلي وبوكانان النصيحة ذاتها للأوروبيين: العودة إلى الكنيسة وإنجاب المزيد من الأطفال. وللحظّ الوفير، حتى لو كان هناك إحياء للهوية المسيحية في أوروبا، فإن رؤية بوكانان - بلانكلي لن يتعدى تأثيرها المزيد من المواجهات القتالية مع ملايين المواطنين الأوروبيين غير المسيحيين.

ليس هناك شكّ بأن ما أصبح يطلق عليه اسم يوريبيا "Eurabia" يشكّل مشكلة كبيرة للديمقراطية هناك، المشكلة التي تأخرت النخب الأوروبية بالاعتراف بها ومعالجتها دون مبرر، إذ عملت هذه النخب

لفترة طويلة في ظلٍّ فهم خاطئ بأن التعددية الليبرالية تعني احترام حقوق المجتمعات وليس الأفراد، ولم تكن على استعداد لأن تدخل في الأمر عندما، على سبيل المثال، أجبرت العائلات المغربية بناتها على الزواج أو أرسلتهم إلى المغرب رغماً عنهم. إن التعددية الثقافية العصرية تلازمت مع الهيمنة الأوروبية التقليدية مخلِّفة المجتمعات المسلمة في غيتوات (أحياء الأقليات) معزولة، التي أصبحت في ما بعد أرضاً خصبة لنمو نسخة شديدة التعصب من الإسلام.

إلا أنّ المصدر الأعمق لفشل أوروبا في دمج المهاجرين المسلمين، كما يعترف باور، لم يكن أفكار التعددية الثقافية العصرية التي تبناها اليسار، وإنما كان على وجه التحديد، فهم بوكانان للهوية من خلال الدم والتربة - العقلية التي، وحتى قبل خمس سنوات، منعت تركياً (مسلماً) ناطقاً باللغة الألمانية من الجيل الثالث من الحصول على الجنسية لأن اللغة الألمانية لم تكن لغته الأم. ووفقاً لباور، فإن «الأوروبيين... سوف يسمحون للمهاجرين بالإقامة في بلدهم؛ إذ إنهم سيدفعون ضرائب عالية وبالتالي ستتمكن الحكومة من توزيع (إلى الأبد، إذا لزم الأمر) دعم الإيجار، واستحقاقات وإعانات الطفل... ولكنهم في الحقيقة لن يعتبروا أولئك المهاجرين نروجيين أو هولنديين. كما أنهم سيثورون بقوة ضد فكرة عيش المهاجرين بينهم كمهنيين يتمتعون بكامل الاحترام والمساواة».
وبالمقابل، فإن الهوية الأميركية قامت منذ البداية على أسس عقائدية وسياسية أكثر منها دينية وإثنية، حيث يمكن للغواتماليين أو الكوريين المجنَّسين حديثاً في أميركا أن يقولوا بفخر بأنهم أميركيون، الأمر الذي من الممكن ألّا يحبذه بات بوكانان، إلا أنه تماماً الأمر الذي

أنقذنا من المصيدة التي وقع فيها الأوروبيون.

إن التكهن المثير للقلق في هذه الكتب قد أُخذ بجدية أكثر في أوروبا على مدى الأشهر القليلة الماضية نتيجة عنف المتشددين الإسلاميين، إذ يتحدث الهولنديون عن جريمة قتل فان غوغ في نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 وكأنها أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في بلدهم، كما أن التحول السياسي منذ ذلك الحين أصبح مثيراً للدهشة، حيث أوقفت الحكومة فعلياً كافة أنواع الهجرة الجديدة إلى البلاد، ومنحت الشرطة صلاحيات إجرائية وطنية لمتابعة الإرهابيين المحتملين. وينظر الآن، وعلى نطاق واسع، إلى النمط القديم من التعددية الثقافية على أنه فشل في هولندا، ويجري التشكيك فيه بجدية في بريطانيا، وهناك ردود فعل هائلة تتخمَّر بين المواطنين العاديين في أوروبا، الذين صوتوا العام الماضي في فرنسا وهولندا ضد الدستور الأوروبي الجديد، في الأقل جزئياً، لأنهم ظنوا بأنه يقرّ العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي.

إن المشكلة التي يواجهها معظم الأوروبيين اليوم تكمن في أنه ليس لديهم رؤية لأنواع القيم الثقافية الإيجابية التي تساندها مجتمعاتهم، والتي ينبغي أن تروّج لها، سوى التسامح المطلق والنسبية الأخلاقية. إن ما يحتاجه كل مجتمع أوروبي هو ابتكار نموذج منفتح للهوية الوطنية على غرار العقيدة الأميركية، وهي الهوية المنفتحة (المتقبلة) للقادمين الجدد بغض النظر عن العرق أو الدين، وهذه هي الفكرة التي تقف وراء مفهوم بسام طيبي «الثقافة المهيمنة» "Leitkultur" (توجيه أو مرجعية الثقافة)، المفهوم الذي رفعه المتنورون الأوروبيون إلى مصافي الثقافة الكونية المتميزة والإيجابية

التي تقوم على أساس كرامة الفرد، ويتوقع من المسلمين القادمين إلى أوروبا في الحد الأدنى أن يتقبلوا وجهة النظر هذه باعتبارها وجهة نظرهم. وقد صادق الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني استحياء على نسخة من هذا قبل خمس سنوات، وذلك فقط للانسحاب من مواجهة اتهامات بالعنصرية والتحامل ضد المهاجرين من اليساريين. ومع ذلك، فقد تمّ إحياء الاهتمام بمفهوم «تعميم أو هيمنة الثقافة الديمقراطية» "demokratische Leitkultur" في أعقاب الأحداث الأخيرة، وفتحت أبواب نقاش حادة حول كيفية تعريفه. ومع ذلك سيكون هناك الكثير من العثرات في الطريق: فعلى سبيل المثال، أدخلت ولاية بادن فورتمبيرغ، مؤخراً اختباراً يتطلب من المدعى عليه تأييد زواج مثليي الجنس كشرط للحصول على الجنسية، الأمر الذي يهدف بشكل متعمد لاستبعاد المسلمين.

إن الوقت أصبح قصيراً لمعالجة هذه المسائل، إذ كان ينبغي على الأوروبيين أن يبدؤوا بمناقشة كيفية دمج الأقليات المسلمة منذ جيل مضى، قبل أن بدأت تعصف رياح الأصولية الإسلامية. وفي حين بدأ الجدل بشأن الرسوم الكاريكاتورية برغبة أوروبية جديرة بالثناء لتأكيد القيم الليبرالية التحررية الأساسية، غير أنها من الممكن أن تكون قد شكّلت نقطةَ لا عودة سيكون من الصعب جداً تخطيها. ومن هنا، فإنه من الضروري أن نشعر بالقلق إزاء حجم المشكلة، ولكن أن نكون حذرين بالردّ عليها ومعالجتها، حيث إن تصعيد الصراع الثقافي في جميع أنحاء القارة سيقربنا من حدوث مواجهة بين الإسلامويين والعلمانيين، والتي تبدو على نحو متزايد وكأنها صراع حضارات.

صدام الحضارات والهيمنة الأميركية

عرض تقديمي لجمعية العلوم السياسية الأميركية، 1 أيلول/ سبتمبر 2006

فرانسيس فوكوياما

دعيتُ إلى هذا النقاش لألقي الضوء على مسألة كيف أن الأفكار الجوهرية لأوائل التسعينيات حول ما سيكونه عالم ما بعد الحرب الباردة قد صمدت على مرّ الزمن، وكيف ترتبط هذه الأفكار بالسياسة الأميركية الخارجية المعاصرة. وقد وضع كتاب **نهاية التاريخ** جنباً إلى جنب مع كتاب **صدام الحضارات** في عدد لا يُحصى من الدراسات التمهيدية للعلاقات الدولية كرؤى متباينة للسياسات العالمية. وفي معظم الاعتبارات كان الكتاب الأول يطرح أن العالم سيشهد نطاقاً متزايداً من الديمقراطية الليبرالية المستقرة ورأسمالية سوق موحدة - والذي سمّي منذ ذلك الوقت بالعولمة - بينما نظَّم نموذج هنتنغتون العالم في مناطق متصارعة حيث تحلّ الثقافة محل الإيديولوجيا باعتبارها خط التصدع الرئيس.

من المؤسف حقاً أن صموئيل هنتنغتون لا يستطيع أن يكون معنا اليوم، إذ إننا حقيقة نختلف على كثير من المسائل بشكل أقلّ مما

يعتقده الكثيرون عندما نتحدث بشكل شخصي. أذكر حديثي معه بعد 11 أيلول/ سبتمبر، لكن قبل حرب العراق، والتي كان يعارضها، حيث قال إننا لم ننخرط بصراع حضارات عند تلك المرحلة، لكن الصراع قد يتصعّد إلى تلك الدرجة إنْ غزونا العراق. وقد أثبت بهذا أنه شخص ذو بصيرة حقاً. كما أنني أقل اختلافاً مع بين باربر ممّا قد يتوقع الكثيرون، إذ إنني أعتقد بأنه محقٌّ بأن ردود الفعل المعادية للعولمة والهيمنة الأميركية أصبحت واحدة من الخصائص المميزة للعالم الحالي.

ولأن أطروحتي كانت تُقصد دائماً باعتبارها فرضية أكثر منها توقعات أو تنبؤات دقيقة، فمن الجدير الخوض في الأفكار التي بقيت صحيحة على مرّ الوقت وتلك التي تحتاج إلى تعديل. ولعل فرناندو هينريك كاردوسو، رئيس البرازيل السابق، أفضل مَن يقدم تعبيراً مجازياً بليغاً لـ «نهاية التاريخ» في مذكراته الأخيرة **رئيس بالصدفة**. ويصف في مذكراته لقاء خاصاً مع ويس إيناسيو لولا دا سيلفا، زعيم حزب العمال البرازيلي، والذي ترشّح ضد كاردوسو لدورتين وأخفق. بعد الخسارة الثانية في انتخابات عام 1998، أصبح لولا أكثر راديكالية وغضباً، وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية كان يتوقع انهياراً لنظام الرأسمالية العالمي. وينقل كاردوسو، رجل اليسار الذي غازل الشيوعية وهو صغير وكان أحد مؤسسي نظرية التبعية، أنه قال الآتي:

«لقد دُرِّسنا لسنوات مضت أن نتوقع حدوث أزمة كبيرة، انتفاضة مجتمع جديد، نظام سياسي جديد، وطبقة عاملة تتسلم زمام السلطة. وهذا ما أشعر بأنك ما زلت تتوقعه حتى الآن».

«كل ذلك انتهى، لولا. جدار برلين انهار، وكذلك الاتحاد السوفياتي. ليس هناك بدائل تاريخية الآن، وإذا كان هناك أزمة في البرازيل، فلن يكون بعد ذلك إلا الكارثة»[1].

وكان هذا جوهر نهاية التاريخ: ليس هناك بدائل، لأي مجتمع يريد أن يكون عصرياً، عن اقتصاد السوق والنظام السياسي الديمقراطي. لا يرغب الجميع بأن يكونوا عصريين، وقد لا يستطيع الجميع تفعيل المؤسسات والسياسات الضرورية لعمل الديمقراطية والرأسمالية، ولكن لم يكن هناك مقاربة منهجية بديلة منظمة من شأنها أن تحقّق نتائج أفضل. وبالتالي، وبمعنى من المعاني، صلاحية نهاية التاريخ تعادل بجديتها التساؤل في ما إذا كان كاردوسو محقاً فيما قاله لولا أم لا.

وبرأيي، ليس هناك من شك بأنه كان محقاً بعدم وجود خيار آخر. ويبدو أن لولا نفسه قد اقتنع بهذا، إذ إنه بقي ضمن إطار ديمقراطي موجهاً نحو السوق عندما تولى أخيراً رئاسة البرازيل عام 2002. وبرأيي كان كاردوسو رجل دولة ديمقراطي عظيم أنجز قدراً استثنائياً من الأعمال خلال فترته الرئاسية؛ فقد وطّد الاقتصاد الكلي البرازيلي وأعاده ليكون نمواً بطيئاً ولكن بشكل ثابت، وأعاد توزيع كمّ كبير من الأراضي على الفلاحين المعدمين، واحتوى أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وبادر بعدد من السياسات الاجتماعية لإتاحة فرص أكبر لفقراء البرازيل.

---

(1) فرناندو أنريكيه كاردوسو، رئيس البرازيل بالصدفة: مذكرات (نيويورك: الشؤون العامة، 2006)، ص 42-43.

ومن ناحية أخرى، فإن الطابع الديمقراطي للنظام السياسي البرازيلي قد منعه من تنفيذ إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، أو القيام بمزيد من إعادة التخصيص الهائلة للموارد بعيداً عن الأغنياء لصالح الفقراء، الأمر الذي قد يُحدث شرخاً كبيراً جداً في التفاوت الاجتماعي الهائل في بلاده. وقد تخلص هوغو تشافيز، الذي واجه تفاوتاً طبقياً متأصلاً مشابهاً، من ضوابط وتوازنات النظام السياسي الديمقراطي وركز السلطة حول نفسه. ولا تمثل التشافيزية بديلاً حقيقياً للمسار الذي اتخذه كارسودو ولولا، بل إنها بديل أمَّنته أسعار النفط العالية. ولن يكون هذا البديل متاحاً للبلدان فقيرة الموارد، كما أنه لن يكون مستداماً في فنزويلا نفسها على المدى الطويل. كان القرن العشرين مليئاً بتجارب من هذا النوع، ولكن تلك التجربة في رأيي تثبت بأن كارسودو كان محقاً في النهاية.

وكانت **نهاية التاريخ** أخيراً أطروحة حول التحديث، ومن المهم أن نتذكر بأن أكبر دولتين في العالم، الصين والهند، واللتين تحويان معاً أكثر من أربعين بالمائة من عدد سكان العالم، اندمجتا بسرعة في الاقتصاد العالمي وتحولتا إلى الحداثة بسرعة فائقة. وعلى عكس الهند، تقوم الصين بذلك في ظل نظام سياسي استبدادي، إلا أنها قبلت بالقواعد الرأسمالية الأساسية للعبة، وبالتالي تكون نصف الصيغة في الأقل موجودة. ويتغير المجتمع الصيني بالعديد من الطرق ذاتها التي تغيَّرت بها المجتمعات الغربية تحت تأثير التحديث السريع: عائلات ممتدة وجماعات قربى تتلاشى ليحلّ محلها عائلات أصغر من زوجين وأطفالهما فقط؛ نساء يدخلون القوى العاملة ويطورون الموارد التي يسيطرون عليها؛ النزعة الاستهلاكية

والوصول إلى المعلومات ازدادت لتأخذ حيزاً كبيراً من الوقت. إن العلاقة بين التحديث والديمقراطية علاقة معقّدة، لكن هناك أسباب وظيفية لصعوبة حكم شعوب عصرية معقدة دون إرجاع الأمور إلى نتائجها وآليات المساءلة، أي الديمقراطية.

الديمقراطية والهيمنة الأميركية

ربط العديد من الأشخاص أطروحتي حول نهاية التاريخ بمذهب بوش والهيمنة الأميركية[2].

برر الرئيس بوش بداية التدخل في العراق على أسس، أولها برامجها لتطوير أسلحة دمار شامل، وثانيها ارتباطها المزعوم بتنظيم القاعدة، وثالثها انتهاك نظام الحكم لحقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية. وبما أن المسوغين الأوليين قد سقطا في أعقاب غزو عام 2003، فقد شدَّدت الإدارة بشكل متزايد على أهمية الديمقراطية سواء في العراق أو في الشرق الأوسط الأوسع كأساس منطقي لما كانت تقوم به. وقد اشتمل خطاب الولاية الثانية لبوش على الصيغة الآتية:

«أعلم أن بعضهم قد شكك بنداء الحرية العالمي، رغم أن هذا الوقت من التاريخ - أربعة عقود وُسِمَت بالتقدم الأسرع للحرية على الإطلاق - هو وقت غريب لوجود الشك.

الأميركيون، ومن بين كافة الشعوب، لا ينبغي أن يندهشوا من قوة مُثلنا.

---

(2) انظر على سبيل المثال مناقشة ستيفن هولمز على الموقع: OpenDemocracy.org.

في النهاية، فإن نداء الحرية يطرق كل عقل وكل روح. ونحن لا نقبل بوجود استبداد دائم لأننا لا نقبل إمكانية عبودية دائمة. إن الحرية ستأتي لأولئك الذين يحبونها».

وقد ناقش بوش بأن الرغبة في الحرية والديمقراطية هي رغبة عالمية وليست مقيدة بثقافة معينة، و«الموجة الثالثة» من الدمقرطة في كتاب هنتنغتون لم تستنزف نفسها بعد، بل إنها في الواقع تقترب من الذروة، وبأن أميركا ستكرّس نفسها لدعم الحركات الديمقراطية «بهدف جوهري لإنهاء الاستبداد في عالمنا». وقد رأى مؤيدو الحرب تأكيداً لوجهات نظرهم في أصابع المنتخبين العراقيين الملطخّة بالحبر الذين اصطفوا للإدلاء بأصواتهم بالانتخابات العديدة التي جرت بين كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ ديسمبر عام 2005، وفي ثورة الأرز في لبنان، وفي الانتخابات الأفغانية الرئاسية والبرلمانية.

أحداث كهذه كانت ملهمة وباعثة للأمل، إلا أن الطريق إلى الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط سيكون على الأرجح مخيباً للآمال على المدى البعيد والمتوسط، وجهود الإدارة الأميركية لبناء سياسة إقليمية حولها تأخذ منحى الفشل الذريع. وكل من يتصوّر أن أفكاري تشكّل الأساس الفكري لسياسات إدارة بوش، فهو لم يعِر انتباهاً لما كنت أقوله (وأكرره) منذ العام 1992 حول الديمقراطية والتنمية. وقد كان خطاب الولاية الثانية لبوش خطاباً سياسياً بالطبع، لكن هناك في الأقل أربعة طرق تحتاج من خلالها أفكاره الأساسية للتأهيل بجدية.

ما هو عالمي أو تقريباً عالمي هو الرغبة في العيش بمجتمع

عصري والتخلص من الاستبداد. وهذا مختلف تماماً عن القول بأن هناك رغبة عالمية بالعيش في مجتمع ليبرالي - أي، نظام سياسي يتَّسم بمحيط من الحرية الفردية وحكم القانون - إذ إن هذا النمط من «المجتمع الحر» في الواقع أكثر ندرة من نظام حكم ديمقراطي. وتتجلى عالمية الرغبة بالعيش في مجتمعات عصرية، برأيي الشخصي، بجهود ملايين من الناس كل عام للانتقال من العالم النامي إلى العالم المتقدم، حيث يأملون بإيجاد استقرار سياسي، فرص عمل، رعاية صحية، وتعليم، وهي الأمور التي يعانون من نقص فيها كلها في الأماكن التي ينتمون إليها (أتوا منها). إن الرغبة في العيش في ديمقراطية ليبرالية ليس أمراً عالمياً في المقام الأول، بل إنه أمر يُكتسَب مع الزمن، وغالباً ما يكون كمنتج ثانوي لتحديث ناجح.

إن الرغبة بالعيش في ديمقراطية ليبرالية عصرية لا تترجم بالضرورة إلى القدرة على القيام بذلك فعلياً. ويبدو أن إدارة بوش افترضت في مقاربتها لعراق ما بعد صدام أن الديمقراطية واقتصاد السوق كليهما كانا شرطان افتراضيان تعود إليهما المجتمعات عند إزالة القمع الاستبدادي، بدلاً من سلسلة من المؤسسات المعقدة والمتشابكة التي بُنيت بشقّ الأنفس على مرّ الزمن. فقبل حصولك على الديمقراطية بفترة طويلة، يجب أن يكون لديك دولة وظيفية فاعلة (شيء لم تفقده أبداً ألمانيا أو اليابان بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية)، والذي هو شيء لا يمكن أن يكون أمراً مفروغاً منه في العديد من الدول النامية، بما فيها العراق.

لم يكن **نهاية التاريخ** مرتبطاً في ذهني أبداً بنموذج أميركي معين

من التنظيم الاجتماعي أو السياسي. متبعاً ألكسندر كوجيف (Alexandre Kojève)، الفيلسوف الروسي الفرنسي الذي ألهمني حجتي الأصلية، أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يعكس ما سيكون عليه العالم في نهاية التاريخ بشكل أكثر دقة مقارنة بالولايات المتحدة المعاصرة. إن محاولة الاتحاد الأوروبي لتجاوز السيادة وسياسات السلطة التقليدية من خلال إنشاء حكم قانون يتخطى الحدود الإقليمية أمر أكثر تماشياً مع عالم ما بعد التاريخ. وبالمقابل لا يزال الأميركيون يؤمنون بالله والسيادة الوطنية، يحبون جيشهم واستعراضات الرابع من تموز/ يوليو العسكرية.

وأخيراً، لم أربط قطّ الظهور العالمي للديمقراطية بالوكالة الأميركية، وبشكل خاص لم أربطه بممارسات القوة العسكرية الأميركية. فالتحولات الديمقراطية بحاجة إلى أن يقودها المجتمعات التي تريد الديمقراطية، وبما أن تلك الأخيرة تتطلب مؤسسات، فعادة ما تكون عملية طويلة بعض الشيء وتمتد لفترة أطول من اللازم. وغالباً ما تستطيع القوى الخارجية كالولايات المتحدة أن تكون مفيدة جداً في هذه العملية، بشكل أساسي من خلال المثال الذي وضعوه كمجتمعات ناجحة سياسياً واقتصادياً. كما يمكنهم أن يقدموا أيضاً التمويل، النصائح، المساعدة التقنية، وأجل، في بعض الأحيان القوة العسكرية لمساعدة العملية في السير نحو الأمام. ولكن تغيير نظام الحكم القسري لم يكن أبداً المفتاح للتحول الديمقراطي.

إن فهماً صحيحاً لعوائق التغييرات الديمقراطية المبكرة كان من شأنه أن يجعل إدارة بوش أكثر حذراً بشأن توقعها تحولاً سريعاً وغير

مؤلم نسبياً في العراق. وقد أشار جيمس دوبينز إلى أن البوسنة أو أي مجتمع آخر مقسم إثنياً كان ليكون نموذجاً أفضل للتخطيط ضده من مجتمعات متجانسة كألمانيا واليابان. وقد رفض الرئيس بوش في مناسبات عديدة نقاشات حول شروط ثقافية مسبقة للديمقراطية، وعلى وجه التحديد ما إذا كان الإسلام يمثّل مشكلة خاصة. وفي خطابه للصندوق الوطني للديمقراطية عام 2003، قال «يجب أن يكون واضحاً للجميع أن الإسلام - وهو دين خُمس البشرية - متسق مع الحكم الديمقراطي». كافتراض على المدى الطويل، فهو محق دون شك؛ فهناك ديمقراطيات مسلمة فاعلة وظيفية في العالم اليوم مثل تركيا، إندونيسيا، أو مالي. لكن الافتراض العام الذي يهاجمه بوش، هو أيضاً افتراض وهمي لدحض الافتراض الأصلي: فالعالم الإسلامي اليوم يحتله منظمات إسلاموية نافذة والتي بالصيغ الأكثر تطرفاً قد تكون أو لا تكون ديمقراطية، ولكنها لن تكون بالتأكيد ليبرالية. وهذا ليس بالمشكلة في أميركا اللاتينية أو معظم شرق آسيا وأفريقيا، لكنه يشكّل عائقاً كبيراً على المدى القريب للديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط.

لماذا اقترفت إدارة بوش هذا الخطأ؟ هذا ما لن نعرفه على نحو حاسم حتى تُكتب المذكرات وتُنشر الوثائق. ومع ذلك، يبدو أن الانهيار السريع للشيوعية في أوروبا الشرقية عام 1989 له علاقة بتوقع نهاية سريعة مماثلة لاستبداد صدام حسين. وبدلاً من النظر إلى الأول كحدث تاريخي استثنائي (في الأقل في ما يتعلق بالسرعة وانعدام العنف التي انتهت بهما الأنظمة الشيوعية)، فقد كان يُنظر إليه على أنه ينذر بنموذج أكبر - العقود الأربعة من تقدم الحرية التي

أشار إليها الرئيس. أن تبدو العراق عام 2003 كشيء ما مشابه لبولندا ورومانيا عام 1989، كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن للمرء أن يفسر بها فشل الإدارة في التخطيط الأكثر جدية للبقاء الطويل والمجهد مالياً في العراق.

بالإضافة إلى سوء فهم الصعوبات الكامنة للتحول الديمقراطي، طرحت إدارة بوش نظرية مترابطة منطقياً ولكنها مضللة في النهاية للأسباب الكامنة وراء الإرهاب الجهادي والذي أصبح عنصراً مركزياً في سياسة السياسة الخارجية للإدارة، خاصة في السنة الأولى من فترة الولاية الثانية. وقد حاولت الإدارة أن تبرهن على أن السبب الجوهري للتطرف الإسلامي كان انعدام الديمقراطية في الشرق الأوسط العربي، وأن الولايات المتحدة بمكنها أن تتعامل مع مشكلة الإرهاب من خلال تشجيع التحول الديمقراطي على نطاق واسع في المنطقة. ومن المرجح في الواقع أن تكون العلاقة السببية هي العكس تماماً: إنه التحديث نفسه هو الذي يحفز الإرهاب، والديمقراطية التي تسمح للإسلام السياسي بالازدهار. أي أن الجهادية تنبثق من أزمة الهوية الحادة الناجمة عن التحديث، سواء من خلال اقتلاع القرويين من جذورهم وتمدينهم في مجتمعات شرق أوسطية معاصرة، أو من خلال نقلهم للعيش في دول غربية من خلال الهجرة. وليس من قبيل الصدفة أن يكون العديد من الإرهابيين أو من سيكونون إرهابيين قد أصبحوا راديكاليين في أوروبا الغربية. فقد فشل أولئك المهاجرون في الاندماج بشكل صحيح مع القيم والثقافة الغربية للبلدان المستقبلة،

وبالتالي كانوا عرضة بشكل خاص لإغراء الدين العالمي المؤدلج. وفي هذا الصدد، فإن ما يحدث اليوم مع الحركات الإسلاموية الراديكالية هو ببساطة المتغير الأكثر حداثة لظاهرة متواجدة منذ حين، والتي أنتجت في وقت سابق أجيالاً من الفوضويين، البلاشفة، الفاشين، والإرهابيين اليساريين.

عواقب الهيمنة الأميركية

كان المقصود دائماً أن يكون **نهاية التاريخ** نسخة ضعيفة غير حكيمة من نظرية التحديث. وذلك أنه كان هناك منطق تكنولوجي - اقتصادي ضمني للتنمية، والذي جعل من التحديث عملية مترابطة منطقياً، لكن هناك مسارات متعددة للوصول إلى الهدف نفسه، كما هناك الكثير من الطرق التي يمكن من خلالها أن يخرج القطار عن سكته أو يذهب في الاتجاه المعاكس، نتيجة الخيارات السياسية قصيرة الأجل التي يتخذها أفراد، ناخبون، وحركات اجتماعية. شيء واحد لم أتوقعه في نهاية الحرب الباردة كان الدرجة التي وصل بها السلوك وسوء التصرف الأميركي لجعل معاداة أميركا بحدّ ذاتها أحد التصدعات الأساسية في السياسات العالمية. وإضافة إلى فشلها في توقُّع صعوبات إقامة عراق ديمقراطي مستقر، قامت الإدارة بأربعة أخطاء رئيسة في ما يتعلق باستخدامها للقوة.

أولاً، مبدأ الاستباق المبتكر كردّ على هجمات الحادي عشر من أيلول توسَّع بشكل غير ملائم ليشمل العراق وغيرها من الدول التي تسمى بالمارقة، والتي تهدد بتطوير أسلحة دمار شامل. وفي ما

يتعلق بالإرهابيين عديمي الجنسية الذين يستخدمون أسلحة عدمية، فإن الاستباق أمر مبرَّر كلياً. ولكن لا يمكن أن يكون هذا الأمر نواة لسياسة عدم الانتشار العام، والذي وفقاً له تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية للحد مادياً من تطوير الأسلحة النووية. إن تكلفة تنفيذ هذه السياسة هي ببساطة عالية جداً (عدة مئات من بلايين الدولارات وعشرات الآلاف من الجنود الجرحى والمفقودين في العراق ولا يزال العد مستمراً)، وهو السبب الذي جعل الإدارة تحجم عن المواجهات العسكرية مع كوريا الشمالية وإيران. ويبدو أن إدارة بوش قد تأثرت بالنجاح الواضح للهجوم الإسرائيلي على مفاعل أوزيراك العراقي عام 1981 والذي أعاد برنامج صدام حسين النووي عدة سنين إلى الوراء. ولكن يبدو أنها لم تدرك أن نجاح عملية أوزيراك بحد ذاتها تعني أنها لن تتكرر أبداً، لأن مولِّدي هذه الأسلحة قد تعلموا أن يدفنوا، يخبئوا، أو ينسخوا برامج أسلحتهم الناشئة.

ويتعلق سوء التقدير الثاني المهم بردود الفعل العالمية المحتملة على ممارسات القوة الأميركية المهيمنة. فقد اعتقد الكثير من الأشخاص داخل الإدارة بأن الاستخدام الناجح للقوة الأميركية سيعتبر أمراً مشروعاً من قبل الرأي العالمي بناء على النتائج الفعلية، حتى وإن لم تكن الولايات المتحدة قادرة على تأمين موافقة استناداً إلى التوقعات من خلال آليات كمجلس الأمن الدولي أو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد كان هذا هو النمط للعديد من مبادرات الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وفي البلقان خلال

التسعينيات، وبعد ذلك، أصبحت تُعرف بـ«القيادة» بدلاً من «أحادية».

ولكن في زمن حرب العراق تغيرت الظروف: فقد أصبحت الولايات المتحدة أقوى بكثير بالنسبة إلى باقي العالم ذلك أن عدم تبادلية الامتيازات الخاصة أصبح مصدراً قوياً للانزعاج حتى لأكثر حلفاء أميركا قرباً. وقد كانت التوجهات المعادية لأميركا الناشئة من التوزيع العالمي للقوة واضحة جداً قبل حرب العراق، في معارضة للعولمة التي تقودها أميركا خلال سنوات حكم كليتون. وقد تفاقمت هذه التوجهات بسبب إهمال إدارة بوش الاستفزازي الصارخ للعديد من المؤسسات الدولية في سنة وصوله للسلطة، وهو النمط الذي استمر حتى بداية الحرب على العراق.

وكان الخطأ الثالث المبالغة في تقدير مدى فعالية القوة العسكرية التقليدية في التعامل مع الدول الضعيفة والمنظمات المتشابكة المتخطية للحدود القومية والتي تسمُ السياسات الدولية، على الأقل في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. والأمر يستحق التأمل، فنظراً إلى الفكرة الرئيسة للمؤتمر السنوي للجمعية الأميركية للعلوم السياسية (APSA Convention) في هذا العام، ما الذي يجعل قوة عظمى تتصرف بقوة عسكرية أكبر من أي مجتمع بشري في التاريخ البشري، وتنفق الكثير على قواتها العسكرية بقدر ما ينفق باقي العالم بأسره فعلياً، لا تستطيع أن تحفظ الأمن لدولة صغيرة من 24 مليون نسمة بعد ثلاث سنوات من الاحتلال. إن جزءاً من المشكلة، على الأقل، يكمن في أنها تتعامل مع فاعلين

اجتماعيين معقدين لم يتم تنظيمهم بتسلسل هرمي مركزي، غير أنهم قادرين على فرض القواعد، ولكن بدورهم يمكن أن يتعرضوا للردع، الإكراه، أو في حال أخرى للتلاعب بهم من خلال القوة التقليدية.

وقد ارتكبت إسرائيل خطأ مماثلاً في التفكير أنها تستطيع باستخدام هامشها الهائل من القوة العسكرية التقليدية أن تدمر بشكل قاطع حزب الله كلاعب سياسي. وقد أظهرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة حنيناً لعالم القرن العشرين من الدول القومية، وأوْلتا باستمرار التحديات التي تواجههما لظروف تكون فيها الدول أكثر مركزية مما هي عليه حقيقة - سواء من خلال ربط تنظيم القاعدة بالعراق زمن صدام حسين، أو ربط حزب الله بإيران وسورية. وهذا الربط موجود بالطبع في الحالة الأخيرة، ولكن الفاعلين المتشابكين لديهم جذورهم الاجتماعية الخاصة وليسوا مجرد بيادق في لعبة تلعبها القوى الإقليمية. ويبدو هذا الحنين أمراً مفهوماً، بما أن نوع القوة التقليدية التي تمتلكها الولايات المتحدة وإسرائيل مفيدة أكثر في عالم الدول القومية. ولكن صورة الدول المركزية للعالم، للأسف، لا تتطابق تماماً مع واقع بداية القرن الحادي عشر، ولذلك السبب فقد أصبح استخدام القوة أمراً عديم الجدوى.

أمر أخير في ما يتعلق باستخدام إدارة بوش للقوة لا يتعلق بالاستراتيجية أو المبدأ، ولكن بالكفاءة والتنفيذ المجرَّدين. فبالنسبة إلى إدارة وضعت مثل هذه الأهداف الطموحة من التحول العسكري

والسياسي لنفسها، لم تكن أبداً كفؤاً لتنفيذ أهدافها الخاصة. فقد أخطأت الإدارة في تقدير تهديد أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأخفقت في التخطيط بشكل كافٍ لاحتلال العراق، وأخفقت بعدها بالتكيف بسرعة عندما ساءت الأمور. كما أخفقت في استباق عواقب دفعها للديمقراطية العربية، وما زالت حتى يومنا هذا ترتكب الأخطاء في قضايا تنفيذية مباشرة مثل تمويل الجهود الرامية لتعزيز الديمقراطية داخل العراق.

وينبغي لعدم كفاءة الإدارة في التنفيذ أن يؤثر فعلياً في موقفها الاستراتيجي؛ فقد دخلت السلطة وهي تحاول برهنة أنها ستتصرف باعتبارها هيمنة خيِّرة، مستخدمة الهامش الهائل للقوة الأميركية لحل مشاكل مثل أسلحة الدمار الشامل، الدول المارقة، الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان عند حدوثها. وحتى إن كان باقي العالم يرى أن النوايا الأميركية حميدة جوهرياً، فإنه لن يستطيع أن يكون مجرد مراقب متزن وواشنطن تتعثر هنا وهناك، تغزو بلدان بناء على مقدمات خاطئة وتفشل في ترتيب الأمور من بعدها. إن الكثير من الأصوات التي دعت للحرب على العراق تدعو الآن للحرب ضد إيران. ما الذي يجعلهم يعتقدون بأن الصراع مع عدو أكبر وأكثر عزماً ستتم معالجته بكفاءة أكبر من المرة السابقة هناك؟

ونتيجة حالات سوء التقدير تلك، نجد الآن أنفسنا في موقف ساخر للغاية. ففي نهاية الحرب الباردة منذ سبعة عشر عاماً مضت، برزت أميركا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، وبدا أن قوة المثُل الديمقراطية والاقتصاد المفتوح مستعدة لاكتساح كل شيء أمامها.

وبدت العولمة كقوة لا يمكن إيقافها. وقد كان الأميركيون أنفسهم متحدون حول أنواع القضايا الاقتصادية التي تستخدم لدفع السياسة بين اليمين واليسار، والتي يمكنها أن تزودهم برفاهية مناقشة قضايا ثقافية تتعلق بدور العائلة والجنس.

ما لدينا اليوم هي حالة حقَّق فيها الدين وإلى حدٌّ ما القومية عودة كبيرة؛ فالعولمة لا تزال تشكل دافعاً قوياً، ولكنها معرَّضة للتهديد. وقد أصبحت أميركا محتقرة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وعلى أنصار ديمقراطية النمط الغربي، خاصة في الشرق الأوسط، أن يفصلوا أنفسهم صراحة عن الولايات المتحدة إذا ما أُتيحت لهم أي فرصة لإبداء الرأي. إن «غرب» الحرب الباردة ممزق بعمق، والأميركيين أنفسهم منقسمون بشدة بقدر ما كانوا حيال نهاية فترة حرب فيتنام، ويختلفون بشدة ليس حول الأمور الثقافية فحسب، بل حول دور أميركا في العالم، وتجاوبِ المجتمع مع أولئك الذين اختاروا أن يأتوا للعيش هنا.

وبما أن هذه الغرفة مليئة بعلماء السياسة، فإنني سأغادركم بالسؤال الآتي: هل كانت هذه النتيجة، والتي قوَّضت من خلالها أكبر ديمقراطيات العالم شرعيتها كحاملة للمُثُل الديمقراطية، أمراً محتوماً بسبب التوزيع غير المتكافئ للقوة في النظام العالمي؟ أي، إذا كانت أميركا قوة عظمى استبدادية دون منافسين أنداد لها، كان يمكنها أن تمارس هيمنة مستمرة فعلاً بمصادرها الداخلية الخاصة للشرعية. ولكن ديمقراطية في الموقف نفسه ستواجه تحديات، وتواجه مغريات لاستخدام قوتها بقيود أقل فأقل. وتوزيع دولي للقوة

أكثر تكافئاً، حتى في نظام عالمي كان أقل من ديمقراطي تماماً، لم يكن ليطرح مغريات مشابهة، وكان ليتطلب استخداماً أكثر حكمة وتعقلاً للقوة. وقد اعتقد الآباء المؤسسين لأميركا أن القوة غير المقيدة، حتى وإن كانت مشرعنة ديمقراطياً، قد تكون خطيرة، ولذلك وضعوا نظاماً دستورياً من سلطات منفصلة داخلياً للحد من السلطة التنفيذية. ومثل هذا النظام ليس له وجود على النطاق العالمي اليوم، وبالتالي قد يفسر كيف أوصلنا أنفسنا إلى مأزق من هذا القبيل.

إيران والإسلام وحكم القانون

الحركات الإسلامية السياسية كانت شكلاً من أشكال الثورة على الحكومة التعسفية الاستبدادية

فرانسيس فوكوياما

The Wall Street Journal, July 27, 2009

عندما قدَّم رئيس جامعة كولومبيا، لي بولينغر، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في جامعته عام 2007 اتهمه واصفاً إياه بأنه «طاغية بسيط أو ضيق الأفق».

في شخصية أحمدي نجاد يجتمع العديد من الأمور السيئة، بما فيها إنكاره للمحرقة ومناصرته الشديدة لإيران النووية. ولكن، وكما أكَّدت الأحداث الأخيرة، فإن إيران ليست دولة استبدادية تماماً، صغيرة كانت أم كبيرة، والمنصب الذي يحتله أحمدي نجاد لا يؤهله لأن يكون له القول الفصل في الشؤون الإيرانية، فالذي يقوم بهذا الدور فعلياً هو آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى ورئيس مجلس صيانة الدستور في إيران.

إن حكماً استبدادياً حقيقياً لا يسمح أبداً بالانتخابات في المقام الأول - فكوريا الشمالية لم تسمح بذلك أبداً - كما أنه لن يسمح

للمظاهرات المتنافسة على نتائج الانتخابات بأن تخرج عن السيطرة. ومع ذلك فإيران ليست ديمقراطية ليبرالية. وعليه، أي نوع من الوحوش هي؟ وبأي الطرق نريد لنظامها أن يتطور؟

ويصنِّف علماء السياسة الثورة الإسلامية في إيران على أنها نظام حكم «استبدادي انتخابي» من نوع جديد، ويضعونها في السلة نفسها مع هوغو تشافير في فنزويلا وفلاديمير بوتين في روسيا. وبهذه الرؤية فإن إيران بالأساس نظام استبدادي يديره حفنة (جماعة) صغيرة من رجال الدين والمسؤولين العسكريين الذين يستخدمون الانتخابات لإضفاء الشرعية على أنفسهم.

ويعتقد البعض أن إيران ثيوقراطية (حكومة دينية) من العصور الوسطى، فإن دستور عام 1979 لا يمنح السلطة العليا للشعب، بل لله، وجعل من الإسلام والقرآن المصدر التشريعي الأعلى للقانون.

إن الدستور الإيراني مزيج غريب من العناصر الاستبدادية، الثيوقراطية والديمقراطية؛ فالمادتين الأولى والثانية تمنح السلطة العليا لله، بينما تقرّ المادة السادسة الانتخابات الشعبية للرئاسة والمجلس أو البرلمان. وتمثل المواد من 19 إلى 42 لائحة من الحقوق تضمن من بين الحقوق الأخرى حرية التعبير، التجمعات والمسيرات، مساواة المرأة، حماية الأقليات الإثنية، الإجراءات القانونية والملكية الخاصة، وكذلك بعض الحقوق الاجتماعية من «الجيل الثاني» مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

والجزء الإشكالي حقيقة في الدستور يتمثل في القسم الثامن (المواد 107-112) حول مجلس صيانة الدستور و«المرشد»؛ إذ إن

كافة الإجراءات والحقوق الديمقراطية في الأقسام السابقة من الدستور مقيَّدة بسلطات معينة تعود إلى مجلس من كبار رجال الدين.

وتتضمن هذه السلطات، المحدَّدة في المادة رقم 10، السيطرة على القوات المسلحة، إمكانية إعلان الحرب، وتعيين السلطات القضائية، ومن يكون على رأس وسائل الإعلام، الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية. وتحدد مادة أخرى الشروط التي يمكن في ظلها عزل المرشد الأعلى من قبل مجلس صيانة الدستور، ولكن من النادر أن يكون هذا الإجراء ديمقراطياً أو شفافاً.

ولا يحتاج المرء للعودة إلى العصور الوسطى كي يجد سوابق تاريخية لهذا النمط من الدستور، فقد يكون المثيل الأوضح له الدستور الألماني المعتمد بعد توحيد البلاد في سبعينيات القرن الثامن عشر. قبل الحرب العالمية الأولى كان لألمانيا برلمان مُنتخب، أو الرايخستاج، ولكن تم الإبقاء على السلطات المهمة بيد القيصر غير المنتخب، خاصة في ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية والدفاع. وقد أوقع هذا الدستور ألمانيا في مشكلة كبيرة؛ إذ كان الجزء غير المنتخب من القيادة يسيطر على القوات المسلحة، رغم أنه، وفي نهاية المطاف، خضع لسيطرة القوات المسلحة. وهذا ما يبدو أنه يتكشف اليوم في إيران.

ومقارنة بالفصل الثامن، فإن مرجعية الدستور الإيراني إلى الله والدين باعتبارهما مصدري التشريع القانوني يعتبر أمراً أقل إشكالية بكثير. إذ يمكن لهذه المرجعية، في ظل الظروف الصحيحة، أن تكون أساساً لتحول إيران في النهاية إلى بلد معتدل يحكمه القانون.

وقد كان حكم القانون في الأصل متجذراً في الدين في كافة

المجتمعات التي أصبحت سائدة، بما في ذلك الغرب. وقد أشار العالم الاقتصادي الكبير فريدريك هايك إلى ضرورة أن يسبق القانون التشريع؛ أي أنه يجب على القانون أن يعكس إجماعاً اجتماعياً واسعاً حول أحكام العدالة. ففي أوروبا، كانت الكنيسة أصلاً هي من تقوم بتحديد القانون وتتصرف وكأنها قَيِّمةٌ عليه، وكانت الملكيات الأوروبية تحترم حكم القانون كونه كُتب من قبل سلطة أعلى وأكثر شرعية منهم أنفسهم.

وقد حدث أمر مشابه في منطقة الشرق الأوسط ما قبل الحداثة. فقد كان هناك فصل وظيفي بين الكنيسة والدولة؛ حيث كان علماء الدين هم الباحثون الشرعيون والقيِّمون على الشريعة بينما يمارس السلاطين السلطة السياسية. وقد سلَّم السلاطين بأنهم ليسوا المصدر المطلق والنهائي للقانون ولكنهم اضطروا للتعايش مع قوانين وضعت في إطار قانون الإسلام. لم يكن هناك ديمقراطية، ولكن كان هناك ما يشبه حكم القانون.

وقد قُضي على حكم القانون التقليدي المرتكز على الدين هذا أثناء انتقال الشرق الأوسط إلى الحداثة. وقد حلَّ محله، خاصة في العالم العربي، سلطة تنفيذية غير مقيدة: رؤساء وغيرهم من الدكتاتوريين الذين لا يقبلون أي قيود، تشريعية كانت أم قضائية، على سلطتهم.

وقد ناقش العالِم القانوني نوح فيلدمان بأن المطالبة واسعة الانتشار بالعودة إلى الشريعة في العديد من الدول الإسلامية لا تعكس بالضرورة الرغبة في فرض عقوبات قاسية على النمط الطالباني وعمليات قمع للمرأة، بل إنها تعكس في الأصح حنيناً لزمن في

حنايا الذاكرة عندما لم يكن الحُكام المسلمون مستبدون تماماً، بل يحترمون قوانين العدالة الإسلامية - حكم القانون الإسلامي.

إذاً، أي مستقبل نتمناه لإيران في ضوء المظاهرات الحاشدة؟ بشكل شخصي، أفضل لإيران أن تتبنى يوماً دستوراً جديداً بنمط غربي يضمن الحريات الدينية، الدولة العلمانية، تكون فيه السيادة كاملة للشعب بدلاً من الله.

لكن قدراً كبيراً من الأدلة المروية (ليس لدينا ما هو أفضل) توحي بأنه ليس بالضرورة أن يمثل ما أفضله أجندة المحتجين. فالكثير منهم، بمن فيهم مرشح المعارضة السيد حسين الموسوي، يقولون بأنهم يريدون لإيران أن تبقى جمهورية إسلامية. فهم ينظرون إلى تغيير النظام الراديكالي الذي حدث في العراق المجاور ولا يريدون أن يحدث ذلك لهم. وما يبدو أنهم يتمنونه هو احترام الملامح الديمقراطية للدستور بشكل أفضل، وأن تتوقف السلطات التنفيذية، بما فيها مجلس صيانة الدستور والمؤسسات العسكرية والبرلمانية، عن التلاعب بالانتخابات وأن تحترم القانون.

يمكن لإيران أن تتطور باتجاه ديمقراطية حقيقية يحكمها القانون ضمن المعايير الواسعة لدستور عام 1979، وسيكون من الضروري إلغاء المادة رقم 110، والتي تعطي مجلس صيانة الدستور حق السيطرة على القوات المسلحة ووسائل الإعلام، وتغيير مهامه ليصبح أشبه بمحكمة عليا يمكنها أن تضع الأحكام حول تناسق التشريع مع الشريعة الإسلامية. ومع الوقت، يمكن أن يخضع مجلس صيانة الدستور لشكل من أشكال السيطرة الديمقراطية، مثل المحكمة العليا

في الولايات المتحدة، حتى وإن كان أعضاؤه يحتاجون إلى مؤهلات دينية.

إن إقصاء الدين بشكل كامل من الدستور الإيراني لأمر أكثر إشكالية. إذ إن حكم القانون لا يسود بسبب خاصياته الرسمية والإجرائية، بل كونه يعكس معايير اجتماعية قائمة على نطاق واسع. وإذا ما كان الحُكّام الإيرانيون المستقبليون سيحترمون حكم القانون يوماً كما فعل الحكام المسلمون في السابق، فيجب أن يأتي هذا القانون من قلب الشعب الإيراني. لعل هذا القانون يصبح يوماً علمانياً بالكامل، إلا أنه من غير المرجح أن يكون على هذه الحال في الوقت الراهن.

ولسوء الحظ، فقد لا يتوصل الإيرانيون لاختيار بأنفسهم، إذ من المرجح أن تقوم زمرة رجال الدين العسكرية الممسكة بزمام السلطة حالياً بإقحام إيران في صراع مع دول أخرى في المنطقة، الأمر الذي يمكّنها بسهولة من توطيد شرعيتها وسلطتها. ولكن دعونا نأمل بأن تدفع القوى الداخلية في البلاد نحو تطور للنظام السياسي باتجاه حكم القانون والديمقراطية أولاً.

فرانسيس فوكوياما، أستاذ في الاقتصاد السياسي الدولي في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، وهو مؤلف «أميركا على مفترق الطرق: الديمقراطية، السلطة وميراث المحافظين الجدد» (يال، 2006).

هل ينبغي تعزيز الديمقراطية أم التقليل من شأنها؟

فرانسيس فوكوياما ومايكل ماكفول

The Washington Quarterly, Winter 2007-08, pp. 23-45

في خطاب تنصيبه الثاني، في 20 كانون الثاني/ يناير 2005، استخدم الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش كلمة «الحرية» خمساً وعشرين مرة، «الحرية الفردية» اثنتي عشر مرة، و«الديمقراطية» أو «ديمقراطي» ثلاث مرات. لم يدخل بوش البيت الأبيض بمهمة تهدف إلى تعزيز الحرية في جميع أنحاء العالم، ومرشح رئاسي، طرح أجندة متواضعة للسياسة الخارجية تجنّبت عمليات بناء الأمم. ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 أحدثت هزة عنيفة وجذرية في تفكيره حول طبيعة التهديدات الدولية وأثارت عملية إعادة تقييم جوهرية لسياسة إدارته لشؤون الأمن القومي ما أدى إلى رفع تعزيز الديمقراطية كهدف رئيس لأجندته في السياسة الخارجية.

وفي السنوات التي تلت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كان الاهتمام الخطابي المكرَّس لتعزيز الحرية، التحرر، والديمقراطية قد تجاوز إلى حدٍّ بعيد التقدُّم الفعلي في عملية تعزيز

(تقدم) الديمقراطية. ولهذا التاريخ، فشلت الديمقراطية في أن تكون مسيطرة في البلدين اللذين أمر بوش فيهما بالإطاحة بالأنظمة الاستبدادية الأوتوقراطية بالقوة، وهما أفغانستان والعراق. وفي استقصائها حول الحرية حول العالم لعام 2006، وصفت مؤسسة فريدوم هاوس (بيت الحرية) العراق بأنه بلد «غير حر» بتصنيفه في المرتبة السادسة على مقياس 1-7، حيث يكون المرتبة الأولى الأكثر حرية والمرتبة السابعة الأقل حرية[1]. وبالكاد حصلت أفغانستان على تسمية «حرة جزئياً» بحصولها على المرتبة الخامسة.

ولم يجعل الإطاحة بتلك الدكتاتوريات الحرية تنساب رقراقة عبر الشرق الأوسط الكبير كما كان يأمل بعض مسؤولي بوش ومؤيديه. وبدلاً من ذلك، استخدمت الأنظمة الاستبدادية الأوتوقراطية في المنطقة حجة الإرهاب (مصر، الباكستان) أو التهديد المزعوم في الغزو الأميركي (إيران) لإحكام تشديد الاستبداد. وخارج هذه المنطقة، حققت بعض البلدان بعض التقدم نحو تعزيز الديمقراطية، مثل جورجيا وأوكرانيا؛ ولكن كما العديد من البلدان، بما في ذلك الدول الاستراتيجية مثل روسيا، فقد مضت هذه البلدان نحو قدر أكبر من الاستبداد. ووفقاً لمؤسسة فريدوم هاوس (بيت الحرية) فإن «العام 2006 قد شهد نشوء سلسلة من الاتجاهات المثيرة للقلق والتي تمثل بعضها مع بعض تهديداً خطيراً على استقرار الديمقراطيات الجديدة وكذلك عقبات أمام الإصلاح

---

(1) الحرية في العالم 2007: **المسح (الدراسة) العالمية السنوية لحقوق الإنسان والحريات المدنية**، آرك بادينغتون وآخرون (واشنطن العاصمة: فريدوم هاوس، 2007)، ص 382.

السياسي في مجتمعات تقبع تحت الحكم الاستبدادي... وقد عجزت النسبة المئوية للبلدان المصنفة بأنها «حرة» عن الارتفاع منذ حوالي عقد من الزمن»[2]. وباختصار، لم يؤدِّ اهتمام بوش الجديد بتعزيز الديمقراطية لأن ينعم عدد أكبر من الناس بالعيش بحرية.

وليس من المستغرب أن العديد في واشنطن، سواء كانوا من اليسار أو من اليمين، يضغطون من أجل تغيير أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي استطلاع صندوق مارشال الألماني حول المواقف الأوروبية والأميركية من السياسة الخارجية عام 2007، كانت الأغلبية الساحقة بنسبة (71 بالمائة) من الأوروبيين يعتقدون بأنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعزِّز الديمقراطية في البلدان الأخرى، ولكن التأييد الأميركي لهذا المشروع انحدر من 45 بالمائة عام 2006 و52 بالمائة عام 2005 إلى 37 بالمائة[3]. وعند تقسيمها على أسس حزبية يشكل الديمقراطيون في الولايات المتحدة النصف في احتمالية تأييد تعزيز الديمقراطية كما يشكل الجمهوريون النصف الآخر. وبين النخب السياسية الخارجية، أولئك المتطرفين فقط من كِلا طرفي الطيف السياسي يؤيدون كلياً التخلي عن تعزيز الديمقراطية كهدف لسياسة

---

(2) المرجع السابق نفسه، ص 1.

(3) صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة ومؤسسة كومباني دي سان باولو (German Marshall Fund of the United States and Compagnia di San Paolo، اتجاهات عابرة للأطلسي 2007 *Transatlantic Trends* (*2007*، 6 أيلول/ سبتمبر 2007، ص 4، http://www.transatlantic trends.org/trends/doc/Transatlantic%20Trends_all_0920.pdf

الولايات المتحدة الخارجية. وبدلاً من ذلك، أصبحت الشكوكية تُصاغ إلى حدٍّ كبير على أنها «الواقعية» والعودة إلى تركيز أكبر على الأهداف التقليدية للأمن القومي الأميركي. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تتخذ عملية تعزيز الديمقراطية مقعداً خلفياً في الأهداف الاستراتيجية مثل ضمان وصول الولايات المتحدة إلى مصادر الطاقة، بناء التحالفات العسكرية لمحاربة المنظمات الإرهابية، وتعزيز الاستقرار داخل الدول.

ورغم أن التركيز على الأهداف الأكثر تقليدية للأمن القومي أمر مهم، إلا أنه لا يوجد مقايضة محصلتها صفر (لا يوجد تسوية يكون فيها ما يربحه الأول قد خسره الثاني) بين الأهداف التقليدية للأمن القومي وتعزيز الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، لا تعني الجهود المشوشة إن لم تكن المخيبة للآمال لإدارة بوش في تعزيز الديمقراطية في السنوات القليلة الماضية أنه ينبغي تخفيض أهمية أو إزالة تعزيز الديمقراطية من أولويات السياسة الخارجية الأميركية؛ بل ينبغي على الولايات المتحدة تعزيز الديمقراطية، ولكن هناك استراتيجيات جديدة وطرائق أفضل لتحقيق هذا الهدف.

في الدفاع عن الديمقراطية

لا يوجد بلد في العالم قد استفاد من التقدم في الديمقراطية أكثر من الولايات المتحدة، وليست كل الأوتوقراطيات (الأنظمة الاستبدادية) أعداءً أو كانوا أعداءً للولايات المتحدة، ولكن كل عدو للولايات المتحدة كان إما أوتوقراطية (نظام استبدادي) أو حركة سياسية تعتنق أفكاراً معادية للديمقراطية. وبسبب الموقع الجغرافي

والقوة العسكرية للولايات المتحدة، افتقرت معظم الأوتوقراطيات على مدى المئتي سنة الماضية للقدرة على مهاجمة أراضي الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد قامت الحالات الاستثنائية التي أصبحت قوية بما فيه الكفاية إما بمهاجمة الولايات المتحدة، في حالتي اليابان وتنظيم القاعدة، أو بالتهديد بمهاجمتها كما فعلت ألمانيا بعهد هتلر، كوريا الشمالية، والاتحاد السوفياتي. وبالمقابل، فإن كلًّا من فرنسا والمملكة المتحدة يمتلكان، على الأقل نظرياً، القدرات العسكرية لتهديد الولايات المتحدة، ولكن التفكير في الهجوم الفرنسي أو البريطاني أمر لا يمكن تصوره لأن كليهما دولة ديمقراطية.

إن تحول الأوتوقراطيات القوية إلى ديمقراطيات قد خدم مصالح الأمن القومي الأميركي. ومن الواضح جداً أن نهاية الدكتاتورية وتوطيد الديمقراطية في ألمانيا، إيطاليا، واليابان بعد الحرب العالمية الثانية جعل الولايات المتحدة أكثر أمناً. وبالإضافة إلى إبقاء القادة الإمبرياليين والأوتوقراطيين خارج السلطة، فقد عمل توطيد الديمقراطية في هذه البلدان كأساس للتحالفات العسكرية الأميركية في أوروبا وآسيا.

في نهاية القرن العشرين أدى تغيير النظام في الاتحاد السوفياتي إلى إنهاء الحرب الباردة وقلص إلى حدٍّ كبير التهديد الخبيث المَرضي للولايات المتحدة وحلفائها. وتفتقر روسيا اليوم للقوة العسكرية التي كانت للجيش الأحمر قبل عشرين عاماً، وما زالت الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شنِّ هجوم عسكري ضخم ضد الشعب الأميركي على الأرض الأميركية. إلا أن التهديد بمثل هذا الهجوم قد تضاءل بشكل كبير بسبب تغيير النظام في الاتحاد السوفياتي. ومع

ذلك، ليس مصادفة أن تصبح روسيا أكثر عدائية تجاه الولايات المتحدة والغرب في الوقت نفسه الذي يصبح فيه النظام الحالي استبدادياً على نحو متزايد[4].

خلال الحرب الباردة، نظر البعض إلى التهديد السوفياتي على أنه التهديد الأكبر ما حدا بواشنطن لتطويق كافة أعداء الشيوعية، بمن فيهم الدكتاتوريين. وتوقعوا أن أي تغيير سياسي في الوضع الراهن للمجتمعات الأوتوقراطية لن يُنتج أنظمة ديمقراطية وحلفاء للولايات المتحدة، بل أنظمة شيوعية وأعداء للولايات المتحدة. وهناك أمثلة كافية لهذا المسار، مثل أنغولا، كوبا، ونيكاراغوا لتبرر هذا القلق. ومع ذلك، تبقى هذه حالات فاشلة للتحول الديمقراطي، وبالكاد يسمى التورط الأميركي في التغييرات الداخلية لهذه البلدان تعزيزاً للديمقراطية. وفي المقابل، لم تؤدِّ التحولات الديمقراطية الناجحة إلى تقويض مصالح الأمن القومي الأميركي؛ إذ إن التحولات في تشيلي، الفلبين، البرتغال، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، وتايوان ساعدت في تعميق روابط الولايات المتحدة مع هذه البلدان[5].

---

(4) انظر جيمس غولدجير (James Goldgeier) ومايكل ماكفول (Michael McFaul)، «ماذا نفعل حيال روسيا» *"What to Do About Russia"*، **المراجعة السياسية**، رقم 133 (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2005) ص 45-62.

(5) ديفيد أدسنيك (David Adesnik) ومايكل ماكفول (Michael McFaul)، «إشراك الحلفاء الأوتوقراطيين لتعزيز الديمقراطية» "Engaging Autocratic Allies to Promote Democracy"، **فصلية واشنطن 29**، رقم 2 (ربيع 2006)، ص 7-26.

إن أوجه التشابه اليوم واضحة، ومرة أخرى نواجه تهديداً جديداً إيديولوجياً وعلى نطاق عالمي بشكل الإسلاموية الراديكالية، ويبدي بعض المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين قلقاً بأن ينتج التغيير السياسي عند الحلفاء الأوتوقراطيين أنظمةً ثيوقراطية معادية لمصالح الولايات المتحدة. وهذا قلقٌ مشروع ولكنه غالباً ما يُبالغ فيه من قبل الأوتوقراطيين ذاتهم الذين يسعون وراء الاحتفاظ بالسلطة. فإن انهيار الأوتوقراطية في إيران خلق ظروفاً للثيروقراطيين (رجال الدين) للاستيلاء على السلطة في إيران، ولكن الإجراءات الديمقراطية لم تحمل أبداً إلى السلطة حكومة شرعت مباشرة بتهديد المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة أو حلفائها، والسلطة الفلسطينية، رغم أنها ليست دولة، هي الحالة الأولى لمثل هذه النتيجة المحتملة. ومع ذلك، كان التزام حماس بالديمقراطية على المدى الطويل أمر مشكوك فيه دائماً، وأما الآن وقد انهارت بعد الانقلاب الذي حدث في قطاع غزة، أصبح هذا القطاع يشكل تهديداً أكبر للولايات المتحدة وحلفائها.

إن تدمير الأنظمة الفاشية والشيوعية وظهور أنظمة أكثر ديمقراطية طوال القرن العشرين يعزز بشكل ملحوظ الأمن القومي الأميركي. ورغم عدم وضوح ما إذا كان التشابه الجزئي بين الدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع والتحولات الديمقراطية السابقة في المناطق الأخرى سيحمل ويحقق الفوائد نفسها، إلا أنه من المعقول أن نتوقع نتائج مشابهة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

الأمر الذي يعني، وعلى المدى البعيد، أن ظهور أنظمة أكثر

ديمقراطية في المناطق الأكثر أوتوقراطية من العالم ينبغي أن يحقق أمناً أكبر للولايات المتحدة. وعلى المدى الطويل، فإن توطيد الأنظمة الديمقراطية في الشرق الأوسط الأكبر أمر متوقع لزيادة شرعية الحكومات وبالتالي الحد من اللجوء إلى الحركات المعادية للأنظمة مثل تنظيم القاعدة. وعلى المدى القصير، فإن الحكومات الديمقراطية في المنطقة ستقوم بالعمل على زيادة الاستقرار الداخلي داخل الدول إذ إن للديمقراطيات امتداد عمري أطول من الأنظمة الأوتوقراطية. وإذا ما حكمت الأنظمة الديمقراطية كافة بلدان المنطقة، فإن الصراعات بين الدول ستكون أقل احتمالاً؛ وبالتالي، سينخفض الطلب على الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.
وأخيراً، فإن وجود منطقة أكثر أماناً واستقراراً سيقلل من الحاجة إلى وجود عسكري أميركي، كما قامت أوروبا الموحدة والحرة بالحدّ من الحاجة لنشر القوات الأميركية في تلك المنطقة.

ومع ذلك، يبقى هناك على المدى القصير مخاطر محتملة لأمن الولايات المتحدة مرتبط بتنمية الديمقراطية في الشرق الأوسط الأكبر. ودون ريب، فإن الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان حرم تنظيم القاعدة من قاعدة للعمليات والتي كانت مصدر قوة أكبر من قاعدته الحالية في باكستان. ومع ذلك، لا تعتبر هذه الميزة للمصالح الاستراتيجية الأميركية نتيجة الدمقرطة. وفي الحقيقة، فقد فشلت العملية الصعبة لتطوير المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان فشلاً ذريعاً في تحقيق حكومة مستقرة أو نمو اقتصادي، الوضع الذي خلق ثغرة لانبعاث طالبان من جديد. وفي العراق، لم تستطع أيٌّ من الحكومة الديمقراطية أو الدولة الفعالة أن تمتد بجذورها عميقاً.

وفي مكان آخر من المنطقة، لم يؤدِّ التقدم المحدود باتجاه التحول الديمقراطي في السنوات الأخيرة بوضوح لتحسّن أمن الولايات المتحدة. إذ إن قيام ثورة الأرز والانسحاب اللاحق للقوات السورية من لبنان عام 2005 أثار آمالاً بالاستقرار هناك، ومع ذلك، فإن حرب حزب الله وإسرائيل في صيف عام 2006 أكد كيف أن هذه الآمال كانت سابقة لأوانها. وبعد وقت قصير من خطاب التنصيب الثاني لبوش الذي كان مكرساً لفكرة تعزيز الحرية في الخارج، أظهر الرئيس المصري حسني مبارك استجابة من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية تدريجية إضافية، وبعد عام واحد من ذلك، قام بعكس الأمر بالكامل تقريباً، وهو التطور الذي أدّى إلى زيادة التوترات في العلاقات داخل مصر وفي العلاقات المصرية الأميركية المتكلفة. وسنرى ذات يوم إذا ما كانت الإصلاحات الجزئية في البحرين، الكويت، المغرب والمملكة العربية السعودية ستؤدي إلى تحرر سياسي أكبر أم أنها ستكون بدلاً من ذلك تمويه لحكم أوتوقراطي مستمر. ولا يزال الأثر الجوهري لهذه الإصلاحات على الأمن الأميركي غير واضح تماماً.

الانخراط في القضية ضد تعزيز الديمقراطية

بدفع جزئي من تلك المكاسب غير المؤكدة المتعلقة بتقدم الديمقراطية أو أمن الولايات المتحدة خلال إدارة بوش، ناقش البعض أنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا تسعى وراء تعزيز الديمقراطية لأسباب أربعة: إن الديمقراطية أمر متجذر ثقافياً وليست صالحاً عالمياً، ومبدأ احترام السيادة هو أساس النظام الدولي،

وينبغي على المذهب المثالي ألا يلفق مصلحة وطنية ملموسة، وإدخال إصلاحات ديمقراطية أمر معقد وشائك ولذلك لا يمكن تشكيله من قبل جهات فاعلة خارجية. إن هذه الحجج الجادة تتطلب التزاماً جاداً.

المثل الأعلى العالمي؟

أولاً، يناقش بعض المعارضين بأن الديمقراطية متجذرة ثقافياً وبأن المجتمعات ذات الخلفيات الثقافية الأخرى قد تختار أشكالاً أخرى للحكومات بحسب ما ترغب. وبتفضيله للديمقراطية الليبرالية للولايات المتحدة، يعمل صموئيل هنتنغتون على هذا النوع من الحالات[6]، ووفقاً له فإن الديمقراطية الليبرالية متجذرة في المسيحية الغربية التي تصرّح بالكرامة العالمية للإنسان الذي خُلق على صورة الله. وقد ناقش المفكرون من أليكسيس دي توكفيل إلى فريدريك نيتشه بأن الديمقراطية الحديثة هي ببساطة علمنة القيم الغربية. وليس هناك سبب محدد لوجوب تفضيل الحضارات الأخرى القائمة على أسس مقدمات منطقية ثقافية أخرى للحكومات الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن قبول القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية قد انتشرت على نطاق واسع منذ بداية الموجة الثالثة من الدمقرطة عام 1974، إلا أنه لا يزال هناك أجزاء من العالم حيث رُفضت هذه القواعد صراحة لأسباب ثقافية. فالحكومة الصينية،

(6) صموئيل فيليب هنتنغتون (Samuel P. Huntington)، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** (*The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*)، (نيويورك: سيمون وشوستر، 1996).

والعديد من قادة شرق آسيا ومفكريها، وإسلامويو الخطوط المنسقة، والعديد من القوميين الروس هم من بين أولئك الذين يناقشون بأن ثقافاتهم بطبيعتها غير ملائمة لجانب أو آخر من جوانب الديمقراطية الليبرالية.

ومع ذلك، لا يعني تعزيز الديمقراطية فرض الليبرالية أو الديمقراطية على مجتمع لا يريدها. وبالتعريف، يكون هذا مستحيلاً: فالديمقراطية تتطلب إجماعاً شعبياً وتعمل فقط إذا كانت الأغلبية العظمى من مواطني المجتمع يؤمنون بأنها شرعية. والقصد من تعزيز الديمقراطية هو فقط المساعدة في الكشف عن التفضيلات العامة في المجتمع نفسه؛ إذ غالباً ما تلجأ الدكتاتوريات للعنف، الإكراه، أو الخداع لمنع تلك الخيارات أو التفضيلات من أن يكون لها ثقل سياسي. وما يقوم به مروِّجو الديمقراطية ببساطة هو محاولة تسوية ميدان اللعب من خلال التخلص من المزايا غير العادلة للسلطويين.

وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية التي تنبثق منها عالمية بطبيعتها. وتماشياً مع الحالة التي عرضها توكفيل في «الديمقراطية في أميركا»، فإن القوس التاريخي باتجاه المساواة العالمية بين البشر كان في امتداد محظوظ (بفضل العناية الإلهية) على مدى السنوات الثمانمائة الماضية. وقد شمل الآن ليس العالم الغربي المسيحيّ الثقافة، بل انتشر وتجذر في أجزاء أخرى كثيرة من العالم كذلك، مثل الهند، اليابان، كوريا وجنوب أفريقيا.

وهذا يشير إلى أن الديمقراطية لم تنتشر كتجلٍّ لتفضيلات أو خيارات حضارة معينة، بل لأنها تخدم احتياجات عالمية أو تؤدي

وظائف ضرورية عالمياً، خاصة في المستويات الأعلى للتنمية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، يمكن القول بأن القواعد الإجرائية للديمقراطية الليبرالية تضمن أن تتصرف الحكومات بطريقة شفافة يحكمها القانون وأن تبقى مسؤولة أمام الشعب الذي تخدمه. وحتى إن لم تضع الثقافة قيمة لحقوق الفرد بحدّ ذاته، فإن الديمقراطية الليبرالية مطلوبة في نهاية المطاف للتوصل إلى الحكم الصالح والنمو الاقتصادي.

السيادة والنظام العالمي

واقعيي العلاقات الدولية يناقشون بأن النظام العالمي يعتمد على دول توافق على احترام سيادة بعضها بعضاً وعلى اتفاق متبادل على عدم التدخل في خصائص الأنظمة الداخلية لكل منها. وقد نشأ هذا الإجماع الويستفالي من الحروب الدينية الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر عندما حارب الأمراء الأوروبيون من أجل الولاء الديني (الطائفي) لجيرانهم. ومن بين الكُتّاب المعاصرين، كان هنري كيسنجر أحد أكثر المؤيدين المتماسكين والمتسقين لهذا الرأي، قائلاً إن الاهتمام المثالي بالخصائص الداخلية للأنظمة الأخرى يؤدي إلى حروب صليبية مسيحية ما يستفز المقاومة ويقوض النظام العالمي[7].

وبقدر ما تنصح باعتدال معين من خلال الإشارة إلى الآثار

(7) هنري ألفريد كيسنجر (Henry A. Kissinger)، **عالم مستعاد: أوروبا بعد نابليون** (*A World Restored: Europe After Napoleon*)، (غلوستر، ماساشوستس: بيتر سميث، 1973).

المحتملة المزعزعة للاستقرار للمبدأ الأخلاقي في السياسات الدولية، يبقى الموقف الويستفالي الواقعي موقفاً معقولاً. ومع ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الاحترام التام للسيادة طريقاً للنظام العالمي في العالم المعاصر؛ إذ إن العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات تسمح للمجتمعات بالتفاعل بعضها مع بعض والتأثير بالشؤون الداخلية بعضها لبعض بمجموعة من الطرق، بغض النظر عن رغبات الحكومات ذات السيادة. وعلاوة على ذلك، فإن النظام العالمي الواقعي يعتمد على وجود دول قوية يمكنها فرض النظام على أراضيها والتحدث رسمياً باسم سكانها. والحال ليس كذلك بالنسبة إلى مجموعة من الدول الضعيفة والفاشلة في العالم النامي، والتي أصبحت مغناطيساً تجذب الاضطراب وتقوض استقرار الدول الأخرى في النظام. وأخيراً، فإن العالم ممتلئ بفاعلين من خارج الدول (فاعلين غير مواطنين أو غير حكوميين)، من الشبكات الإرهابية، الميليشيات، وعصابات المخدرات للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية العالمية (المتخطية للحدود القومية) (NGOs). وفي مثل هذا النوع من العالم، فإنه ليس من المعقول ببساطة أن تتوقع من الدول أن تتعامل مع الدول الأخرى ذات السيادة فقط وألا تحاول أن تؤثر في سلوك العديد من الفاعلين الثانويين والذين من خارج الدول في النظام الدولي.

الواقعية مقابل المثالية

ويناقش بعض الواقعيين المسألة ليس من وجهة نظر النظام العالمي، بل من وجهة نظر المصالح الأميركية الأضيق. فالولايات

المتحدة بحاجة إلى النفط، الأمن، التجارة، والسلع الأخرى التي يمكن تسويتها من خلال التشديد على حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد اكتسبت هذه الآراء صدىً خاصاً منذ حرب العراق، والتي كان ينظر إليها على أنها نتيجة جدول أعمال المحافظين الجدد الخاص بتعزيز الديمقراطية والتحول السياسي في الشرق الأوسط. ويناقش هؤلاء النقّاد بأن الضغط الأميركي من أجل تحرير الفضاء السياسي والدعوات من أجل الانتخابات قد أدّت إلى وصول مجموعات إلى السلطة مثل حماس في الأراضي الفلسطينية، حزب الله في لبنان، والإخوان المسلمين في مصر، وجميعهم متعصبين (غير ليبراليين) ومعادين لمصالح الولايات المتحدة. وقد كان هناك انتقاد بشكل خاص لاستخدام إدارة بوش التغيير القسري للنظام كوسيلة لتحفيز التحول السياسي في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن القول بضرورة تعزيز الولايات المتحدة للديمقراطية في سياساتها الخارجية لا يعني أنه ينبغي عليها وضع أهداف مثالية على رأس الأنواع الأخرى من المصالح الوطنية في كل الأوقات والأماكن، أو أنه ينبغي عليها استخدام القوى العسكرية لتحقيق هذه الأهداف. ولم تجعل الولايات المتحدة أبداً تعزيز الديمقراطية الهدف الأهم والطاغي لسياساتها الخارجية. فإدارة بوش قد غزت أفغانستان لتدمير عدوٍّ وحليفه، حركة طالبان، العدو الذي هاجم الولايات المتحدة، ولم يكن تعزيز الديمقراطية الدافع الرئيس. كما غزت إدارة بوش العراق في المقام الأول بسبب القلق من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وقد كان تعزيز الديمقراطية هدفاً من الدرجة الثالثة حصل على تشديد أكبر على ضوء الأحداث

اللاحقة (بأثر رجعي)، عندما أثبتت مبررات الحرب الأخرى عدم جدواها. ولتاريخه، لم يصبح الشعب الأميركي أكثر أماناً نتيجة تغيير النظام في أفغانستان والعراق. ومع ذلك، ولأن تلك العمليات التي قادتها الولايات المتحدة لم تكن لإقامة الديمقراطية ولا سارت قُدماً باتجاه هذه النهاية، ولا يمكن إلقاء اللوم بشأن التهديدات للأمن القومي الأميركي الناتجة الجديدة أو المنبعثة من أفغانستان أو العراق على الدمقرطة بشكل عام أو تعزيز الولايات المتحدة للديمقراطية بشكل خاص.

وقد عزَّزت الولايات المتحدة الديمقراطية في أماكن كألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ولكن عندما كان يتفق ذلك مع أهدافها الأمنية. وفي هاتين الحالتين، كان تحول عدوين سابقين إلى دولتين ديمقراطيتين أمر يتماشى مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وقد يناقش عدد قليل من الواقعيين بأن الولايات المتحدة كانت لتُخْدَمَ بشكل أفضل باستخدام سياسة بديلة في ذاك الوقت.

وتأتي المقايضات المحتملة في مناطق كالشرق الأوسط، حيث الحلفاء الاستراتيجيين الأقرب للولايات المتحدة أوتوقراطيات مثل مصر، الأردن، المغرب، أو المملكة العربية السعودية. وقد جعلت إدارة بوش الحجة العامة أن السبب الجذري العميق للإرهاب والراديكالية الإسلاموية يكمن في افتقار المنطقة للديمقراطية، وأن تعزيز الديمقراطية بالتالي هي إحدى الطرق للقضاء على التهديد الإرهابي. وقد ناقش ناتان شارانسكي بأن عملية أوسلو للسلام كانت خطأً فادحاً لأن الولايات المتحدة وإسرائيل قد عوّلتا على حركة فتح الفاشستية التابعة لياسر عرفات بدلاً من الضغط من أجل إضفاء

النظام الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية قبل مفاوضات السلام[8]. وقبل غزو العراق، كان بعض المراقبين يأملون وبشكل مشابه أن عراقاً ديمقراطياً سيكون شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة وبأنه سيعترف بإسرائيل. ومن وجهة النظر هذه، تسير الديمقراطية، الأمن، والسلام كلهم جنباً إلى جنب.

وباستعادة للأحداث الماضية، نرى أن هذه القراءة لأصول الراديكالية العربية كانت غاية في التبسيط؛ إذ إن الأصول العميقة للإرهاب أكثر تعقيداً بكثير من مجرد العجز الديمقراطي للشرق الأوسط. وفي الواقع، يمكن للمرء أن يناقش أن عملية التحديث تنتج الإرهاب وبأن المزيد من الديمقراطية من المرجح أن يفاقم مشكلة الإرهاب، في الأقل في المدى القصير[9]. وعلى سبيل المثال، فإن بعض العراقيين الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات المتعددة لعام 2005 كانوا من الشيعة الذين لا يريدون ديمقراطية ليبرالية، بل سلطة شيعية، والذين كانوا يعملون بالتالي على إقامة جمهورية إسلامية على النمط الإيراني في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي حين منحت الانتخابات في تركيا والمغرب

---

(8) ناتان شارانسكي (Natan Sharansky)، **قضية الديمقراطية: قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب** (*The Case for Democracy: The Power of Freedom to Overcome Tyranny and Terror*)، نيويورك: الشؤون العامة، 2004).

(9) فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، «الهوية، الهجرة، والديمقراطية الليبرالية» ("Identity, Immigration, and Liberal Democracy")، **مجلة الديمقراطية 17**، رقم 2 (2006)، ص 5-20.

السلطة للأحزاب الإسلاموية المعتدلة الملتزمة بقواعد اللعبة الديمقراطية، كانت الانتخابات في الأراضي الفلسطينية ولبنان تقوي الجماعات الإسلاموية المتعصبة (غير الليبرالية) المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل.

إن المد السياسي في الشرق الأوسط لا يمضي لصالح الجماعات الموالية للغرب، وجماعات معارضة الليبرالية. إضافة إلى أن الحلفاء الفاشستيين للولايات المتحدة كرئيس مصر حسني مبارك والرئيس الباكستاني الجنرال اللواء برويز مشرف كانوا أذكياء حقاً في تهميش المعارضين الليبراليين لإبراز التهديد من المعارضة الإسلاموية. وتأكيد خطاب بوش التنصيبي الثاني أنه ليس هناك مقايضات بين مصالح أمن الولايات المتحدة وأهدافها المثالية قد يبدو بالتالي خداعاً.

والسياسة المناسبة استجابة للمشهد السياسي هذا تحتاج إلى أن تكون سياسة مغايرة محددة تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة. ففي بعض البلدان، كالمملكة العربية السعودية، ليس هناك بديلاً ديمقراطياً واقعياً للقيادة الفاشستية الحالية، والبدائل المحتملة قد تكون بشكل واضح أسوأ من المنظور الاستراتيجي. وفي هذه الحالات، يمثّل الحلفاء الفاشستيون بالفعل الخيار الأقل سوءاً. في حين أن الضغط الهادئ على مصر من أجل التحرر قد يكون مناسباً، ويؤدي إلى كشف أوراق القاهرة التي تتسم بالقوة في السماح بانتخابات حرة وعادلة إلا أنه من المرجح عدم نجاحه. ومن ناحية أخرى، هناك بديل ديمقراطي للرئيس مشرّف في شكل التحالف الذي

أقيم حديثاً بين بونزير بوتو من حزب الشعب الباكستاني ورئيس الوزراء السابق نواز شريف. ورغم أن هذه المجموعة لديها سجلّ غير مستقر عندما كانت في السلطة، إلا أنها تعهدت باتخاذ إجراءات صارمة ضد حركة طالبان في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وقد تثبت بالفعل أنها الحليف الأكثر موثوقية من الرئيس مشرَّف. وقد تغامر الانتخابات الصريحة في باكستان بمزيد من المكاسب من قبل الأحزاب الإسلاموية، ولكن للبلد جمهور كبير من ناخبي الطبقة الوسطى ومشاعر علنية بالقلق من الحركات الأصولية. وتُظهر استطلاعات الرأي الأخيرة أن برلمانيي حزب الشعب الباكستاني العلماني سيفوزون في انتخابات حرة وعادلة، بينما سيحصل غير الإسلامويين على الأغلبية في البرلمان[10].

التحديات الانتقالية

تتعلق الحجة الأخيرة ضد الأجندة الحالية لتعزيز الديمقراطية بتسلسل الإصلاحات الديمقراطية، وخاصة الانتخابات. إن بناء الدولة، إقامة حكم قانون ليبرالي، والديمقراطية هي مظاهر مفاهيمية للتنمية السياسية، التي حدثت في معظم الدول الأوروبية بتسلسل يفصله عقود من الزمن، إن لم يكن قرون. وقد ناقش جاك سنايدر وإدوارد مانسفيلد أن المرحلة المبكرة من الدمقرطة تطرح مخاطر

---

(10) المعهد الجمهوري الدولي، «فهرس المعهد الجمهوري الدولي: دراسة (مسح) الرأي العام الباكستاني» (IRI Index: Pakistan Public Opinion Survey)، http://www.iri.org/mena/pakistan/pdfs/2007-10-11-pakistan-SR.pdf

خاصة لتعزيز القومية والسياسات الليبرالية[11].

إن بناء الدولة وإقامة حكم القانون أكثر أهمية للتنمية السياسية من الديمقراطية. وبالتالي، فقد ناقش كُتّاب من صموئيل هنتنغتون[12] إلى فريد زكريا[13] بأنه يجب على سياسة الولايات المتحدة أن تركز أجندة الحكم الرئيسة وتأجيل الدفع من أجل الديمقراطية حتى يتم تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية. وقد تمَّ اتّباع هذا النوع من الانتقال، والذي يسمى الانتقال الفاشستي، من قبل العديد من الدول مثل تشيلي، كوريا الجنوبية، وتايوان، وغالباً ما يُنصح به كنموذج لسياسة الولايات المتحدة في مناطق كمنطقة الشرق الأوسط.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الفاشستية الليبرالية قد نجحت تماماً في أماكن مثل سنغافورة، وحتى تلك النماذج المتغايرة الأقل

---

(11) جاك سنايدر (Jack Snyder)، **من الاقتراع للعنف: الدمقرطة والصراع القومي** (*From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict*)، نيويورك: دبليو. دبليو نورتن، 2000؛ جاك سنايدر (Jack Snyder) وإدوارد دي مانسفيلد، **من الانتخاب للقتال: لماذا تسير الديمقراطيات الناشئة نحو الحرب** (*Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War*)، كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2007.

(12) صموئيل فيليب هنتنغتون (Samuel P. Huntington)، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** (*Political Order in Changing Societies*)، نيو هافن، كونيتيكت، مطبعة جامعة يل، 1968.

(13) فريد زكريا، **مستقبل الحرية: الديمقراطية اللاليبرالية في الداخل والخارج** (*The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*)، نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 2003.

ليبرالية كالصين يمكنها أن تتفاخر بمعدلات نمو اقتصادي مثيرة للإعجاب. وإذا ما اتَّبعت هذه الدول في النهاية المسارين الكوري والتايواني باتجاه توسيع المشاركة السياسية، فليس من الواضح إن كان الانتقال الديمقراطي المتسارع سيحقق نتيجة أفضل على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أمثلة خاصة، لا سيما في بيئة ما بعد الصراع أو الدول الفاشلة، حيث يمكن القول إن الضغط الخارجي لانتخابات مبكرة لم يؤدِّ إلى ظهور أحزاب سياسية ديمقراطية، بل على العكس من ذلك فقد أدى إلى حصرها ضمن المجموعات المسؤولة عن الصراع الأصلي نفسها.

مع ذلك، وكما أشار توم كاروثيرز مؤخراً، فإن للاستراتيجية التسلسلية عدد من المشاكل[14]؛ أولها، أنه في معظم أنحاء العالم من الصعب جداً إيجاد الاستبداديين الليبراليين ذوي عقل تنموي الذين يمكن لهذه الاستراتيجية أن تعتمد عليهم. وقد اتسمت الحالات الأكثر نموذجية في أفريقيا، أميركا اللاتينية، والشرق الأوسط بحكومات استبدادية فاسدة، غير كفوءة، أو أنانية. وتتركز الأغلبية العظمى من الأنظمة أو القادة الليبراليين أو الاستبداديين ذوي العقول التنموية في شرق آسيا، وذلك لأسباب ربما يعود أصلها إلى الثقافة الكونفوشيوسية. وهذا يعني عملياً أنه في معظم أنحاء العالم المجموعات نفسها بالضبط ترغب بحكم القانون الليبرالي

---

(14) توماس كاروثرز (Thomas Carothers)، «المغالطة «المتسلسلة»» "The 'Sequencing' Fallacy"، **مجلة الديمقراطية 18**، رقم 1 (2007)، ص 12-27.

والديمقراطية كليهما؛ وببساطة لن يكون هناك خيار للولايات المتحدة بأن تعزز الأول وتؤخر الأخير.

وتكمن المشكلة الإضافية مع الاستراتيجية التسلسلية أنها تفترض بأن الولايات المتحدة والقوى الأجنبية الأخرى تستطيع بطريقة أو بأخرى التحكم بالانتقالات الديمقراطية، من خلال التراجع عن الضغط من أجل انتخابات ديمقراطية بينما تقوم بالدفع من أجل سيادة القانون والحكم الصالح. الأمر الذي يعتبر مبالغة كبيرة في تقدير مدى سيطرة الدخلاء على التحولات الديمقراطية. إن صندوق أدوات تعزيز الديمقراطية أكثر تواضعاً من ذلك.

القيم الأميركية

إن المناقشات حول تعزيز الديمقراطية لا يمكن أن تُصاغ على أنها ورقة توازن المنافع المادية والالتزامات للولايات المتحدة فحسب، بل يجب أن تدخل القيم الأميركية في المناقشة أيضاً. فمنذ بداية الجمهورية الأميركية، أخذت الرؤساء الأميركيون بدرجات متفاوتة الدور الأخلاقي الفريد للولايات المتحدة في الشؤون الدولية. إن فقدان هذه الهوية، سواء في الداخل أم في الخارج، سيُضعف الدعم المحلي لانخراط الولايات المتحدة في الشؤون العالمية ويقوِّض قدرة واشنطن على إقناع الحكومات الأخرى بدعم سياساتها الخارجية.

غالباً ما يصعب إقناع الكونغرس والشعب الأميركي بالسياسات الواقعية، وغالباً ما يقود إرثهم الساخر (من مذهب الكلبيين) إلى تبادل اتهامات محلية قاسية. ولهذا السبب، فقد كان الرؤساء

الأميركيون، من وودرو ويلسون، فرانكلين روزفيلت، وهاري ترومان إلى جورج هيربرت والكر بوش (George Herbert Walker Bush)، يجدون دائماً أنه من الأكثر فعالية وضع إطار لانخراط الولايات المتحدة الطموح بالعالم ليس فقط من الناحية الاستراتيجية، بل من ناحية القيم مثل الحرية والديمقراطية.

وبعيداً عن خدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، فإن تعزيز الديمقراطية أمر صائب ينبغي القيام به أيضاً. **فأولاً** وقبل كل شيء، تقدم الديمقراطية الشكل المؤسساتي الأفضل لبقاء الحكام مسؤولين عن شعوبهم. وإذا ما كان يجب على القادة أن يتنافسوا من أجل الدعم الشعبي لإحراز السلطة والمحافظة عليها، فسيكونون أكثر استجابة لخيارات الشعب من الحُكام الذين لا يحكمون على أساس الدعم الشعبي. كما تمنع مؤسسات الديمقراطية أيضاً الحكم التعسفي، تحدُّ من القوانين الفاسدة، وتوفر آلية للتخلص من القوانين الفاسدة أو غير الفعالة. وعلاوة على ذلك، تقدم الديمقراطية البيئة المناسبة للمنافسة السياسية، والتي بدورها تقود إلى حكم أفضل. وكما الأسواق، فإن المنافسة السياسية بين القادة، الأفكار والمنظمات المتنافسة تنتج قادة، أفكاراً، ومنظمات أفضل. وفي المقابل، فإن غياب المنافسة السياسية في الأنظمة الأوتوقراطية تنتج رضى وفساداً ولا تمتلك آلية لإبراز قادة جدد.

ثانياً، تميل الديمقراطيات لتوفير مزيد من الاستقرار المادي والرفاه الاقتصادي لشعوبها أكثر مما تفعل الأنظمة الأوتوقراطية. وتتجنب الديمقراطيات التهديدات الأسوأ للرفاهية الجسدية، مثل الإبادة الجماعية والمجاعة. والأكثر من ذلك، إن الحكمة التقليدية

التي تقول بأن الدكتاتوريين أفضل في التحديث الاقتصادي من نظرائهم الديمقراطيين لم تسند بالبيانات[15]. فالديمقراطيات تميل إلى إنتاج معدلات نمو أبطأ مما ينتجه الفاعلون الأوتوقراطيون ولكنها تفخر بمعدلات ثابتة للنمو الاقتصادي مما لدى الأنظمة الأوتوقراطية ككل[16]، فمقابل كل نظام أوتوقراطي، مثل الصين، يحقق نمواً ضخماً، هناك نظام أوتوقراطي، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل حكم موبوتو، يحقق نمواً سلبياً.

ثالثاً، إن المطالبة واللجوء إلى الديمقراطية كنظام للحكومة أمر واسع الانتشار، إن لم يكن عالمياً. وتشير استطلاعات الرأي العام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط الأكبر، إلى أن الأغلبية في معظم البلدان تؤيد الديمقراطية[17]. ويبقى المعارضون

---

(15) مورتون هالبرين (Morton Halperin)، جوزيف سيغل (Joseph Siegle)، ومايكل واينشتاين (Michael Weinstein)، **حسنة الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الازدهار والسلام** (*The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace*)، نيويورك: روتليدج، 2003.

(16) روبرت جي. بارو (Robert J. Barro)، **محددات نمو الاقتصاد: دراسة تجريبية عبر البلاد** (*Determinants of Economics Growth: A Cross-Country Empirical Study*)، كامبريدج، ماساشوستس، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، 1997.

(17) رونالد انغلهارت (Ronald Inglehart)، **النظرة العالمية للشعب الإسلامي من منظور عالمي** (*The Worldviews of Islamic Publics in Global Perspective*)، الطبعة، منصور موادیل (Mansour Moaddel) نيويورك: بالغريف، 2005، ص 16؛ جيمس زغبي (James Zogby)، **ماذا يفكر العرب: القيم، المعتقدات والاهتمامات** (*What Arabs Think: Values,* =

والمتحَدّون الإيديولوجيون، بمن فيهم أوتوقراطيو الصين المحدث ومذهب أسامة بن لادن. وحتى الآن، وبالمقارنة مع الفترات التاريخية السابقة، لم يكن هؤلاء المعارضون للديمقراطية أضعف أبداً.

وبناء عليه فإن للولايات المتحدة مصلحة أخلاقية في تعزيز الديمقراطية ومصلحة استراتيجية لتكون إلى جانب السياسات الأخلاقية. فإذا كانت الديمقراطية النظام الأفضل للحكومة ومطلوبة من قبل أغلبية الشعوب حول العالم، آنذاك يتعين على الولايات المتحدة المساعدة في تعزيز تقدُّمها. وتأييد السبب الأخلاقي هذا يقوي بدوره صورة الولايات المتحدة كقوة من أجل الخير، الأمر الذي بدوره يزيد من نفوذ الولايات المتحدة في السياسات الدولية بصورة عامة. ويواجه قادة الولايات المتحدة دائماً حالات تتطلب فيها المصالح الأمنية المباشرة تعاوناً مع الأنظمة الأوتوقراطية، ولكن لا ينبغي الدفاع عن هذه السياسات بالارتكاز على أساس افتراضية أو أخلاقية.

= (*Beliefs and Concerns*)، واشنطن العاصمة: زغبي الدولية، 2002؛ مارك تيسلر (Mark Tessler)، «هل تؤثر التوجهات الإسلامية على المواقف نحو الديمقراطية في العالم العربي؟ أدلة من مصر، الأردن، المغرب والجزائر» "Islamic Orientations Influence Attitudes Toward Democracy in the Arab World? Evidence From Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria"، **المجلة الدولية لعلم الاجتماع المقارن 43**، الأرقام 3-5 (حزيران/ يونيو 2002)، ص 229-249؛ «كيف ينظر الناس للديمقراطية» ("How People View Democracy")، **مجلة الديمقراطية 12**، رقم 1 (كانون الثاني/ يناير 2001)، ص 93-145 (مقالات متعددة).

إعادة تصوُّر تعزيز الديمقراطية

القول بأن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية وأخلاقية في نشر الديمقراطية لا يعني أنها (الولايات المتحدة) قادرة على نشر الديمقراطية. فقد كانت العوامل المحلية، وليس القوى الخارجية، هي من دفعت بعملية التحديث في معظم البلدان. وهكذا، ولا سيما في ضوء المأساة التي حدثت في العراق، فقد يناقش بعضهم بأنه يمكن للأميركيين تعزيز الديمقراطية في الخارج بشكل أفضل ببساطة من خلال مراقبتها وهي تتطور بشكل طبيعي[18].

ورغم أنه لقدرة الولايات المتحدة على تعزيز الديمقراطية في الخارج حدود أصبحت أكثر صرامة في السنوات القليلة الماضية، إلا أنه يمكن لسياسة الولايات المتحدة أن تكون مهمة جداً في المساعدة في رعاية التنمية الديمقراطية. وقد عززت الحرب في العراق انطباعاً خاطئاً بأن القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة في ترسانة الولايات المتحدة لتغيير النظام، في حين أنها في الواقع الطريقة الأندر استخداماً والأقل كفاءة لتعزيز التغيير الديمقراطي في الخارج. والاستراتيجية الأكثر حكمة، كفاءة واستمراراً يجب أن تشدد على استخدام أدوات غير عسكرية بهدف تغيير ميزان القوى بين القوى الديمقراطية والحُكام الأوتوقراطيين، وبعد تحقيق التقدم باتجاه الديمقراطية فقط يكون إقامة المؤسسات الليبرالية.

---

(18) سنايدر (Snyder)، من الاقتراع إلى العنف (*From Voting to Violence*).

استعادة المثال الأميركي

إن إلهام ديمقراطيين يناضلون ضد النظام الأوتوقراطي ونموذجاً لقادة في ديمقراطيات جديدة هما (سلعتان) تصدرهما الولايات المتحدة اليوم بشكل شحيح ونادر. منذ بداية الجمهورية، قدمت تجربة الولايات المتحدة مع الديمقراطية الأمل، الأفكار، وتقنيات للآخرين الذين يعملون على إقامة مؤسسات ديمقراطية. فقد أعجب زوار الولايات المتحدة بما شاهدوا، كما ألهم الدبلوماسيون الأميركيون والمبشرون الدينيون ورجال الأعمال الذين كانوا يسافرون إلى الخارج، الآخرين من خلال رواية قصة الديمقراطية الأميركية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، الذي طوّرت فيه الولايات المتحدة مزيداً من الوسائل المعتمدة لتعزيز الديمقراطية في الخارج، بقيت المحافظة على النموذج الديمقراطي الأميركي والإعلان عنه الأداة الأساسية.

واليوم، فإن هذه الأداة تحتاج إلى إصلاح. فقد تمّ تقويض النموذج الأميركي بشدة جراء الأساليب التي استخدمتها الإدارة لشن حرب عالمية على الإرهاب. وبغض النظر عن المفردات والتفاصيل القانونية التي قد تبرر أو لا تبرّر الاعتقال لأجل غير مسمى للمقاتلين/ الإرهابيين في معسكر اعتقال خليج غوانتنامو في كوبا، فإن استطلاعات الرأي تظهر بأغلبية ساحقة بأن معظم العالم يرى سياسات الاعتقال الأميركية سياسات غير شرعية وغير ديمقراطية. ولحسن الحظ، إن كبار المسؤولين الأميركيين لم يحاولوا الدفاع عن المعاملة اللاإنسانية للسجناء في سجن أبو غريب عام 2004.

وقد كان كشف وسائل الإعلام الإخبارية للانتهاكات التي

حدثت في سجن أبو غريب في العراق والالتزام بحكم القانون خلال مقاضاة الجنود المذنبين خطوة أولى في تصحيح المشكلة. ومع ذلك، فإن الفشل في تحمل المسؤولين من أعلى المستويات مسؤولية انهيار السلطة أثار تساؤلات حول مدى جدية الولايات المتحدة في التعامل مع هذه المسألة، كما أن صور التعذيب أضرَّت كثيراً بسمعة الولايات المتحدة دولياً.

وعلاوة على ذلك، فإن الجدل الذي أحاط بعمليات التنصُّت غير المصرح بها على مواطنين أميركيين ساعد في خلق انطباع خاطئ في الخارج بأن الحكومة الأميركية ستضحي بالحريات المدنية للأفراد باسم مكافحة الإرهاب، وهي الحجة ذاتها التي استخدمها الأوتوقراطيون عبر العالم لتبرير سياساتهم القمعية. وفي النهاية، فإن نزوع إدارة بوش للأحادية، وبشكل خاص جداً في قرارها بغزو العراق الذي اقترن بشكها العام بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية قد عزز التصوُّر بأن الأميركيين لا يؤمنون بحكم القانون. ومرة أخرى، فإن سمات هذه الادعاءات حول سلوك الولايات المتحدة أمر مثير للجدل. ومع ذلك، يبقى أمراً غير قابل للجدل أن صورة الولايات المتحدة في الخارج باعتبارها نموذجاً للديمقراطية قد تشوهت.

ولذلك، فإن الخطوة الأولى للولايات المتحدة باتجاه أن تصبح المروِّج الأكثر فعالية للديمقراطية في الخارج هي ترتيب بيتها الداخلي. إن الخسائر السياسية لمصداقية الولايات المتحدة باعتبارها مناصرة للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان تفوق قيمة احتجاز السجناء في غوانتنامو إلى أجل غير مسمى، فيجب إغلاق المنشأة،

كما يجب إبطال أو تعديل القانون الذي صدر عام 2006 بشأن اعتقال مقاتلي العدو. وبدلاً من المحاولات القانونية للتظاهر بأن الولايات المتحدة لم تمارس التعذيب، ينبغي أن يكون هناك تعريف واضح لمجموعة أوسع من التقنيات المحظورة وإلغائها. والأكثر عموماً، أنه يجب على رئيس الولايات المتحدة المقبل أن يظهر التزاماً واضحاً باستعادة وإتمام النظام الديمقراطي لحكومة الولايات المتحدة.

وفي موازاة ذلك، يجب أن تحسن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة على صعيد الدبلوماسية العامة؛ إذ لا يمكن للولايات المتحدة أن تأمل في تجنيد الناس لجانبها أو إلى جانب القيم الديمقراطية إذا لم تُعِر انتباهاً لا يقوله غير الأميركيين بأن ما يطلبونه عكس ما تعتقد الولايات المتحدة بأنه ينبغي عليهم طلبه. ففي الشرق الأوسط، ناقش الكثير من العرب بأن الولايات المتحدة مكروهة ليس بسبب قيمها الأساسية، بل بسبب انحيازها لجانب واحد في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وعدم تعاطفها مع التطلعات الفلسطينية. وفي أميركا اللاتينية، اكتسب الزعماء الشعبيون مثل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز والرئيس البوليفي إيفور موراليس تأييداً كبيراً من خلال تعزيزهم للسياسات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء، القضية التي تجاهلها إلى حدٍّ كبير الأصدقاء الديمقراطيين لواشنطن في المنطقة. وبناء عليه فإن نقطة البداية لدبلوماسية عامة أفضل هي التوقف عن الكلام والبدء بالاستماع للناس الآخرين، لمقارنة المنتج الذي تقدمه الولايات المتحدة والتطلعات الفعلية للجماهير الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وفي الواقع، وفي ضوء عدم الشعبية واسعة النطاق لإدارة بوش، فقد يكون من الأفضل للولايات المتحدة أن تخفِّف إلى حدٍّ كبير من خطابها العام حول تعزيز الديمقراطية. إن ذرائعية تعزيز الديمقراطية المعلن عنها بشكل صارخ في السعي وراء المصالح القومية للولايات المتحدة، كالحرب على الإرهاب، تلطخ تعزيز الديمقراطية وتجعل من الولايات المتحدة تبدو منافقة عندما تكون المخاوف الأمنية، الاقتصادية، أو غيرها هي ما ترسم مصالحها في الديمقراطية، كما يحدث حتماً. إن التصرف بطرق ملموسة لدعم حقوق الإنسان والجماعات الديمقراطية حول العالم، في الوقت الذي يتم فيه التحدث بطريقة أكثر تواضع عن أهداف الولايات المتحدة، قد يخدم كل من مصالحها ومُثلها العليا بشكل أفضل.

وقد كان العنصر المثالي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية دائماً حاسماً للحفاظ على إجماع الآراء المحلية لصالح الموقف الدولي المتشدد، وبالتالي فإن التخلي عن هذا الموقف الخطابي ليس أمراً مستحسناً. ومع ذلك، فإن حرب العراق والأحداث الأخرى المتعلقة بالحرب على الإرهاب قد شوَّهت، حتى اللحظة، المفاهيم الشرعية والمهمة، كتعزيز الديمقراطية وتغيير النظام الديمقراطي. وهذا هو الوضع ليس بالنسبة إلى الجمهور الأجنبي فقط، وإنما بالنسبة إلى العديد من الأميركيين أيضاً. وحتى يتغير هذا التصوُّر، سوف تضطر الإدارات لتسويق السياسة الخارجية للجمهور المحلي بناء على أرضية مختلفة.

تنشيط دبلوماسية المسار المزدوج

من السذاجة أن نعتقد بأنه ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الديمقراطيات الأخرى فقط. فبعد كل شيء، تطلبت إقامة الولايات المتحدة كدولة مستقلة مساعدة عسكرية من الملكية المطلقة في فرنسا. والتحالف مع الاتحاد السوفياتي في ظل حكم جوزيف ستالين، والذي قد يكون النظام الأكثر وحشية في تاريخ البشرية، كان ضرورياً للفوز في الحرب العالمية الثانية. واليوم، تتطلب المجموعة الواسعة من المصالح الأميركية الأمنية، الاقتصادية والبيئية في العالم التعامل الدبلوماسي مع الأنظمة الأوتوقراطية.

ومع ذلك يمكن لصانعي السياسة في الولايات المتحدة إقامة علاقات مع نظرائهم في الأنظمة الأوتوقراطية في الوقت الذي يتابعون فيه السياسات التي قد تسهل التنمية الديمقراطية في هذه البلدان. ويجب على مسؤولي السياسة الخارجية الأميركية رفض الربط الخاطئ بين التعاون والسكوت عن انتهاكات حقوق الإنسان كلما وضعه الأوتوقراطيون كشرط مسبق لإقامة العلاقات. وقد توقف عدد قليل من الأنظمة الأتوقراطية عن العمل مع الولايات المتحدة في قضايا استراتيجية ذات منفعة متبادلة لأن مسؤولاً أميركياً انتقد ممارساتها المعادية للديمقراطية.

وعندما يتعلق الأمر بالأنظمة الأوتوقراطية التي لديها علاقات ودية مع الولايات المتحدة، يكون لقادة الولايات المتحدة نفوذ حقيقي للضغط من أجل التغيير التطوري، خاصة في البلدان التي تعتمد على الولايات المتحدة في الحماية العسكرية، المساعدات

العسكرية، أو المعونات الاقتصادية. وبدلاً من إجبارهم، يجب على المسؤولين الأميركيين أولاً أن يحاولوا إقناع أصدقائهم الأوتوقراطيين أن بإمكانهم في نهاية الأمر حماية مصالحهم المادية والأمنية بشكل أفضل من خلال قيادة عملية استباقية من التغيير التطوري بدلاً من المقاومة الرجعية لعملية التغيير الثوري النهائية. وهذا بالضبط ما فعله المسؤولون الأميركيون عندما ساعدوا الحلفاء المتملقين في تشيلي، جنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية لاعتناق التغيير الديمقراطي. وقد ساعدت الدبلوماسية الحذرة في الفلبين أيضاً في الحفاظ على نهاية سالمة للدكتاتور ماركوس.

ومن المفارقة أنه يتم تطبيق منطق المشاركة ذاته عند التفكير بتعزيز الديمقراطية في دكتاتوريات معادية للولايات المتحدة. ومن النادر ما نجحت المحاولات لعزل أو معاقبة تلك الأنظمة، فالعقوبات ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا قد نجحت فقط لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية قد عملت على تنمية علاقات اقتصادية عميقة مسبقاً، كما أن ديمقراطيي جنوب أفريقيا، وبخلاف قادة الحركة الديمقراطية في إيران اليوم، قد أرادوا هذه العقوبات أيضاً. والعقوبات ضد نظام نوريغا في بنما نجحت بسبب العلاقات الاقتصادية العميقة التي كانت موجودة قبل تطبيق العقوبات. وبسبب عدم وجود علاقات وتبادلات تجارية أو استثمارات هامة للولايات المتحدة في إيران، كوبا، أو بورما، لم يكن للعقوبات التي فرضت على هذه الأنظمة الأوتوقراطية شأناً يذكر في مساعدة القوى المؤيدة للديمقراطية داخل هذه البلدان. ومع ذلك فقط، خلقت العلاقات الدبلوماسية مع هذه الأنظمة بيئة

أكثر انفتاحاً للتنمية الديمقراطية الداخلية[19]. وفي الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، اكتسبت القوى الديمقراطية قوة في أواخر الثمانينيات عندما كانت العلاقات الأميركية السوفياتية في تحسن، وليس في الأوقات السابقة في العقد الذي كانت فيه التوترات شديدة. وباستثناءات نادرة، فإن السياسات التي عملت على انفتاح المجتمعات والاقتصادات على التأثير الدولي ساعدت في دفع التغيير الديمقراطي، في حين أن السياسات التي عملت على عزل المجتمعات أدت إلى عرقلة مثل هذا التقدم.

إعادة تنظيم مساعدة الديمقراطية

بالنسبة إلى معظم تاريخ الولايات المتحدة، لم تهدف المساعدات الخارجية الأميركية بوضوح إلى تعزيز الديمقراطية. وقد أنشأ الرئيس جون فيتزغيرالد كينيدي وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) في عام 1961 لمواجهة الشيوعية والمساعدات الخارجية السوفياتية، ولكن التركيز كان على التنمية الاقتصادية. وبعد عشرين عاماً، جعل الرئيس رونالد ريغان من تعزيز الديمقراطية هدفاً مركزياً عندما عمل مع الديمقراطيين في الكونغرس على إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) في عام 1983. ومع ذلك، في ذلك الوقت كانت ميزانية الصندوق الوطني للديمقراطية جزءاً من

---

(19) مايكل ماكفول (Michael McFaul)، عباس ميلاني (Abbas Milani)، ولاري دياموند (Larry Diamond)، «استراتيجية الكسب لكل الأطراف في التعامل مع إيران» "A Win-Win Strategy for Dealing With Iran"، **فصلية واشنطن 30**، رقم 1 (شتاء 2006-07)، ص 121-138.

إجمالي المساعدات الخارجية. والأهم من ذلك، أن الصندوق الوطني للديمقراطية لم يتم تشكيله باعتباره جهازاً من أجهزة الحكومة الأميركية. ورغم أنه كان يتلقى ميزانيته مباشرة من الكونغرس، إلا أن الصندوق الوطني للديمقراطية قد أسس مجلس إدارته الخاص وإجراءاته الخاصة لنشر المال وكان يتخذ قراراته الخاصة بشأن مَن سيدعم أو لا يدعم.

ومع إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية أحدثت أربع منظمات تابعة لها روابط مع المؤسسات الأميركية غير الحكومية، مثل الحزب الديمقراطي، الحزب الجمهوري، الاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO)، وغرفة الكونغرس الأميركي (الهيئة التشريعية للكونغرس الأميركي). وكانت الفكرة وراء هذه المؤسسات التابعة أن المنظمات التي تتبع الديمقراطية كعنصر دائم لمهامهما يمكنها أن تضع جداول الأعمال الخاصة بها. ولكن مع الوقت، أصبحت حكومة الولايات المتحدة وعلى نحو متزايد المزوِّد المباشر للمساعدة الديمقراطية.

ومع ازدياد تمويل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لمساعدة الديمقراطية في التسعينيات الذي حدث بشكل رئيس استجابة للفرص الجديدة في العالم الشيوعي السابق، انضم العديد من المقاولين الساعين وراء الربح إلى أعمال تعزيز الديمقراطية أيضاً. وطوال فترة التسعينيات، أخذ مسؤولو وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبشكل تدريجي على عاتقهم مسؤولية أكبر في صياغة استراتيجيات تعزيز الديمقراطية وكانوا يعاملون المنظمات غير الحكومية على أنها مجرد وسائل لتنفيذ (منفذين) أفكارهم. وقد قاوم

المتلقون، وخاصة المنظمات غير الحكومية، تسميتهم بوسائل التنفيذ وبدلاً من ذلك حاولوا الحفاظ على هوياتهم كفاعلين مستقلين. والخطوط الفاصلة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، الضبابية بالفعل، أصبحت أكثر غموضاً. وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، قام (الرئيس) بوش لمصلحته بزيادة تمويل المساعدات الخارجية، بما في ذلك الدعم لتعزيز الديمقراطية. وداخل وزارة الخارجية، قامت إدارة بوش بتأسيس مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، وقد تلقى مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأميركية زيادات كبيرة في ميزانيته لمساعدة الديمقراطية. وأصبحت وزارة الدفاع أيضاً مشارِكة بشكل متزايد في النشاطات المرتبطة بالديمقراطية في أفغانستان والعراق. ولتحسين عمليات التنسيق المدني، العسكري والاستخباراتي في بيئة ما بعد الصراع، قامت إدارة بوش بتأسيس مكتب تنسيق إعادة الإعمار والاستقرار، وهو مكتب جديد ضمن وزارة الخارجية.

والأمر الأكثر إثارة، وفي إطار المبادرة الدبلوماسية التحولية الجديدة لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس، تحاول وزارة الخارجية إصلاح الطريقة التي يتمّ فيها تمويل وإيصال المساعدات الأجنبية. الإصلاح الذي يهدف إلى توحيد حسابات التمويل وجعل التخطيط الاستراتيجي للمساعدة في نطاق سلطة وزارة الخارجية. وكخطوة أولى، قامت رايس بإحداث منصب جديد داخل وزارة الخارجية: مدير المساعدات الخارجية، والذي يعمل أيضاً كمدير لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

إن هذا التركيز على كيفية تنظيم الحكومة لتقديم المساعدة

للديمقراطية هو حاجة ماسة. ومع ذلك، لم تكن أفكار الإصلاح حتى تاريخه طموحة كفاية. فلا بد لأي استراتيجية لتعزيز الديمقراطية بشكل أكثر فعالية أن تشتمل على موارد أكثر بكثير، فضلاً عن إعادة تنظيم كافة مكاتب ووكالات الحكومة الأميركية المكلفة بتقديم المساعدة للديمقراطية. كما ينبغي إنشاء وزارة جديدة للتنمية الدولية، ويجب أن يترأسها عضو في مجلس الوزراء. وكافة موارد المساعدات الخارجية التي تسير حالياً عبر أقنية وكالات أو وزارات أخرى، باستثناء المساعدات والتدريبات العسكرية، ينبغي تحويلها إلى هذه الوزارة.

وستستوعب هذه الوزارة الجديدة، وبشكل ملائم، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، عمليات إعادة الإعمار ما بعد الحرب التابعة لوزارة الدفاع، برامج التدريب على حكم القانون التي تتم حالياً في وزارة الدفاع، المعونات الزراعية التي مقرها الآن في وزارة الزراعة، برامج المساعدات التقنية في وزارة المالية، ومؤسسة تحدي الألفية. ومن المهم للغاية أن تكون هذه الوزارة ويتم التعامل معها على أنها مستقلة عن وزارتي الخارجية والدفاع. وتفويض هذه الوزارة الجديدة سيكون مختلفاً جداً عن المهام العسكرية والدبلوماسية التقليدية: ليس تدمير النظام، بل بناء النظام، رعاية تحسين الحكم، التنمية الاقتصادية، وتوطيد الديمقراطية. وسيساعد هذا الفصل بين الوزارات لتنفيذ مهام مختلفة في تعميق خبرة كل منها في مجال اختصاصها وأيضاً التوضيح للعالم الخارجي أيٌّ من سلطات الحكومة الأميركية تقوم بالفعل (ما تقوم به أيٌّ من سلطات الحكومة الأميركية من فعل). وينبغي على الجنود ألا يقتلوا إرهابياً

في يوم ويعلّموا تعاليم توماس جيفرسون في اليوم التالي. كما ينبغي على الدبلوماسيين ألا يتفاوضوا على اتفاق تأسيسي مع حكومة في يوم وينقلبوا في اليوم التالي ليجدوا زعيماً للمعارضة ليرأس تلك الحكومة نفسها.

وما أن يتم تشكيلها، ينبغي على وزارة التنمية الدولية الجديدة أن تتحكم وتدير كافة المساعدات التي يتمّ تسليمها مباشرة إلى الحكومات الأجنبية. وعندما تقدم الحكومة الأميركية مساعدة مباشرة لحكومة أجنبية من خلال هذه الوزارة الجديدة، فيجب أن تكون هذه المساعدة مشروطة وبشدّة بأن تكون من أجل السعي لتحقيق أهداف تنموية. وهناك حالات يكون فيها للولايات المتحدة مصلحة أمن قومي في تقديم معونات عسكرية أو مساعدات لمكافحة الإرهاب لنظام أوتوقراطي، ولكن هذه المعونات يجب ألا تُدعى مساعدات للديمقراطية أو معونات للتنمية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تكون هذه الوزارة مسؤولة عن تقديم المساعدة للديمقراطية أو أشكال المساعدة الأخرى التي تستهدف المنظمات غير الحكومية. وإلى الحدّ الممكن، ينبغي على الحكومة الأميركية أن تبتعد عن مسألة تمويل المنظمات غير الحكومية في البلدان الأخرى. وحتى لو لم يتم إنشاء وزارة جديدة للتنمية الدولية، فينبغي لهذا الجدار الناري بين مساعدة الدولة لدولة أخرى والمعونات التي تقدم للفاعلين غير الحكوميين أن يصبح مبدأ توجيهياً لإصلاح مساعدة الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، فإنه من المناسب لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أو لأي قسم آخر من الفروع التنفيذية للولايات المتحدة أن تموّل برنامج مساعدة تقنية

لوزارة عدل في بلد أجنبي تحت اسم اتفاقية ثنائية بين حكومتين، وليس من المناسب لحكومة الولايات المتحدة أن تقدِّم مساعدة تقنية لأحزاب سياسية أو مجموعات معارضة في البلدان الأخرى. وهذا النوع من المساعدات، عندما يكون مناسباً، يفضل أن يُقدَّم من قبل المنظمات غير الحكومية الأميركية مع الفصل قدر الإمكان عن وزارة الخارجية والبيت الأبيض.

ومن المحتوم أنّ تضارباً في المصالح وإساءة لتفسير الدوافع سينشأ عندما تقدم وزارة الخارجية دعماً مالياً مباشراً لمنظمة غير حكومية في بلد آخر. هل يقدَّم هذا المال لمساعدة الديمقراطية أم لدفع مصلحة أميركية ملموسة، اقتصادية كانت أو استراتيجية؟ إن المنظمات غير الحكومية غير الأميركية، وخاصة تلك التي تعمل في مجتمعات أوتوقراطية، تحجم وبصورة متزايدة عن قبول المساعدات الأميركية خوفاً من إعطائها صفة التابع لإدارة بوش أو الجاسوس لصالح الولايات المتحدة[20]. أسئلة كهذه تُطرح بغض النظر عن الأصل الدقيق للتمويل الأميركي.

وبالتالي فإن الفصل المتزايد بين الحكومة الأميركية والممولين الأميركيين للفاعلين غير الحكوميين لا يمكن أن يكون إلا للأفضل. كما أن أموال المساعدة المباشرة للمنظمات غير الحكومية هذه يجب أن تكون أيضاً محمية من أي عقوبات أو مشروطية موجهة لحكومة

(20) أكبر غانجي (Akbar Ganji)، «المال لا يستطيع شراء الديمقراطية لنا» "Money Can't Buy Us Democracy"، النيويورك تايمز، 2 آب/ أغسطس 2006، http://www.nytimes.com/2006/08/01/opinion/01ganji.html?pagewanted=all

ذلك البلد. وعندما يقرر البيت الأبيض تخفيض المساعدات الخارجية لبلد ما لتغير سلوكها الداخلي أو الخارجي، فإن التمويلات الأميركية المخصَّصة لتعزيز الديمقراطية من خلال فاعلين غير حكوميين يجب ألا تكون جزءاً من الشروط.

إن صندوقاً وطنياً موسعاً للديمقراطية سيكون أحد النماذج. وللاضطلاع بهذا الدور، فعلى الصندوق الوطني للديمقراطية تقديم منح مباشرة لجميع مزودي المساعدات التقنية والمالية الأميركيين للقطاع غير الحكومي، والذي سيقوم بحل ارتباطه بمستفيديه الأربعة الرئيسين ويطلب بمشاركة أكبر مع المقاولين الساعين للربح، كما يحتاج الصندوق الوطني للديمقراطية إلى افتتاح مكاتب في جميع أنحاء العالم. ولأن كلا هذين التغيرين قد يضعفا المهمة الحالية للصندوق الوطني للديمقراطية، فإن نموذجاً بديلاً قد يكون إنشاء مؤسسة جديدة على غرار الصندوق الوطني للديمقراطية، ولكن مع توسيع في نطاق التفويض وآلية مختلفة لتقديم المنح للمنظمات الأميركية في مجال تعزيز الديمقراطية وكذلك بالنسبة إلى المنح المباشرة للمنظمات غير الحكومية المحلية حول العالم.

وينبغي وضع تعزيز الديمقراطية في سياق أوسع لتعزيز التنمية الاقتصادية، الحد من الفقر، وتعزيز الحكم الرشيد. وهذه الأهداف الأربعة تترابط في طرق عديدة؛ إذ إن الحكم الرشيد يُقبل على نطاق واسع كشرط للنمو الاقتصادي، وانتشار الفقر يقوّض الشرعية الديمقراطية، والنمو يخفِّف من حدة الفقر، والمساءلة الديمقراطية غالباً ما تكون مطلوبة لمكافحة الفساد والحكم السيئ، ويخلق النمو مناخاً ملائماً لتوطيد الديمقراطية. والحكم الرشيد في الدول المتلقية

أمراً مهماً أيضاً للحفاظ على دعم الهيئة التشريعية العليا وعامة الشعب لبرامج المساعدة. ولا شيء يقوّض الدعم بقدر التصوُّر بأن دولارات دافعي الضرائب الأميركيين تذهب إلى حسابات البنوك السويسرية المشهورة.

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تختصر نفسها بتعزيز الديمقراطية، بل يجب عليها أيضاً استخدام نفوذها لتعزيز التنمية والحكم الرشيد. ومن الضروري لهذه الصلات أن تنعكس في كيفية تمفصل وترابط السياسة كذلك. ورغم أنه من النادر ما استحضر كبار مسؤولي السياسة الخارجية في إدارة بوش قيماً مثل المساواة والعدالة، إلا أنه تاريخياً لا يزال قادة الولايات المتحدة يعتبرون هذه الأفكار أساسية في تشكيل حكوماتهم الخاصة[21].

تعزيز وإنشاء مؤسسات دولية

بعد الحرب العالمية الثانية، قاد أُمميّو الولايات المتحدة الحالمون عملية إنشاء حلف شمال الأطلسي لاحتواء التهديد السوفياتي في أوروبا ووضعوا اتفاقيات أمنية ثنائية مع اليابان وكوريا الجنوبية لمنع ولمقاومة الخطر الشيوعي في آسيا. كما أطلق قادة الولايات المتحدة أيضاً اتفاقيات بريتون وودز ومؤسساتها، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كاستراتيجية للحفاظ على نظام

---

(21) آن ماري سلوتر (Anne-Marie Slaughter)، **الفكرة التي هي أميركا: الحفاظ على إيماننا بقيمنا في عالم خطر** (*The Idea That Is America: Keeping Faith With Our Values in a Dangerous World*)، نيويورك: بيسك بوكس، 2007.

رأسمالي ليبرالي منفتح وتجنب تكرار الانهيار المدفوع بالحمائية (بحماية الإنتاج الوطني) في الثلاثينيات.

وعلى الرغم من أن تعزيز الديمقراطية لم يكن هدفاً صريحاً لهذه المؤسسات، إلا أن المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي إضافة إلى مساعدة الولايات المتحدة من خلال خطة مارشال والبرامج اللاحقة الأخرى، قد ساعدت بالفعل في منع الانقلابات الشيوعية في أوروبا الغربية، وحافظت على السلام بين الدول المعادية سابقاً ضمن التحالف، واحتوت التوسع العسكري السوفياتي في أوروبا الذي كان سيؤدي بالتأكيد إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية.

وقد أفضت البيئة الأمنية المستقرة إلى تعميق الديمقراطية داخل الدول الأعضاء وزيادة التعاون الاقتصادي والسياسي بين تلك الدول، والذي بلغ ذروته لاحقاً في إنشاء توسع الاتحاد الأوروبي - حلف شمال الأطلسي بعد أن قدّم انهيار حلف وارسو ترابطاً غربياً متعدد الأطراف مع الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية والوسطى، وكان بمثابة جسر حيث أعدوا دعوات للانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد تكون القوة الجاذبة للاتحاد الأوروبي الأداة الأقوى لتوطيد الديمقراطية في العالم اليوم. أمنت المظلة الأمنية الأميركية في آسيا ظروفاً تسهيلية مشابهة لتنمية الديمقراطية في اليابان أولاً، ومن ثم كوريا الجنوبية، وأخيراً تايوان. وبشكل متقطع أكثر من ذلك، استخدمت الولايات المتحدة أيضاً قيادتها داخل منظمة الدول الأميركية لتشجيع التنمية الديمقراطية في أميركا اللاتينية.

ومن اللافت للنظر، نظراً إلى نجاح هذه المؤسسات متعدِّدة الأطراف في تعزيز الديمقراطية، قلة الجهود التي تمّ بذلها مؤخراً

لإنشاء مؤسسات متعددة الأطراف جديدة أو إصلاح المؤسسات الموجودة لدفع الحرية قدماً. ومنذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لم يتمّ تشكيل منظمة دولية رئيسة جديدة واحدة لتعزيز الإصلاح الديمقراطي، ولم تكرّس إدارة بوش جهداً جدياً نحو تعزيز تركيز المنظمات الدولية الموجودة على تعزيز الديمقراطية. ولا بد أن يوضع حدّ لإهمال المؤسسات متعددة الأطراف هذا.

إن الشرق الأوسط الأكبر، وأكثر من أي منطقة أخرى في العالم، خالٍ من المؤسسات الأمنية متعددة الأطراف. وعلى الولايات المتحدة، كندا، الاتحاد الأوروبي وغيرها من الديمقراطيات الراسخة أن تتشارك مع نظرائها الشرق أوسطين لإقامة معايير إقليمية، تدابير بناء الثقة، وغيرها من أشكال الحوار والطمأنينة السياسية. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك إقامة بنية إقليمية تؤكد على حقوق الإنسان وتعزز أمناً إقليمياً مرتكزاً على نموذج عملية هلسنكي في أوروبا الشرقية، والتي أدّت إلى قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورصد واسع النطاق لحقوق الإنسان داخل أوروبا وخارجها.

ويجب أن يأتي الدافع لإنشاء هياكل إقليمية من داخل المنطقة، لكن ينبغي أن تُدعم المبادرة من الخارج أيضاً. ويمكن لهذه المساعي أن تأخذ الإلهام والعِبَر من التجارب السابقة في أوروبا والأماكن الأخرى. وكان محور عملية هلسنكي الاعتراف بأنّ الأمن الحقيقي يعتمد ليس على العلاقات بين الدول فحسب، بل أيضاً على العلاقة بين الحُكام والرعية. ومع أن العديد من الحكومات الشرق أوسطية قد وقعت بيانات تلزمها بالإصلاح الديمقراطي، إلا أن

الشرق الأوسط لا يزال يفتقر لنظام يمكنه أن يساعد في إعطاء الصلاحية لمواطنين لمساءلة حُكامهم حول مثل هذه الالتزامات في الداخل وحول علاقاتهم مع جيرانهم.

قد يكون حلف شمال الأطلسي الموسّع، خارج الشرق الأوسط، قوة توازن واستقرار مهمة في توحيد الديمقراطيات حول العالم. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا هي المنظمة الإقليمية التي يبدو أنها مستعدة لاعتماد معايير أكثر صرامة بشأن الحكومة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد كانت بداية تجمع الديمقراطيات الذي أُنشئ مؤخراً سيئة لتوسيعه العضوية لتشمل البلدان غير الديمقراطية. ومع ذلك، فإن فكرة منظمة متعددة الأطراف جديدة ملتزمة بتعزيز الديمقراطية هي أمر ضروري[22]. وبجرأة أكبر، يجب على قادة الولايات المتحدة تبني أساليب جديدة لتعزيز الروابط داخل تجمع الدول الديمقراطية، سواء كان ذلك من خلال معاهدة جديدة أو تحالف جديد[23].

---

(22) انظر جون ماكين (John McCain)، «ملاحظات ماكين - معهد هوفر» "McCain Remarks - Hoover Institution"، خطاب، ستانفورد، كاليفورنيا، 1 أيار/ مايو 2007، http://media.hoover.org/documents/McCain_05-01-07.pdf

(23) انظر تود ليندبيرغ (Tod Lindberg)، **معاهد السلام الديمقراطي** (*The Treaty of the Democratic Peace*)، ويكلي ستاندرد، 12 شباط/ فبراير 2007، ص 19-24؛ إيفور دالدير (Ivo Daalder) وجيمس ليندسي (James Lindsay)، «ديمقراطيات العالم، اتحدوا» "Democracies of the World, Unite"، **المصلحة الأميركية 2**، رقم 3 (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 2007)، ص 5-19.

وحتى منظمة التجارة العالمية (WTO) وغيرها من الاتفاقات التجارية يجب أن يُنظر إليها كعتلات أو رافعات تساعد على الانفتاح الاقتصادي الذي يعزِّز بدوره التنمية الديمقراطية. إن استبعاد دول كإيران من منظمة التجارة العالمية يضرُّ فقط بالقوى الديمقراطية داخل إيران الذين يؤيدون اندماجاً أكثر وليس أقل لبلدهم في النظام العالمي. وفي بعض الحالات النادرة، كحالة جنوب أفريقيا في ظل سياسة التمييز العنصري، أجبرت العقوبات الاقتصادية وبفعالية الأنظمة الأوتوقراطية على التحرر. وعلى حد السواء، فإن قائمة الإخفاقات، بما فيها فرض العقوبات لعقود طويلة على كوبا وإيران، أمر لافت للنظر. وكقاعدة عامة (على أساس الممارسة وليس النظرية)، ينبغي على التجمع الديمقراطي في العالم أن يأخذ عظاته حول العقوبات من المعارضة الديمقراطية في البلد المستهدف.

تعزيز المعايير الدولية

كان انهيار الشيوعية فاتحة لعهد مضطرب بالنسبة إلى تعزيز الديمقراطية، وبسبب ذلك اختفت العديد من الأنظمة الأوتوقراطية في الوقت نفسه، ورحَّبت أنظمة ما بعد الشيوعية الجديدة بمروجي الديمقراطية الغربيين في بلادها مع بعض القيود. اليوم، يختلف الجو العام بالنسبة إلى تعزيز الديمقراطية بشكل ملحوظ، إذ إن حالات التحول الديمقراطي السهلة المزعومة في أوروبا الشرقية والوسطى قد توطدت ولم تتطلب مزيداً من المساعدة من مروجي الديمقراطية. وعملت الأنظمة الأوتوقراطية، التي كانت ضعيفة في البداية بعد انهيار الشيوعية، على توطيد حكمها وأصبحت تمتلك

الآن الوسائل للدفاع عن نفسها. وأخيراً، فقد أدّت الحرب على العراق لتشويه فكرة تغيير النظام الخارجي إلى حدٍّ كبير ووضعت كافة الأجانب الذين يعملون على تعزيز التغيير الديمقراطي في خانة الاشتباه.

إن هذا السياق الجديد يتطلب استراتيجية جديدة لدعم شرعية تعزيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ويجب على الحكومات أن تتوصل إلى اتفاق وتضع مشروع قانون إجرائي للتدخلات الديمقراطية بالطريقة نفسها التي حددت بها الحكومات وتجمعات حقوق الإنسان الدولية شروطاً يتحمل من خلالها الفاعلين الخارجيين مسؤولية حماية السكان المعرَّضين للتهديد. إن مبدأ «الحق في المساعدة» لأمر ضروري[24]، وتكون نقطة انطلاق هذا النظام المعياري الجديد الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والتي تقوم بدورها بشرعنة الحاجة لمراقبي انتخابات دوليين ولمساعدة دولية تستهدف الشفافية الانتخابية. وعلى الطرف الآخر، يمكن لقانون إجرائي دولي جديد يتضمن حظراً صارماً على المساعدات المالية المباشرة للأحزاب السياسية، الفضولية جداً بشأن الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ومع ذلك نؤكد على شرعية المساعدة الأجنبية للمنظمات غير الحكومية اللاحزبية. وما أن يتم تنظيم قواعد

---

(24) بيتر أكرمان (Peter Ackerman) ومايكل جي. جلينون (Michael J. Glennon)، «الجانب الصحيح من القانون» "The Right Side of the Law"، **المصلحة الأميركية 3**، رقم 1 (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، http://www.the-american-interest.com/ai2/article.cfm?Id=324&MId=15

الطريق هذه، يكون الموقعون على مثل هذه الاتفاقية ملزمين باحترامها، وإن لم يفعلوا ذلك، عندها يكون انتهاك هذه القواعد بمثابة ترخيص بمزيد من السلوك التدخلي التطفلي من الفاعلين الخارجيين.

وسيؤدي قانون إجرائي دولي لمساعدة الديمقراطية متفق عليه بالتبادل إلى تقييد أنشطة بعض الفاعلين الأميركيين، لكنه سيؤدي أيضاً إلى تمكين أنواع أخرى من الأنشطة والتدخلات. ومع ذلك، وفي المدى البعيد، لن تكون الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى فعالة في تعزيز الحرية في الخارج إلا إذا عملت على تطوير مؤسسات دولية تعزز التعاون المنفعي المتبادل ومن ثم الالتزام بقواعد هذه المؤسسات في تسيير وإدارة السياسة الخارجية.

التوفيق بين الأهداف والاستراتيجيات

من خلال تسليطه الضوء على الضرورات الأخلاقية والاستراتيجية لتعزيز الديمقراطية في الخارج، واصل بوش تقليداً طويل المدى في السياسة الخارجية الأميركية والذي له جذور عميقة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ومع ذلك، فإن التصريح بأي هدف هام يجب أن يترافق مع استراتيجية واقعية وشاملة لتحقيقه، وإعلاء الصوت بأهمية الهدف ببساطة مراراً وتكراراً ليس باستراتيجية. إن النتيجة المأساوية للفجوة بين الأهداف والاستراتيجيات هي أن الكثير من الأميركيين بدؤوا ينظرون إلى هذا الهدف على أنه أمر لم يعد مرغوباً فيه أو غير قابلٍ للتحقيق. يجب على رئيس الولايات المتحدة القادم أن يقوم بأفضل من ذلك، فإن

استراتيجية أكثر فعالية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان لأمر ضروري ومتاح على حد السواء.

فرانسيس فوكوياما، أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي ومدير برنامج التنمية الدولية في كلية جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن العاصمة. ويمكنك التواصل معه على البريد الإلكتروني: f.fukuyama@jhu.edu. ومايكل ماكفول، عضو أقدم في إدارة معهد هوفر وأستاذ للعلوم السياسية، وهو مدير مركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستانفورد، وهو أيضاً مساعد (زميل) غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وعضو هيئة التحرير في **فصلية واشنطن** (*The Washington Quarterly*). ويمكنك التواصل معه على البريد الإلكتروني: mcfaul@stanford.edu. وقد أخذ هذا المقال من سلسلة أبحاث في مؤسسة ستانلي بعنوان «تجسير (سد فجوة) انقسام السياسة الخارجية»، الذي سيصدر ككتاب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

فصلية واشنطن، شتاء 2007-2008

التحول إلى حكم القانون

فرانسيس فوكوياما

«مجلة الديمقراطية» الأميركية، إصدار الذكرى السنوية العشرون، كانون الثاني/ يناير 2010، المجلد 21، الرقم 1: ماضي ومستقبل الديمقراطية.

فرانسيس فوكوياما، أستاذ بيرنارد ل. شوارتز (Bernard L. Schwartz) في الاقتصاد السياسي الدولي في كلية جونز هوبكنز (Johns Hopkins School) للدراسات الدولية المتقدمة، ويعمل حالياً على تأليف كتاب حول التطور السياسي، والذي أخذت منه هذه المقالة.

تعتبر الديمقراطية الليبرالية مركباً من مجموعتين من المؤسسات - مؤسسات ديمقراطية تحرص على بقاء الحكومة مسؤولة تجاه الخيار الشعبي، ومؤسسات ليبرالية تمكّن حكم القانون. هناك كمٌّ هائل من الأدب حول التحول الديمقراطي، كُتِبَ معظمه بعد صدور «الموجة الثالثة» لصموئيل ف. هنتنغتون (Samuel P. Huntington) عن عملية الدمقرطة "Democratization" أو التحول إلى الديمقراطية في منتصف السبعينيات (وغالباً ما نشرت في **مجلة الديمقراطية**

(*Journal of Democracy*). ومع ذلك، فإنه من المستغرب أن كمّاً قليلاً نسبياً من الكتابات التحليلية حول الانتقال إلى حكم القانون قد صدر بالمقارنة مع ما كُتب في الانتقال إلى الديمقراطية. ومن الواضح أن المحامين قد كتبوا بإسهاب عن الانتقال إلى حكم القانون وتعزيزه في الدول النامية، بينما قام الاقتصاديون بوضع نظريات حول حكم القانون محاولين ربطه بالنتائج الاقتصادية، لكن كان هناك القليل نسبياً من التنظير المقارن حول سبب كون حكم القانون أقوى في بعض الدول منه في دول أخرى، وكيف يتطور حكم القانون في ما يتعلق بالمؤسسات الأخرى، ومن أين أتى حكم القانون في الأساس. في هذا المقال، أودّ أن أقترح إطاراً للتفكير في هذه المشكلة، والتي قد تكون أساساً لأجندة أبحاث في **مجلة الديمقراطية** على مدى العشرين سنة القادمة.

المشكلة الأولى التي تظهر عند التفكير في حكم القانون هي تعريفه، إذ، وكما هو الحال مع مصطلح «الديمقراطية»، هناك العديد من المعاني المختلفة التي أعطيت لحكم القانون، ممّا يجعل التنظير فيه أمراً صعباً. ففي العقدين الماضيين، كان هناك قدر كبير من الاهتمام بما يسمى «حكم القانون» باعتباره مسألة عملية في تعزيز الديمقراطية والحكم. وقد كان الكثير من هذا الاهتمام مدفوعاً من قبل الاقتصاديين، الذين لديهم فهمهم الخاص والغريب لحكم القانون، وبالتالي فقد كان لديهم صورة مشوهة لماهيته وكيفية تحقيقه[1].

---

(1) انظر ستيفان هاغارد وأندرو ماكلنتاير، «حكم القانون والتنمية الاقتصادية»، **المراجعة السنوية للعلوم السياسية 11** (2008)، ص 205-234.

عندما يتحدث الاقتصاديون عن حكم القانون، فإنهم يشيرون عادة إلى حقوق الملكية الحديثة وتنفيذ العقود. ويحمل حقوق الملكية الحديثة هذه الأفراد الذين يتمتعون بحرية بيع أو نقل ملكياتهم دون قيود مفروضة من قبل جماعات ذوي القربى، السلطات الدينية، أو الدولة. إن النظرية التي تربط حقوق الملكية وتنفيذ العقود بالنمو الاقتصادي واضحة ومباشرة؛ إذ لن يقوم الأشخاص باستثمارات طويلة الأمد ما لم يضمنوا حقوق ملكياتهم. وبالمثل، فإن التجارة تتطلب عقوداً وآلية قانونية لتنفيذها وللفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة لا محالة. وكلما كانت أحكام التعاقد أكثر شفافية، كلما كان تنفيذها أكثر إنصافاً، وبالتالي يكون تشجيع التجارة أكبر. وهذا هو السبب الذي يجعل العديد من الاقتصاديين يشدِّدون على أهمية «الالتزامات الموثوقة» باعتبارها السِّمة المميزة لتطور الدولة المؤسساتي. وهناك، في هذه المرحلة، دراسات تجريبية مهمة تربط حقوق الملكية الراسخة بالنمو الاقتصادي الطويل الأمد[2].

إن المشكلة في الربط الوثيق بين حكم القانون وحقوق الملكية تكمن في أنه يضيق تعريف القانون إلى حدٍّ كبير ويتناقض مع فهم

---

(2) انظر، على سبيل المثال، دانييل كوفمان وآرت كراي، **شؤون الحكم 4: مؤشرات الحكم للأعوام 1996-2004**، واشنطن العاصمة، معهد البنك الدولي، 2005. وكان هناك أيضاً مناقشة مطولة حول تأكيد مشكوك فيه أن أنظمة القانون العام أكثر تشجيعاً للنمو من أنظمة القانون المدني. انظر رافائيل لا بورتا وآخرون، «القانون والمالية»، **صحيفة الاقتصاد السياسي 106** (كانون الأول/ ديسمبر 1998)، ص 1113-1155.

المحامين التقليدي للمصطلح. ومن المعروف سابقاً (ووفقاً للقدماء)، وبالتعريف القانوني، أن القانون مجموعة من أحكام العدالة تربط المجتمع بعضه مع بعض. وفي المجتمعات ما قبل الحداثة كان يعتقد بأن القانون يحدد من قبل سلطة أعلى من أي مُشرِّع إنساني - إما من قبل سلطة إلهية أو من قبل الطبيعة. ويستطيع الملوك، البارونات، الرؤساء، الهيئات التشريعية والقادة العسكريون إصدار تشريعات وضعية جديدة، لكن إذا أريد لها أن تعمل في إطار حكم القانون، يجب أن يتم تشريعها وفقاً للأحكام الموضوعة من قبل القانون الساري وليس وفقاً لإرادتهم.

إن هذا الفهم السابق للقانون على أنه شيء محدد سواء من قبل سلطة إلهية أو من قبل الطبيعة، يعني ضمناً أنه لا يمكن للقانون أن يتغير من قبل هيئة إنسانية، وإن كان من الممكن تأويله ليتناسب مع الظروف الجديدة. ومع انحدار السلطة الدينية والاعتقاد بقانون الطبيعة في العصور الحديثة، توصلنا إلى فهم القانون على أنه شيء من خلق البشر - أي كنوع من القانون الوضعي - لكن فقط في إطار مجموعة صارمة من الأحكام الإجرائية التي تضمن توافق القوانين مع إجماع اجتماعي واسع النطاق حول القيم الأساسية. في الولايات المتحدة المعاصرة يعني ذلك أن أي قانون جديد يقرّه الكونغرس يجب أن يكون متسقاً مع قوام القانون السابق والأعلى، أي دستور الولايات المتحدة، الذي تمّت المصادقة عليه من قبل الأغلبية العظمى وتمّ تفسيره من قبل المحكمة العليا "Supreme Court".

من الواضح أن هناك علاقة بين الفهم القانوني التقليدي لحكم القانون وربط الاقتصاديين للقانون مع حقوق الملكية. فإذا لم تشعر

حكومة بأنها ملزَمَة بحكم القانون الساري وتعتبر نفسها ذات سيادة كاملة من جميع النواحي، فلن يمنعها شيء من أخذ ممتلكات مواطنيها أو ممتلكات الأجانب الذين يقومون بأعمال تجارية على أراضيها. وإن لم يتمّ فرض أحكام قانونية عامة فيما يتعلق بالنخب النافذة أو ضد اللاعبين الأكثر نفوذاً على الإطلاق، والحكومة نفسها، عندها لا يمكن أن يكون هناك يقين نهائي حول أمن الممتلكات الخاصة أو التجارة[3].

من ناحية أخرى، فمن الممكن تماماً أن تحصل على حقوق ملكية وعلى إلزامية في العقود «جيدة بما فيه الكفاية» تسمح بالتنمية الاقتصادية دون وجود لحكم قانون حقيقي. وخير مثال على ذلك جمهورية الصين الشعبية المعاصرة (PRC)، إذ لا وجود لحكم القانون في فهم المحامين في الصين اليوم: فالحزب الشيوعي الصيني (CCP) لا يقبل سلطة أي مؤسسة أخرى في الصين لتكون أعلى منه أو قادرة على إلغاء قراراته. رغم أن الصين تملك دستوراً، فإن الحزب الشيوعي الصيني يتحكم بالدستور بدلاً من العكس. وإذا ما أرادت الحكومة الحالية تأميم كافة الاستثمارات الأجنبية الموجودة في الصين، أو إعادة تأميم ممتلكات الأفراد وإعادة الدولة إلى الماوية، فليس هناك إطار قانوني يمنعها من القيام بذلك. وقد اختارت الحكومة الصينية ألا تفعل ذلك انطلاقاً من مصلحتها

---

(3) كانت هذه الفكرة الأساسية في دوغلاس سي. نورث وباري آر. وينغاست، «الدساتير والالتزام: تطور الخيار العام للمؤسسات الحكم في إنجلترا القرن السابع عشر»، **صحيفة التاريخ الاقتصادي 49**، (كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 803-832.

الذاتية، الأمر الذي يُنظر إليه باعتباره التزاماً كافياً بالمصداقية للتعبير عن حسن السلوك المستقبلي. ولم يكن الالتزام المجرد «بحكم القانون» أمراً ضرورياً للدولة لتحقيق معدلات نمو ثنائية الرقم "Double-digit rates" لأكثر من ثلاثة عقود.

إذا كان لنا ألا نعرِّف حكم القانون على أنه حقوق ملكية وإلزامية عقود موثوقة، بل على أنه قبول الحكومة بسيادة نص القانون الساري الذي يمثل إجماعاً اجتماعياً على مبادئ العدالة، عندها يمكننا المضي لطرح السؤال: من أين أتى حكم القانون تاريخياً، وكيف يمكننا توقع ظهوره في المستقبل؟

الدين وحكم القانون

إن كان المرء يبحث عن مصدر للمبادئ الاجتماعية الثابتة والتي تعكس المبادئ الأخلاقية المشتركة لمجتمع ما، يكون الدين الميدان الطبيعي للبحث - ليس على النحو الذي يمارس في المجتمعات التعددية الحديثة، ولكن في الماكينة التي كان يشغلها في المجتمعات القروسطية (المجتمعات ما قبل الحديثة) كإسرائيل القديمة، أوروبا القرون الوسطى، أو العالم الإسلامي الأول. وقد تم التمسك بالأحكام الدينية من قبل المؤمنين لا لتكون نتاج الهيئات البشرية، بل نتاج سلطة إلهية، ولذلك فهي ملزمة لكافة ممثلي البشر، بما في ذلك السيادة السياسية. وفي الواقع، فإن معظم الحكام في هذه المجتمعات لم يدَّعوا السيادة يوماً؛ فقد كان الله هو السيد، والحكام يتصرفون وكأنهم نواب أو ممثلون لله على الأرض فحسب.

ولذا فليس من المستغرب أن حكم القانون قد نشأ بداية في

مجتمعات سيطر عليها دين متسامٍ، وأن القوانين الأولى التي كان على الحكام احترامها هي القوانين الدينية. إن الكتاب العبري المقدس والتلمود، الألواح الرومانية الاثني عشر، المراسيم البابوية الكنسية الأولى والقوانين الكنسية، السُنّة والأحاديث النبوية، الفيدا (*Vedas*) (تعاليم أقدم الكتب المقدسة عند الهندوس) والشاسترا (*Shastras*) (تعاليم الكتب المقدسة من الهندوسية وبعض أشكال البوذية)، جميعها تمّ التسليم بها في مجتمعاتها على أنها أحكام العدالة المشتركة، وفي كل مجتمع - الإسرائيلي، الروماني، المسيحي، الإسلامي والهندوسي - سلَّم الحكام صراحة بواجب العيش في ظلِّ القوانين المحددة دينياً.

إن الحضارة المهمة الوحيدة التي لم يظهر فيها حكم القانون المستمد من الدين هي الصين وبلدان شرق آسيا التي تأثرت بالثقافة الصينية، ذلك أن الصين لم تطور ديناً متسامياً أعلى من عبادة الأسلاف التي كانت مقبولة على نطاق واسع من قبل النخبة لتكون ذات سلطة موثوقة. إن عبادة الأسلاف ليست مصدراً جيداً للقانون، إذ لا يلتزم أحد بعبادة أسلاف شخص آخر، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تفرض التزامات ملزمة عموماً على المجتمع ككل. ومن هنا، قام الصينيون بوضع مبادئ قانونية شاملة خلال فترة سلالات كل من تشين، هان، تانغ ومينغ، وقد كانت كلها قوانين وضعية - أي تشريعات من قبل الإمبراطور، الذي لم يعترف بسلطة أعلى من سلطته الذاتية[4]. وأما الأديان الأخرى التي دخلت الصين مثل

---

(4) بعد سلالة شانغ، طوَّر الصينيون نظرياً مفهوماً غير متبلور لـ «الجنة»، التي =

التاوية "Taoism"، البوذية "Buddhism" والمسيحية، فقد كانت في الأغلب أدياناً احتجاجية لا تعكس توافقاً اجتماعياً للآراء على نطاق أوسع.

وهكذا، فقد اعترف الحكام في كثير من المجتمعات خارج منطقة شرق آسيا بأنهم يعيشون في ظلّ قانون لم يضعوه بأنفسهم. ومع ذلك، فإن الدرجة التي يتمّ عندها فرض قيود حقيقية على سلوكهم لا تعتمد على هذا الاعتراف النظري فقط، وإنما على الظروف المؤسساتية المحيطة بصياغة وتطبيق القانون. ويصبح القانون تقييداً أكثر إلزاماً للحكام في ظلّ ظروف معينة: 1) إذا ما تمّ تدوينه في نصّ رسمي، 2) إذا ما تمّ إقرار محتوى القانون من قبل مختصين في القانون وليس من قبل السلطات السياسية، 3) إذا ما كان القانون محمياً من قبل نظام مؤسساتي منفصل عن التسلسل الهرمي السياسي، ويتمتع بموارده الخاصة وسلطة التعيين، وأخيراً، 4) إذا كان القانون يتوافق مع المعايير الاجتماعية المعاشة وقيم المجتمع المطبق عليه، بما في ذلك النخب الحاكمة التي تترأس النظام السياسي.

وعلى نقيض غيرها من المجتمعات التي يحكمها القانون، كانت أوروبا الغربية استثنائية من حيث مأسسة القانون في وقت أبكر وبدرجة أعلى من أي مكان آخر. الأمر الذي، على الأرجح، ساعدت فيه الأفكار الدينية الأساسية بدرجة أقل مما فعلت ظروف

= حمل ولايتها الأباطرة، الأمر الذي لم يصل لأن يصبح قانوناً، وكان في الأغلب ذريعة لشرعنة الانتقال السلالي.

التطور الأوروبي الطارئة تاريخياً، نظراً إلى أن الكنسية الأرثوذكسية الشرقية لم تمر بمرحلة تطور مشابهة. وهكذا، أصبح حكم القانون في الغرب جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأوروبي حتى قبل وصول ليس الديمقراطية والحكومة المسؤولة فحسب، بل حتى قبل عملية بناء الدولة الحديثة نفسها. وهذا أمر واضح في كافة أبعاد القانون المماسس[5].

جمع القوانين وتنسيقها (Codification): على النقيض من الهند، حيث تناقلت تعاليم الفيدا (*Vedas*) شفهياً ودوّنت في مرحلة متأخرة نوعاً ما، استندت الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية في مرحلة مبكرة جداً إلى كتب مقدسة موثوقة. وفي كل من الكنائس المسيحية الشرقية والغربية أُلحق الكتاب المقدس بخليط مشوش من القوانين الكنسية، المراسيم والتأويلات. وقد تغير هذا الأمر في أواخر القرن الحادي عشر مع إعادة اكتشاف «نص القانون المدني» *Corpus iuris civilis*، والذي هو مجموعة نصوص القانون الروماني المهمة للقرن السادس في ظلّ حكم الإمبراطور جوستنيان (Emperor Justinian). وقد تمّ تنظيم نص القانون التشريعي المنتشر في القرن الثاني عشر في مجموعة نصوص (*Decretum*) الخبير القانوني غراتيان (Gratian) في القانون التشريعي. ولم يحدث أي نوع من التحديث العقلاني للقانون في الكنيسة الشرقية أو في التقاليد الهندوسية أو الإسلامية حتى تمّ تنفيذ

---

(5) حول هذه النقطة، انظر جوزيف آر. ستراير، **في أصول الدولة الحديثة في القرون الوسطى**، برينستون، مطبعة جامعة برينستون، 1970.

جمع القوانين وتنسيقها (Codification) في ظلّ التأثير الغربي في القرن التاسع عشر.

التخصص القانوني (Legal specialization): انتشر النظام الجديد المستند إلى القانون الروماني في كافة أنحاء أوروبا من مدرسة القانون المهمة في جامعة بولونيا. ولما كان الملوك، الأباطرة، وغيرهم من الحكام الدنيويين قد وضعوا قانوناً كنسياً قبل الإصلاح الغريغوري "Gregorian reform" في القرن الحادي عشر، فقد أصبح القانون فرع المعرفة الأول في الكنيسة ومن ثم للمهنيين الحقوقيين الذين تدربوا في القانون الكنسي/ الشريعة والقانون المدني. وفي هذه النقطة لا تختلف المسيحية جوهرياً عن الإسلام الذي وضع القانون أيضاً تحت وصاية تسلسل هرمي من الاختصاصيين القانونيين، أو الهندوسية التي كان اختصاصيو القانون فيها حكراً على الطبقة الكهنوتية البراهمية.

الاستقلال المؤسساتي (Institutional autonomy): «البابوية القيصرية» "Caesaropapism" (الجمع بين السلطة الدينية والدنيوية) مصطلح صاغه ماكس فيبر (Weber Max) للدلالة على الحالة التي كان فيها للسلطات الدنيوية السلطة لتعيين أو إقالة السلطات الدينية. وقد كانت كلتا الكنيستين المسيحيتين الشرقية والغربية بابوية قيصرية "Caesaropapist" حتى صراع تقليد المناصب في القرن الحادي عشر، الذي تحدى فيه البابا غريغوري السابع ذو الإرادة القوية الحق المقدس للإمبراطور الروماني في تعيين الباباوات والمطارنة. وقد أدى الصراع الطويل بين البابا والإمبراطور إلى الاتفاقية البابوية "Concordat of Worms" في عام 1122، الذي أعطى الحق

للكنيسة الكاثوليكية بتعيين كوادرها. هذا الحق، بالإضافة إلى العزوبة الكهنوتية (التي منعت الكهنة عملياً من محاولة وضع أقربائهم في مواقع السلطة) مكّنت الكنيسة من تحرير نفسها من السياسة الدنيوية وخلق ما أسماه الباحث القانوني هارولد بيرمان (Harold Berman) البيروقراطية الحديثة الأولى، التي قامت على شاكلتها بيروقراطيات الدولة اللاحقة[6]. ولم تنجح أي مؤسسة دينية في أي تقاليد ثقافية أخرى في مأسسة نفسها إلى هذا الحد.

التوافق بين القانون والأعراف الاجتماعية (*Correspondence between law and social norms*): إن الأبعاد المعيارية للقانون - أي اعتقاد الناس بأن القانون عادل بالأساس واستعدادهم اللاحق للالتزام بأحكامه - هي المفتاح لحكم القانون. إن أكثر صيغ القانون أماناً لا تعتمد على العقوبات الشديدة القسوة، بل على الامتثال الطوعي من جانب معظم المواطنين. وليس من الواضح إن كان لأوروبا ميزة خاصة على الهند أو الشرق الأوسط في هذا الصدد، حيث القانون القائم على الدين للحضارات الثلاث صاغ وعكس المعايير الاجتماعية على نطاق واسع. وفي الواقع، فإن واحدة من المشاكل الكبرى لمحاولة استيراد النظم القانونية الغربية الحديثة إلى مجتمعات لم توجد فيها هذه الأنظمة سابقاً تكمن في عدم التوافق بين القانون المستورد والمعايير الاجتماعية القائمة في المجتمع. وفي بعض الأحيان يمكن لاستيراد الأحكام القانونية أن يسرِّع عملية

(6) هارولد جي. بيرمان، **القانون والثورة: تشكيل التقليد القانوني الغربي**، كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، 1983.

التغيير الاجتماعي، كما حصل عندما فُرضت القوانين التي تطالب بحقوق مساواة المرأة في مجتمع يهيمن عليه الذكور. ولكن إذا كانت الفجوة بين القانون والقيم المُعاشة كبيرة جداً، فإن حكم القانون نفسه لن يستطيع الصمود.

كان التطور السياسي الأوروبي استثنائياً بمدى قوته، وثقافته القانونية السائدة التي ظهرت في أوروبا الغربية خلال العصور الوسطى قبل أن يكون هناك دول حديثة. إذ كان هناك في الواقع نوع من الثقافة القانونية العابرة للحدود الوطنية يدعمها القانون الكنسي للكنيسة الكاثوليكية، الذي حدَّ من قدرة بناة الدولة الحديثة الأوائل في إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، ودول غربية أخرى على مراكمة السلطة دون رقابة. وقلة فقط من الملوك المستبدين كانوا مستعدين صراحة لانتهاك ملكيات رعاياهم النخبويين وحقوقهم الشخصية دون شيء يقارب الإجراءات القانونية - على عكس بناة الدولة في الصين أو روسيا، الذين كان من الممكن لهم أن يتصرفوا بطريقة أكثر وحشية وتعسفاً. وقد كان لظهور القانون المشترك الموحَّد في إنجلترا، والذي كان بالأصل امتداداً لقانون محكمة الملك وتمَّ فرضه من قبل السلطة الملكية المركزية، دورٌ كبيرٌ في تشريع حقوق الملكية في مرحلة مبكرة جداً من تاريخ البلاد.

لم تكن أوروبا تختلف عن غيرها من المجتمعات من حيث أن حكم القانون الذي يحمي المواطنين من الإجراءات التعسفية للدولة نفسها كان قد طُبق بداية على الأقلية من الرعايا أصحاب الامتياز. فلنأخذ، على سبيل المثال، رسالة السيدة سيفينييه (Sévigné)، واحدة من رواد صالونات فرنسا المهمة في القرن السابع عشر،

والتي استشهد بها أليكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) في كتابه **الديمقراطية في أميركا** (*Democracy in America*). في هذه الرسالة، تصف سيفينييه كيف كان الجنود في منطقة بريتاني "Brittany" (فرنسا) يفرضون الضرائب الجديدة، يخرجون المسنين من الرجال والأطفال من منازلهم بحثاً عن أصول لمصادرتها. وكيف أن حوالي ستين من سكان البلدة كان سيتم شنقهم في اليوم التالي لعدم الدفع. وتقول سيفينييه في رسالتها: «إن العابث الذي بدأ بالرقص وسرقة الأوراق المختومة انتهى مقطَّعاً على العجلة؛ قُطِّع لأربع قطعٍ عُرضت في زوايا المدينة الأربع»[7].

من الواضح أن الدولة الفرنسية لم تكن تطبّق هذه العقوبات القاسية على السيدة سيفينييه ومن حولها، ولذلك فمن غير الصحيح القول بأنه لم يكن هناك حكم قانون في فرنسا القرن السابع عشر، إلا أن القانون لم يكن يعتبر العوام أشخاصاً شرعيين يحقّ لهم حقوق الأرستقراطيين ذاتها. وبالمثل، ففي الولايات المتحدة وفي زمن تأسيسها كان السود يُستعبَدون ويُعاملون كممتلكات بدلاً من مواطنين، وحتى البيض أنفسهم لم يعاملوا جميعاً بصورة متساوية - إذ حُرِمَ النساء والرجال البيض الذين ليس لديهم ممتلكات من التصويت. إن عملية التحول الديمقراطي، والتي هي عملية يتمّ فيها تطبيق حكم القانون على النخبة فقط، توسعت تدريجياً لتشمل كافة الأشخاص البالغين. ويستمر هذا النمط إلى يومنا هذا، حيث توسع

---

(7) أليكسيس دو توكفيل، **الديمقراطية في أميركا**، ترجمة وتحرير هارفي مانسفيلد وديلبا وينثروب، شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 2000، 2: 537.

حكم القانون النخبوي في جنوب أفريقيا في ظلِّ التميز العنصري ليطبَّق على غير البيض بعد تحول الدولة إلى الديمقراطية في عام 1992. إن توسيع حكم قانون نخبوي قائم أسهل بكثير من إيجاد قانون من نقطة الصفر.

إن حكم القانون، في كلٍّ من الهند والعالم الإسلامي، كما أوضحنا أعلاه، موجود بوضوح بقدر ما هو موجود في أوروبا المسيحية. وقد تم تجميع القانون وتنسيقه من قبل السلطات الدينية بدلاً من الدنيوية، وكان محمياً من قبل مؤسسة دينية مستقلة يديرها اختصاصيون، وتم قبوله كشيء له السيادة على إرادة الحكام الزمنيين. وتختلف تقاليد كلٍّ من الهندوسية والإسلامية عن التقاليد المسيحية في عدم تنظيم أو تجميع نصوص القوانين الدينية بشكل كامل مطلقاً، وفي أن سواء طبقة البراهمة أو العلماء المسلمين لم يعينوا أنفسهم أبداً في تسلسلات هرمية قوية ومتفردة[(8)]. إذ إن نصوص القوانين المعترف بها في الهندوسية والإسلام فُسِّرت من قبل مجموعة من الخبراء القانونيين المتدينين - البانديتاس "Panditas" والقديسيين "Qadis" على التوالي - الذين طبقوا الحوادث السابقة المماثلة على القضايا الجديدة.

أقنع العديد من الناس في الغرب أنفسهم بأن الفصل بين الكنيسة والدولة أمر جوهري نوعاً ما بالنسبة إلى المجتمع المسيحي غير أنه انحراف في ظلِّ الإسلام. وحقيقة الأمر أن التقاليد الدينية

---

(8) إن الاستثناء الوحيد لذلك كان التسلسل الهرمي للشيعة في بلاد فارس (إيران)، والذي كان أكثر شبهاً بالتسلسل الهرمي للكنيسة الكاثوليكية.

لكلا المجتمعين متشابهة أكثر منها مختلفة بهذا الصدد، وأن الدرجة الفعلية للفصل بين السلطة الدينية والدنيوية قد اعتمد إلى حدٍّ كبير على الظروف التاريخية. وقد انصهر «سيفا» الروحية والزمنية في شخص الكثير من الأمراء المسيحيين، بينما أصبحت سيادة الخلفاء والسلاطين غالباً واضحة المعالم كمؤسسات في العالم الإسلامي الناضج. وقد كان للعلماء "Ulama" - المتخصصون في الشريعة أو القانون الإسلامي - معاييرهم الخاصة ونظامهم، وكان على الحكام الزمنيين في الشرق الأوسط اللجوء إليهم من أجل العقوبات الدينية والشرعية. ولو كان العلماء بشكل عام أضعف في قدرتهم على كبح السلطة السياسية مما كانت عليه الكنائس الأوروبية، لكانت نتائج العقيدة أقل من الترتيبات المؤسساتية للبابوية القيصرية التي وجدت في العديد من بلاد المسلمين.

الانتقال إلى الحداثة

تقوض حكم القانون المستند إلى أساس ديني في المناطق الثلاث كافة - أوروبا، الهند والشرق الأوسط - وتم استبداله خلال فترة الانتقال إلى الحداثة من القرن الثامن عشر فصاعداً. ففي أوروبا، كان هذا الأمر نتيجة عملية دستورية داخلية، حيث قوَّض الإصلاح من سلطة الكنيسة الكاثوليكية وأدَّت أفكار التنوير العلماني لإضعاف الاعتقاد بالدين على هذا النحو، وبدأت نظريات جديدة للسيادة، ترتكز على سلطة الملك، الأمة أو الشعب، تحلّ محل سيادة الله كأساس للشرعية القانونية. وكما أشار العديد من المراقبين، فإن حكم القانون في الغرب قد سبق الديمقراطية الحديثة

بعدة قرون، ولذا كان من الممكن أن يكون هناك ريتشتستات "Rechtsstaat" (حكم قانون الدولة أو الدولة الدستورية) في بروسيا القرن الثامن عشر التي كبحت جماح السلطة التنفيذية جيداً قبل الإقرار بمبدأ السيادة الشعبية. ولكن، وبحلول القرن التاسع عشر، اكتسبت فكرة الديمقراطية شرعية في كل مكان، وأصبح يُنظر إلى القانون، وعلى نحو متزايد، بأنه التشريع الوضعي للمجتمع الديمقراطي. وأصبحت الأعراف المتولدة من حكم القانون بذلك الوقت متأصلة بعمق في المجتمع الغربي؛ الفكرة القائلة بأن الحياة المتحضِّرة تتزامن مع القانون، وجود مؤسسات قانونية كبيرة ومستقلة، واحتياجات الاقتصاد الرأسمالي المزدهر، كل ذلك أدى إلى تعزيز حكم القانون حتى مع تغير أسسه الشرعية.

ولم يكن الأمر نفسه، للأسف، صحيحاً بالنسبة إلى المجتمعات الأخرى التي يحكمها القانون في الهند والشرق الأوسط. فهناك، أدى الاتصال مع الغرب إلى تقويض سلطة المؤسسات الدينية التقليدية والتي كان يراها الكثيرون كعلامة من علامات التخلف، إذ قامت السلطات البريطانية بإلغاء نظام البانديتاس "Panditas" الهندي تماماً في الستينيات من القرن التاسع عشر في محاولة لإحياء ما كانوا يعتقدونه قانوناً هندوسياً "Hindu law" أصيلاً، والذي فسح الطريق عموماً أمام القانون الأوروبي المستورد بحلول القرن العشرين[9]. وفي الشرق الأوسط، أضعف العثمانيون من مكانة علمائهم مع

(9) جي. دنكان ام. ديريت، تاريخ القانون الهندي (دهارماساسترا Dharmasastra)، ليدن، هولندا: إي. جي. بريل، 1973.

جهود مماثلة في أواخر القرن التاسع عشر لجمع الشريعة وتنسيقها، لتصبح مجرد نظام من الأنظمة القانونية العديدة. وبعد نشوء الجمهورية التركية في العشرينيات من القرن العشرين، تم استبدال المؤسسة القانونية الإسلامية بكاملها بالقانون المدني الأوروبي.

كانت جمهورية الهند المستقلة التي تأسست في العام 1947 ديمقراطية ليبرالية، وقد نقلت التقاليد القانونية إلى حاكم الهند البريطاني (الراج) "British Raj"، وسعَت بالفعل إلى إعادة تأسيس التعاليم الناقصة للقانون الهندوسي في الأحوال الشخصية. وكان تحقيق الأمور بنجاح أقل بكثير في العالم العربي، إذ إن الملوك التقليديين الذين عُيِّنوا في مناصبهم من قبل سلطات الاستعمار البريطانية والفرنسية في أماكن مثل مصر، ليبيا، سوريا والعراق، سرعان ما تم استبدالهم بالقادة الوطنيين العلمانيين الذين شرعوا بمركزة السلطة بأيدي أعضاء السلطة التنفيذية الأقوياء الذين لم يكن يحدّ من سلطتهم لا الهيئات التشريعية ولا المحاكم. كما تمّ إلغاء الدور التقليدي للعلماء في هذه الأنظمة كلها عملياً واستبدل بقانون «محدَث» ينبثق من السلطة التنفيذية فحسب. والاستثناء الوحيد لذلك كان المملكة العربية السعودية، التي لم تكن مستعمرة، واستطاعت الحفاظ على نظام حكم يوازن بين المؤسسة الدينية الوهابية والسلطات التنفيذية. إن العديد من أنظمة الحكم التي تحكمها السلطة التنفيذية تحولت إلى دكتاتوريات قمعية فشلت في تقديم أي من النمو الاقتصادي أو الحرية الشخصية لشعوبها.

يقول الباحث القانوني نوح فيلدمان (Noah Feldman) إن نشوء الحركة الإسلاموية في أوائل القرن الحادي والعشرين والمطالبة

الواسعة الانتشار بالعودة إلى الشريعة في أنحاء العالم العربي تعكس استياءً خطيراً من أنظمة الحكم المعاصرة الفاشية والخارجة عن القانون في المنطقة، وحنيناً إلى الزمن الذي ربما كانت فيه السلطة التنفيذية مقيدة باحترام حقيقي للقانون. ويناقش فيلدمان بأنه لا ينبغي النظر إلى المطالبة بالشريعة على أنها ببساطة عودة رجعية بالزمن إلى عصور الإسلام الوسطى، أو رغبة بفرض عقوبات قاسية على النمط الطالباني، بل على العكس، ينبغي النظر إليها على أنها انعكاس للرغبة في نظام حكم أكثر توازناً، تكونِ السلطة السياسية فيه مستعدة للعيش ضمن قواعد قانونية متوقّعة[10]. إن المطالبة المتكررة بـ «العدالة»، والتي تجسَّدت بأسماء العديد من الأحزاب الإسلاموية، لا تعكس كثيراً المطالبة بالمساواة الاجتماعية بقدر ما تعكس المطالبة بالمساواة في المعاملة في ظلِّ القانون. إن الدول الحديثة القوية التي لم تُطبَع بحكم القانون أو المساءلة تنجح ببساطة بأن تكون من أكثر الأنظمة الاستبدادية كمالاً.

ومع ذلك، فإن إمكانية توصل الإسلامويين المعاصرين لنظام حكم ديمقراطي مقيد بحكم القانون مسألة حساسة؛ إذ إن تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد ثورة عام 1979 ليست مشجِّعة. وقد كان من الممكن لدستور الجمهورية الإسلامية عام 1979 أن يكون أساساً لدولة معتدلة وديمقراطية يحكمها القانون، إلا أنها سمحت بانتخابات رئاسية وتشريعية مقيدة بقرارات المرشد الأعلى

(10) نوح فيلدمان، **سقوط وصعود الدولة الإسلامية**، برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2008، ص 111-117.

غير المنتخب ومجلس صيانة الدستور المؤلف من كبار رجال الدين الذين هم ممثلو الله من البشر. ولا يُعتبر هذا النمط من التنظيمات، بحدِّ ذاته، نمطاً من «القرون الوسطى» أو ما قبل الحديثة، ولو تمّ تحديد دور المرشد الأعلى ومجلس الوصاية بدور يماثل فقط دور كبار العلماء التقليديين بصلاحيات تشبه صلاحيات المحكمة العليا بإعلان القوانين التي يصدرها مجلس الشورى المنتخب ديمقراطياً (البرلمان) غير الإسلامي، لكان بإمكانهم الادّعاء بشكل معقول ظاهرياً بأنهم شكل محدَّث من حكم القانون الإسلامي التقليدي.

وللأسف، فإن دستور عام 1979 لم يعطِ المرشد الأعلى الصلاحيات القضائية فحسب، بل الصلاحيات التنفيذية الأساسية أيضاً (في المادة 8، البنود 107-12). وكما دستور أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) الإمبراطوري الألماني أو دستور ميجي في اليابان (Meiji Japan) الذي صيغ على غراره، اقتطع الدستور الإيراني مجالاً مخصصاً للصلاحيات التنفيذية أعطي ليس للإمبراطور هنا، ولكن للمرشد الأعلى. فقد كان للمرشد الأعلى سيطرة على الحرس الثوري الإسلامي وقوات الباسيج "Basij" شبه العسكرية، وكان قادراً على التدخل بفاعلية لحرمان المرشحين من الترشح للمناصب الانتخابية، والتلاعب بالانتخابات للتوصل إلى نتائج مواتية[11]. وكما في اليابان وألمانيا، فإن السلطات التنفيذية هذه فاسدة، وأدَّت إلى زيادة السيطرة على جماعة المثقفين والأدباء

(11) شاؤول بخاش، عهد آيات الله: إيران والثورة الإسلامية، نيويورك: الكتب الأساسية (بيسك بوكس)، 1984.

"Clerisy" من قبل القوات المسلحة بدلاً من العلاقة العكسية التي حدَّدها الدستور. وبالتالي، فقد فَقَدَ التسلسل الهرمي لرجال الدين في إيران، الأكثر تنظيماً من أي شيء آخر في العالم السُّني، وظيفته القضائية وحوَّل إيران إلى دكتاتورية ثيوقراطية/ دينية حقيقية تقوم بشكل روتيني بسَجن وقَتل خصومها دون اعتبار للقانون.

رسم بعض المعاني المتضمنة

ينطوي هذا الاستطراد التاريخي في أصول حكم القانون على نتائج معينة حول الطريقة التي يمكن أن يعزّز بها حكم القانون في المستقبل. تتعلق النتيجة الأولى بالتسلسل أو التعاقب؛ فتاريخياً، ظهر حكم القانون بداية بين النخب، وكان وسيلة لتنظيم الصراع بين الأغنياء وذوي النفوذ ضمن المجتمع. واليوم، يعتقد المجتمع الدولي بأنّ أي برنامج تنمية يحتاج إلى أن يطبق عالمياً، إذا ما كان سيطبّق على الإطلاق؛ إذ إن برنامجاً يتناسب فقط مع العاصمة أو مع أصحاب الامتياز يُعتبر فشلاً. ولكن الموارد شحيحة، فمن الناحية التقنية البحتة، تعتبر الأنظمة القانونية من أكثر الأنظمة الحكومية صعوبة وتكلفة لإنشائها، فهي تحتاج إلى بنية تحتية ضخمة، وتتطلب كلاً من رأس المال البشري ورأس المال المادي. وتشير التجارب التاريخية للقانون إلى أنّ المزيد من البرامج المستهدفة قد تضع سوابق مهمة من شأنها أن تؤتي ثمارها في نهاية الأمر بينما يطور المجتمع القدرة على نشرها على نطاق أوسع. وقد يكون هناك بدائل أقل كلفة تستند إلى الأحكام العرفية أو الهجينة التي يمكن أن تنجح أكثر في الوقت الراهن.

وتتعلق النتيجة الثانية بالحاجة إلى أن يستند القانون معيارياً إلى قيم المجتمع المعني. ولأننا الآن في الغرب نعرّف القانون بمصطلحات وضعية وإجرائية بحتة، فإننا نميل إلى تعزيز البنية الإجرائية الواضحة للقانون كما هي قائمة في الدول المتقدمة - أشياء مثل المصطلحات القانونية الرسمية، قوائم الدعاوى المؤتمتة، نقابات المحامين، قاعات المحكمة المؤهلة، وما يشبه ذلك[12]. ونميل إلى أن نكون أقل اهتماماً حول ما إذا كانت القوانين المستوردة تضطلع فعلاً باحترام الناس في المجتمع. إن استخدام النماذج الأجنبية لا يهمّ كثيراً عند التعامل مع أشياء كالقوانين التجارية، ولكن في قضايا الأحوال الشخصية، قانون الأسرة، الميراث، ومثل ذلك يمكن أن يكون أكثر إشكالية. وتحيد العديد من الديمقراطيات الناجحة مثل إسرائيل والهند عن الممارسة القانونية الليبرالية الحديثة من خلال استيعاب الأحكام المستندة إلى أساس ديني للحصول على موافقة ودعم المجتمعات المعنية. سوف نواجه هذه المسألة مباشرة في حال، وعند، تحول الشرق الأوسط العربي أو إيران إلى نظام ديمقراطي حقاً. ويرغب الليبراليون الغربيون (مثلي أنا شخصياً) أن يشهدوا شيئين منفصلين: **الأول**، أن يكون القانون بمثابة كابح للسلطة التنفيذية التعسفية، **والثاني** أن يتوافق محتوى القانون مع قيمنا الثقافية (على سبيل المثال، منزلة قضائية مساوية بالكامل للنساء). وينبغي علينا بالتأكيد أن نعزز الأول، ولكن هل

---

(12) من أجل لمحة عامة ونقد حول جهود تعزيز حكم القانون المعاصر، انظر توماس كاروثيرز، **تعزيز حكم القانون في الخارج: بحث حول المعرفة**، واشنطن العاصمة، منحة كارنيغي (كارنيغي اندومينت، 2006).

يجب علينا أيضاً أن نعزز الأخير إذا ما كان تأثيره سيضعف احترام القانون على هذا النحو؟ هل من الأفضل أن نمضي تدريجياً في بناء المؤسسات القانونية الفاعلة، حتى إن وجدنا أن محتوى القانون لا يروق لنا؟

إنها ليست مسألة يمكن الإجابة عنها بصورة مجرَّدة، لأنه لا يمكننا أن نعرف أبداً ماهية الآراء الاجتماعية الأساسية المُجْمَع عليها في المجتمعات التي تمرّ بمرحلة تحول ديمقراطي. فقد ادعت النسبة الأكبر من المحتجين الذين اعترضوا على نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2009 في إيران، وكذلك مرشحهم مير حسين موسوي (Hossein Musavi)، أنهم لم يرغبوا في إضعاف مكانة الجمهورية الإسلامية، بل في جعلها ترقى إلى مستوى وعودها الديمقراطية فحسب. هل سيسقط نظام الملالي العسكري؟ وهل يرغب الإيرانيون بحكم قانون محدد بالشريعة أم بنظام قانوني علماني حديث، كذلك الذي نصه الدستور الإيراني الليبرالي لعام 1906؟ إنه لمن المؤكد تقريباً أن الانقسامات حول هذا الموضوع ستظهر بين المعارضين عند حدوث الانتقال. إن استقرار حكم القانون المستقبلي يعتمد على أي نسخة من القانون ستعكس أكثر قيم المجتمع بشكل حقيقي؛ فإذا تبيَّن أن الإيرانيين محافظون ويريدون الشريعة، عندها سيكون على مشجعي الديمقراطية الخارجية أن يقرروا ما إذا كانوا يقدِّرون حكم القانون بحد ذاته، أم القانون الذي يعكس قيمهم الخاصة فحسب.

وفي ما يتعلق بجدول أعمال البحوث المستقبلية، فإننا نحتاج إلى دراسة التحولات إلى حكم القانون في إطار مقارن أكثر صرامة. يمتلك كل مجتمع قروسطي غير غربي مزيجاً معيناً من القوانين

العرفية والرسمية التي اصطدمت لاحقاً بالمؤسسات والمعايير القانونية الغربية الحديثة. وما زلنا نتعلم القانون الاستعماري وكيفية تطبيقه، وكذلك المدى الذي وصل إليه المضي في تنفيذ الإطار الاستعماري في الأنظمة القانونية ما بعد الاستقلال. والأمر ذو الأهمية الخاصة هو المجتمعات التي نجحت في تكييف القانون الغربي مع تقاليدها الثقافية. ففي اليابان، مثلاً، هناك عدد من المحامين لكل فرد أقل بكثير من عددهم في الولايات المتحدة، ومستوى أقل بكثير من الدعاوى، إذ إن الحكومة اليابانية قررت في مرحلة معينة أن تدفع بالدعاوى إلى نظام تحكيم أقل كلفة. ومع ذلك، فإنه من غير الواضح إن كان حكم القانون في اليابان أضعف بأي شكل ممّا هو عليه في الولايات المتحدة.

إن معرفةً أفضل بالتحولات إلى حكم القانون يجب أن تجعل من مشجعي الانتقال إلى حكم القانون أكثر تواضعاً حول ما يمكن أن يتوقعوا تحقيقه. فإن الأنظمة القانونية الفعالة لم تظهر تلقائياً لمجرد أنه كان هناك حاجة اقتصادية ملحة لها، كما أشار بعض الاقتصاديين[13]، بل على العكس، فإن القانون قد تطور «بشكل خارجي» (كما يقول خبير اقتصادي) - أي لأسباب خارجة عن النظام الاقتصادي، مثل المعتقدات الدينية. وعلاوة على ذلك، فإن نمط التنمية الغربي الأوروبي كان نمطاً وُجِد فيه حكم القانون قبل أن يحاول أحد بناء دولة حديثة قوية، وبالنتيجة، فقد منع القانون ظهور

---

(13) دوغلاس سي. نورث، **المؤسسات، التغيير المؤسساتي، والأداء الاقتصادي**، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 1990.

الأشكال الأكثر استبدادية للدول القوية في المقام الأول. ويجب أن نعترف لأنفسنا بأنه لدينا تجربة تاريخية ضئيلة جداً في إنشاء حكم القانون بنجاح في مجتمعات يتم فيها عكس هذا النمط وتتقدم فيها الدولة على القانون. وقد تعلم الغرباء الكثير عن تعزيز الديمقراطية على مدى العشرين سنة الماضية، وأصبح لديهم قدرة كبيرة للمساعدة في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها. ويبقى أن نرى إذا ما كان هناك شيء مشابه نوعاً ما يمكن أن يحدث في ما يتعلق بحكم القانون.

النظام السياسي في مصر بعد الثورة

بعد أن خلت جعبة الأكاديميين السياسيين من أي شيء يمكن أن يقدموه لصانعي القرار السياسي، بقي هناك كتاب وحيد يمكنه ذلك؛ لارتباطه بالأحداث التي تحصل حالياً في تونس، ومصر ودول الشرق الأخرى: كتاب **النظام السياسي ودوره في تغيير المجتمعات** (*Political Order in Changing Societies*) لكاتبه هنتنغتون (Samuel Huntington)، نُشِرَ هذا الكتابِ أول مرة قبل 40 سنة تقريباً[1]، كان هنتنغتون أحد آخر العلماء الاجتماعيين الذين حاولوا فهم الرابط بين التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بطريقة شاملة ومقارنة، والآن يعتبر ضَعف الجهود التابعة لحفظ وتطوير هذا المنظور الواسع أحد الأسباب في وجود صعوبات ذهنية وسياسية في مجاراة التغيرات في عالمنا الحديث.

بعد أن درس هنتنغتون حالة عدم الاستقرار السياسي الموجود بمراحل متقدمة لدى دول العالم النامي في الخمسينيات والستينيات، لاحظ العالم الأميركي أن التنمية المتزايدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي غالباً ما تؤدي إلى انقلابات، أو ثورات، أو استيلاء

(1) Huntington, *Political Order in Changing Societies: With a New Foreword by Francis Fukuyama* (Yale University Press, 2006).

عسكري، عوضاً عن أن تقود إلى انتقال سلسٍ نحو حكومة حديثة ديمقراطية؛ السبب وراء ذلك - كما أشار هنتنغتون - يتمكن في الفجوة التي ظهرت بين آمال وتطلعات الشعب وبين النظام السياسي القائم الذي لم يوفر لهم الميكانيكية المؤسسية المطلوبة للمشاركة السياسية. وربما أضاف أن مثل هذه الأنظمة المؤسسية تكون فريسة سهلة للرأسمالية، وبالتالي تفشل في توفير فرص عمل ودخل مناسب للطبقة الوسطى المتعلمة. وفي ما يتعلق بالهجمات ضد النظام السياسي القائم قال هنتنغتون إنه من النادر أن يقود هذه الهجمات والاحتجاجات الطبقة الأكثر فقراً بين الشعب، بل يقودها أشخاص متزايدون من الطبقة الوسطى المتعلمة، الذي يكونون محبطين من قلة الفرص السياسية والاقتصادية - وقام العالم (أليكسس دو توكفيل) بملاحظة هذه الظاهرة في تحليله المتقن لجذور الثورة الفرنسية، ثم تمّ إحياء هذه النظرية في الستينيات من طريق العالم جيمس ديفز المعروف باسم «جي- كيرف» في كتابه **نظرية الثورة**[(2)].

ما ظهر في الأشهر الأخيرة في كلٍّ من مصر وتونس أمر مشابه لهذه العملية الهنتنغتونية (نسبة إلى هنتنغتون)، في كلتا الحالتين لم يقُد المحتجين ضد الحكومة أشخاص فقراء من الشعب أو من حركات سرية إسلامية، بل قادهم أشخاص من الطبقة الوسطى المتعلمة اعتادوا على التواصل معاً على الفيسبوك وتويتر. ولم يكن من محض الصدفة أن يكون شخص مثل وائل غنيم الذي يعمل

(2) Davies, "Towards a Theory of Revolution", *American Sociological Review*, Vol. 27 (1962).

لموقع غوغل كرئيس للتسويق في مصر رمزاً وقائداً لمصر الجديدة، لقد تمحورت شكوى المحتجين حول امتناع كل من نظام مبارك وبن علي عن إفساح المجال لهم للمشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى فشلهم في توفير وظائف تتلائم مع حالتهم الاجتماعية. وشارك في ما بعد في هذه الاحتجاجات كيانات اجتماعية أخرى: تجار اتحاديون، إسلاميون، ريفيون، وبشكل عام أي شخص آخر غير سعيد بسبب النظام القديم، لكن القوة السائدة في هذه الاحتجاجات بقيت الجزء الأكثر تحضراً في كل من المجتمع التونسي والمصري.

خلقَ نقص المؤسسات في المجتمعات، والذي من الممكن أن يلائم المسؤولين الاجتماعيين الجدد، حالة أسماها هنتنغتون «سيادة المجتمع بالقوة» "Praetorianism"، عندما تصبح المشاركة السياسية عبارة عن إضرابات، ومظاهرات، واحتجاجات، وعنف. وفي مثل هذه الظروف تستولي القوة العسكرية على السلطة لأنها تكون الجهة المنظمة الوحيدة في المجتمع القادرة على إدارة حكومة. حاكم الجمهورية المصرية الأولى جمال عبد الناصر استطاع الوصول إلى السلطة بطريقة مطابقة لذلك تماماً في حزيران/ يونيو لعام 1952، عندما قامت حركته «الضباط الأحرار» بتمثيل الطبقة الوسطى المتعلمة. المحزن في مصر الحديثة أنه لم يكن هناك أي تنمية سياسية معبرة ذات معنى في أكثر من نصف قرن، وبكلمات هنتنغتون: ازدهار أي مؤسسات حديثة من شأنها استيعاب مشاركة المواطنين بسلام.

أما عن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية فقد تقدمت بين عامي 1990-2010 حيث إن مؤشر التنمية الإنسانية التونسي (مقياس أو

طريقة مكونة من المعايير الآتية: الصحة، والتعليم، والدخل، أنشأتها الأمم المتحدة) رصد زيادة مقدارها 30%، بينما رصد المؤشر ذاته في مصر 28%. وكلا البلدين أخرج عشرات الآلاف من الخريجين الجامعيين دون مستقبل معروف وتوزيع دخل غير متوازن بينما ذهبت حصة غير متكافئة من الأرباح الناتجة من النمو إلى مجموعة صغيرة من السياسيين المرتبطين معاً داخلياً، لذا فإن تحليل هنتنغتون لفترتي الخمسينيات والستينيات بقي بشكل غريب ذو صلة لما يحدث اليوم.

تطرَّق هنتنغتون إلى النظام السياسي أيضاً حيث ذكر نقطة أشمل عن سير عملية التنمية ذاتها. ويحثّ إلقاء نظرة على أهمية الدراسة في كتابه ومقارنتها مع نظرية التحديث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي انبثقت تباعاً عن نظريات اجتماعية أوروبية في القرن التاسع عشر وضعها أكاديميون أوروبيون مثل إدوارد شيلز، وتالكوت بارسونز، ووالت روستو. وتكلمت نظرية التحديث الأميركية عن أن التنمية وقتها كانت عملية واحدة مبعثرة وغير متلاحمة. أما عن التنمية الاقتصادية التي غيرت العلاقات الاجتماعية مثل انهيار المجموعات الأسرية الممتدة وتزايد الحس الفردي، ومستويات تعليمية أعلى وأكثر شمولاً، وتحولات معيارية نحو قيم مثل «الإنجاز» والعقلانية والعلمانية ونمو المؤسسات السياسية الديمقراطية، كل النقاط المذكورة أصبحت تمثل وحدة متكاملة مترابطة.

لقد استطاع هنتنغتون من خلال إشارته إلى أن الأشياء الجيدة التي جاءت بها الحداثة لم تتماشَ بالضرورة بعضها مع بعض ممّا لعب دوراً في نسخ وقتل نظرية التحديث. لقد قال هنتنغتون إن عملية التنمية السياسية كانت منفصلة عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية،

وكان يجب فهم ذلك في ضوء مصطلحاته الخاصة. الخلاصة المستفادة من وجهة النظر هذه بدت وقتها مخالفة للمنطق بدرجة كبيرة: فمن دون تنمية سياسية ستقود مظاهر التحديث إلى نتائج سيئة حيث إنها قد تقود إلى الجور والظلم، وحرب أهلية، وكمية هائلة من العنف.

كان هناك أسباب أخرى وراء السمعة السيئة لنظرية التحديث الغربية بحلول السبعينيات، فلقد اعتبرت أنها أوروبية بدرجة مبالغ فيها، وفي الواقع أميركية لدرجة أنها اعتبرت المجتمع الأميركي في أوج الحداثة. وفشلت في إدراك وجود إمكانية لوجود طرق أخرى نحو الحداثة قد تبدو مختلفة جداً عن تلك التي اتخذتها بريطانيا وأميركا، ويمكن لبلدان أخرى مثل الصين واليابان أن تتخذ تلك الطرق المختلفة. ولكن حتى لو وافق أحد ما على أن أعلى نقطة في التنمية ستكون أحد أشكال الديمقراطية الحرة الصناعية، أكد هنتنغتون أن الوصول إلى الوجهة والحدّ المرغوب فيه من الحداثة والديمقراطية كان أكثر صعوبة وتعقيداً ممّا اعتقده أصحاب نظرية التحديث.

النقطة الرئيسة في النصائح السياسية التي كوَّنت أعمال هنتنغتون كانت مبدأ «انتقال السلطة»: إذا كان هناك أنظمة سياسية منفتحة نحو فكرة الخصام الديمقراطي في وقت مبكر جداً، أي قبل تطور الأحزاب السياسية، واتحاد العمال، والنقابات المهنية، والمنظمات الأخرى التي تؤسس للمشاركة السياسية، فإن النتيجة قد تكون فوضوية. وأضاف العالم الأميركي: الأنظمة التسلطية التي تحافظ على النظام العام، وتقوي النمو الاقتصادي، قد تشرف على عملية

توزيع المؤسسات في المجتمع بشكل تدريجي أكثر، ولن تتحول إلى الديمقراطية إلا إذا ضمنت للمواطنين المشاركة السياسية الواسعة بسلام، هذا الشكل من التسلسل الذي يكون فيه النمو الاقتصادي قبل الانفتاح الديمقراطي هي الطريقة التي اتبعتها دول آسيا مثل جنوب كوريا وتايوان، اللذين تحولا إلى الديمقراطية في أواخر الثمانينيات بعد أن قامت الأنظمة فيها بتحويل نفسها إلى مركز قوة مؤسسي. فريد زكريا أحد طلاب هنتنغتون السابقين فضل هذا النوع من التحول بالإضافة إلى العديد من الحكومات المتسلطة، الذي فضلوا فكرة النمو الاقتصادي على المشاركة الديمقراطية [3] «سوف نعود لاحقاً إلى كيفية عمل هذه الطرق في الشرق الأوسط».

صوامع التطورات

هذا العمل - كما أعمال هنتنغتون الأخرى - كان مهماً ومثيراً للانتباه، فهو يعبر عن أفكار إبداعية ومبتكرة تتعلق بالتنمية، هذا الموضوع الذي يمثل حقلاً أكاديمياً تمَّ تجزئته بشكل كبير، وسيطر عليه الاقتصاديون، وكان هناك قليل من العلماء الذي بحثوا في فهم التنمية كعملية مترابطة مع أجزاءه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الأخرى. حيث إن المختصين بالتنمية من الاقتصاديين نظروا في المقام الأول إلى العوامل الاقتصادية مثل رأس المال، والعمل، والتكنولوجيا كمصادر للنمو الاقتصادي، ولم يفكروا في

---

(3) Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (W. W. Norton, 2003); see also Zakaria, "A Conversation with Lee Kuan Yew", *Foreign Affairs* (March/April 1994).

عواقب النمو على السياسة أو علاقة المؤسسات السياسية بالنمو. افترض نموذج هارود -دومار للنمو الذي ساد في الخمسينيات أن الدول التي عانت من بطء أو نقص في النمو عانت بسبب افتقارهم لرأس المال في المقام الأول، ممّا دفع منظمات عالمية مثل البنك الدولي إلى مساعدتهم على البدء بضخ رؤوس أموال ضخمة للبنى التحتية البشرية. ولكن هذا لم يكن جيداً دائماً، فمثلاً أصابت مصانع الصلب والأحذية في شمال أفريقيا حالة خمول بسبب الفساد والافتقار إلى رؤوس الأموال التنظيمية ممّا قادهم بشكل منطقي نحو الفشل.

وبدورهم، فقد تقلّصت طموحات العلماء السياسيين من نمط السيادة في نظرية هنتنغتون، وركزوا بشكل رئيس على ظاهرة سياسية. فبدءاً من عام 1980 كان هناك اهتمام متزايد في مشكلة التحول من وإلى الديمقراطية، من خلال التحول الديمقراطي في إسبانيا، والبرتغال، وفي معظم دول أميركا اللاتينية، هذا الأمر تحديداً أصبح قضية ملحّة. حيث إنها مثلت إحياء للاهتمام بالعلاقة بين التنمية والديمقراطية، لكنها لم تقُد أبداً إلى إجماع واضح في العلاقات السببية التي تربط بين الظاهرتين السياسيتين.

لقد تزامن الاهتمام الأكاديمي في الانتقال السياسي مع بداية ازدهار الديمقراطية كنظام بارز يتمّ العمل به حول العالم، سواء في الولايات المتحدة أو في الأنظمة الديمقراطية حول العالم، فقد بدأت الفكرة في السبعينيات بعد أن لعبت المؤسسات المرتبطة بالأحزاب السياسية الألمانية دوراً مفتاحياً في دفع محاولة مدّ شيوعي داخل البرتغال، لتمهّد الطريق نحو الانتقال إلى الديمقراطية في البرتغال،

وشهدت الثمانينيات تأسيس الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهي مؤسسة تمّول من أموال الضرائب، لكنها في الوقت نفسه مؤسسة شبه مستقلة، والهدف منها هو دعم المجموعات الديمقراطية حول العالم. ويعتبر تمويل نقابة العمال البولندية للتكافل قبل انهيار الشيوعية أحد نجاحات الصندوق المبكرة. وفي التسعينيات قامت العديد من المنظمات العالمية ذات القدرة على مراقبة الانتخابات والإشراف عليها، وتمويل فرع الديمقراطية والحكم للتنمية الدولية التابع للوكالة الأميركية بما يقارب 1,5 بليون دولار سنوياً.

وشهدت نهاية التسعينيات نوعاً من الاتفاق لدى العلماء السياسيين والاقتصاديين. ومن هذا الالتقاء استطاع الاقتصادي دوغلاس نورث مع مدرسة «المؤسسات الاقتصادية الجديدة» إيجاد نوع من الوعي لدى العلماء الاقتصادين في ما يتعلق بأهمية المؤسسات السياسية - تحديداً المختصّ منها بحقوق الملكية - لعملية النمو الاقتصادي. وسعى الاقتصاديون وراء كسر المتغيرات السياسية، واللجوء إلى سلطة وحيدة ثابتة تناسب آراءهم.

كرئيس للبنك الدولي ركّز جيمس وولفينسون على العودة مرة أخرى إلى الطُرق متعددة الاختصاصات في التنمية، وولفينسون - الذي شغل منصب الرئاسة في البنك الدولي من عام 1995 إلى عام 2004[4] وألقى وولفنيستن الضوء على هذه النقطة في خطابه

---

(4) For a description of the Wolfenson presidency, see Sebastian Mallaby, *The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crises, and the Wealth and Poverty of Nations* (Penguin Press, 2004).

«سرطان الفساد» طالباً من المؤسسات أخذ القضايا السياسية مثل الفساد والحكم الصالح بجدية أكبر من الآن فصاعداً، وأبدى كتاب التنمية العالمية لعام 1997 **الدولة في عالم متغير** انفصالاً عقلانياً عن إجماع واشنطن الذي تطرَّق للسياسة الاقتصادية، وإقرار تخفيض للعمالة، وإنشاء فرع جديد للبنك يختص في إصلاح القطاعات العامة في الدول النامية. وأكدت هذه التغييرات أن السياسيين كانوا مكوّناً أساسياً في التنمية، وأن الدولة لم تكن ببساطة عائقاً في وجه النمو، بل معزّزاً أساسياً له، وبشكل متزايد، شهدت الوكالات المانحة ازدهار الديمقراطية واعتبارها وسيلة للمحاربة ضد الفساد.

ولكن مع ذلك، فإن هذه الدرجة من التوافق التي ذُكِرَت مسبقاً، لا يجب أن تعتم الضوء عن الانحياز الموجود نوعاً ما في مجال التنمية. فبينما يثرثر الكثيرون عن أهمية المؤسسات، ما زال معظم الاقتصاديين والعاملين في مجال التنمية يرون السياسة في أفضل الأحوال عائقاً في وجه العمل الفعلي في سبيل التنمية، والتي هي - برأيهم - زيادة في الدخل، والصحة، والتعليم وما إلى ذلك. ولا يرون السياسة كشيء مستقل ضمن استراتيجيات التنمية. (الاقتصادي الهندي أمارتيا سن يمثل استثناءً مهماً لهذا التعميم) وبالمقابل تعطي وكالات الدعوة إلى الديمقراطية - بدورها - حيزاً صغيراً من وقتها للبحث في النمو الاقتصادي، والسياسة الاجتماعية، أو الصحة العامة، وترى وكالات الدعوة إلى الديمقراطية -بالمقابل أيضاً - هذه الأشياء أوراقاً لدى الأنظمة التسلطية لشراء الشعوب ومنع الديمقراطية.

أدى التشوش الذهني الذي يحيط بالتنمية إلى سياسات متجزئة

عديدة سواء في الولايات المتحدة أو في المجتمع الدولي، هذه السياسات قد تقود إلى أهداف عكسية أو متناقضة في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال استطاعت الأنظمة المتسلطة أو شبه المتسلطة في أثيوبيا أن تساعد أصدقاءها دون مشاكل على مدار العقد الماضي، وذلك لعملهم المستمر في الترويج لأهدافهم الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية. وفي الوقت نفسه فإن المجموعات الداعية للديمقراطية كانت منتَقَداً شديداً لهم ودعمت الجهات المعارضة والمنظمات الشعبية في المجتمع التي تسعى وراء وضع حدّ لسلطتهم ومحاسبتهم. ومن دون شك فإن وكالات الغوث لا تضع ضمن أهدافها أن تعرض الحكومة لمحاسبة أشد من هذه على هذه التصرفات، وأيضاً فإن الروابط الداعمة للديمقراطية لا تحارب الأوبئة القاتلة مثل الإيدز، والملاريا، ومع كل ذلك ليس هناك أحد يقوم بأخذ نظرة عامة ويبدأ بالبحث، فمثلاً لا تساعد برامج الغوث القائمة النظام على البقاء في السلطة أو تقوم بعكس ذلك.

تقدّم لنا مصر مثالاً جيداً على هذه الحالة المحددة من التفكُّك في السلطة. فبالرغم من أن مصر من أكثر الدول المستفيدة من المساعدات الأميركية، فمن الصعب أن نقول بأن الولايات المتحدة كانت تسعى وراء أي أهداف تنموية هناك بغض النظر عن نوعها. وإنما كان اهتمام الولايات المتحدة الأميركية في الاستقرار. ومع استمرار رنين الخطابات الشجاعة في أرجاء القاهرة عن الديمقراطية لكلٍّ من كونداليسا رايس وباراك أوباما، تراجعت الولايات المتحدة عن المساعدة في جعل وتيرة الإصلاح الديمقراطي أسرع في مصر، تحديداً بعد فوز حماس في الانتخابات في غزة عام 2006، رغم

ذلك ما زالت برامج الغوث الاقتصادية الأميركية ذات فعالية داخل قطاعَي التعليم والسياسات الاقتصادية في مصر. فهل اتخذ مديرو برنامج الغوث آراء هنتنغتون منظوراً لهم بحيث إن مساعداتهم صمّمت خفية لتعمل على تكبير هوة متوقعة وإسقاط شرعية مبارك؟ ستكون هذه استراتيجية ذكية، لكن لا يوجد مثيل لهذا الذكاء، كان ذلك مجرد مثال على برامج مساعدات مجزأة تفعل الشيء نفسه في جهل آثار الترابط بين السياسة والاقتصاد.

ما الذي يتوجب علينا فعله؟

الأفكار تفوق الأفعال في الأهمية. قبل أن نأمل أن نكوّن مجموعة متماسكة من السياسات نحو مصر أو أي مكان آخر، علينا أن نفهم التنمية بشكل أفضل؛ والتي تتمثل في الطريق نحو التغيير في الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع وبالوقت نفسه سوف تشكّل مجموعة من العمليات المنفصلة، لكنها أيضاً متسلسلة. بغض النظر عن عيوب نظرية التحديث الكلاسيكية، إلا أنها في الأقل تبصّرت نحو النقطة التي تقضي أن الظاهرة التي تكون تحت الدراسة تتطلب تنمية علم اجتماعي متكامل يتجاوز الحدود المقيدة، هذا الهدف من الصعب الوصول إليه - كما هو شأنه دائماً - أكاديمياً، حيث إن النظام التعليمي التقليدي يقيد تفكير الأكاديميين اليافعين وأبحاثهم، أما اليوم فإن أكثر شكل وحيد ومألوف لإعداد الأطروحات في كلٍّ من العلوم السياسية والاقتصادية هو عبارة عن تجارب عشوائية صغيرة تسمح للطالب أن يخرج إلى الواقع ويدرسه، وفي مرحلة غير بعيدة جداً، فعلى سبيل المثال سيكون تأثير بعض التدخلات مثل

الدفع المشترك لشبكات بعوض الملاريا، أو التغيرات في القواعد الانتخابية في موضوع التصويت العرقي - رغم أن هذه الدراسات من الممكن أن تكون مصمّمة بشكل جيد، ولها بكلٍّ تأكيد مكان داخل المشاريع التقديرية في مرحلة ما - سيكون تأثيرها صغيراً بحيث إنها لن توصلنا بشكل أو بآخر إلى نقطة معينة تخبرنا فيها أن نظاماً ما تخطى حدوده وأصبح في منطقة خارج شرعيته، أو كيف يغير النمو الاقتصادي البناء الطبقي في المجتمعات. بكلمات أخرى نحن لا ننتج أفقاً وعمقاً جديدين لصموئيل هنتنغتون على ضوء التزامنات الأخيرة.

في ما يتعلق بالسياسة، نحن نحتاج إلى فهم مشترك يجمع بين هؤلاء الذين يروجون للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وأولئك الذين يروجون للديمقراطية والحكم. وكالات التنمية التقليدية مثل الـ(USAID) بدأت في العمل سياسياً على مستوى جعل مشاريعهم الإغاثية مصممة لدعم سياسة الولايات المتحدة الأميركية. ولكنهم - كما أدوارهم الأخرى داخل المنظمات الدولية المشتركة مثل البنك الدولي - غير مؤهلين للقيام بتحليل سياسي اقتصادي، ولا يعملون لتكوين فهم معيّن للسياق السياسي ضمن مجال عمل الإغاثة، وما لا يُبحَثُ عنه من النادر إيجاده. نحن ندعو إلى تحرير المعابر في هاييتي، فمثلاً من دون محاولة فهم ما يستفيد منه سياسيون معينون من تنظيمات قائمة تُبقيهم منغلقين. ومن جهتهم يقوم المؤيدون للديمقراطية بالتركيز على الانتقال الديمقراطي، وتقديم المساعدة للأحزاب المعارضة والمنظمات الشعبية في البلدان التي تحكمها أنظمة تسلطية، لكن بمجرد حدوث الانتقال المنشود - كما حصل

في ثورات البرتقال والزهور في أوكرانيا وجورجيا - تظهر خبرتهم الضئيلة في تقديم حكومة ديمقراطية جديدة ضمن الأجندة السياسية، وأيضاً تقديم استراتيجيات تحارب الفساد أو المساعدة في إيصال الخدمات التي يريدها المواطنون.

هناك نظرية صلبة في التغيير الاجتماعي - أكثر أهمية من التسويات القاصرة المرتبطة بعضها ببعض - قد تخبرنا أنه في ظروف معينة، قد تكون الطريقة الأفضل للوقوف في وجه مجتمع متسلط، ليست عبر تمويل المجموعات الشعبية التي تسعى لتكون أنظمة قصيرة المدى، بل العمل على نمو اقتصادي سريع وزيادة فرص التعليم[5]. وبالمقابل هناك العديد من المجتمعات التي نعرفها جيداً سوف تهدر الأموال المقدّمة كمساعدات تنموية لأنهم محكومون من قبل أنظمة متسلطة غير قابلة للمحاسبة. في ظروف كهذه قد يكون من المُجدي أكثر لو قطعنا تماماً المصادر الإغاثية والمساعدات، وعملنا فقط على تغيير سياسي، هذا - فعلياً - ما حصل لزيمبابوي عندما كان يحكمها روبرت موغابي، لكن كان على البلد أن تغوص كثيراً قبل أن يفكر أحدهم في قطع مصادر الإغاثة.

لقد أخطأ هنتنغتون في بعض الأمور، منها أن الانتقال التسلطي لم يكن صيغة عامة شاملة يمكن الوصول منها إلى التنمية في جميع الأحوال والأمكنة. كانت هذه الفرضية صحيحة لأسباب معينة في

---

(5) See Harold James's retroview, entitled "Growing Pains", of a classic December 1963 essay by Mancur Olson ("Rapid Growth as a Destabilizing Force") in *The American Interest* (September/October 2006).

شرق آسيا، حيث كان هناك بعض الرموز التسلطية مثل لي كوان، وبارك تشونج هي، أو قيادة الحزب الصيني الاشتراكي الذي استخدم قوته الاستبدادية في تحقيق تنمية متسارعة وتغيير اجتماعي. جاء المتسلطون العرب من أصول مختلفة، وقنعوا بالجلوس على رأس مجتمعات راكدة اقتصادياً. ولم تكن النتيجة استراتيجية تنموية متماسكة، بل جيلاً ضاع هباءً.

لقد كانت تطلعات العلوم الإنسانية في تكثير تكهنات وشكليات العلوم الطبيعية - في النهاية - محاولات ميئوس منها. وكان هناك بعض المختصين الاجتماعيين - مثل فريدريتش هايك، وكارل بوبير وآخرون - الذي فهموا أن بلورة اقتصاد مختلط حديث في مرحلة تحصيلية أمرٌ معقد أكثر ممّا يبدو بكثير، بالرغم من التعامل مع ظواهر اجتماعية متلازمة كلياً، فهي اليوم في أزمة بسبب عجزها المطلق لاستباق الأزمة المالية الأخيرة.

إن الجزء الأصعب لفهمه من التغيير الاجتماعي إذا ما استخدمنا الطريقة الوضعية (فلسفة تقوم على أن المعرفة الحقيقية هي فقط المعرفة العلمية) هو البعد الأخلاقي والذي تمثله الأفكار التي يحملها الناس في عقولهم في ما يتعلق بالشرعية، والعدالة، والكرامة، والمجتمع. لقد كانت شرارة ما يسمى بالربيع العربي الحالي تضحية بالنفس قام بها شاب تونسي متعلم في السادسة والعشرين من العمر، لقد كان هذا الشاب يعمل كبائع للخضار على عربة، وكانت السلطات تصادر عربته بشكل متكرر، ولكن صفعة من شرطية سببها محاولة بو عزيري أن يشتكي كانت هي القشّة التي قصمت ظهر البعير، انتحار بو عزيري على الملأ تحوّل إلى حركة

اجتماعية بسبب طرق التواصل الحديثة التي سهَّلت نمو فضاء اجتماعي كامل كان من خلاله شباب من الطبقة الوسطى يتعرفون وينظمون اهتماماتهم المشتركة. من المحتمل أننا لن نفهم أبداً - حتى لو أخذنا نظرة طويلة للماضي - لماذا اشتعلت فجأة مادة الكرامة العطشة بهذا الشكل في كانون الأول/ ديسمبر لعام 2010 والذي كان مخالفاً تماماً لـ 2009، أو قبل عشر أعوام من ذلك، ولماذا انتشرت الحمى في بعض الدول العربية الأخرى دون غيرها، لكننا بكل تأكيد نستطيع أن نفهم أكثر إذا وضعنا القطع القليلة التي نفهمها معاً، بطريقة من الممكن أن تكون مفيدة لصانعي القرار الذين يواجهون واقع التغير الاجتماعي الذي يحصل.

فرانسيس فوكوياما

الإسلام والحداثة والربيع العربي

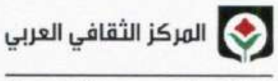
يعدّ فرانسيس فوكوياما أحد أشهر المفكرين الأميركيين خارج الولايات المتحدة، سيما بعد صدور كتابه الشهير **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، وما زالت أفكاره وكتاباته تثير نقاشاً وجدلاً حتى الوقت الحالي، خاصة بعد حرب العراق التي أيّدها في البداية ثم عاد لينتقد طريقة أداء الإدارة الأميركية لمرحلة ما بعد الحرب.

أنهى فوكوياما كتابه الأخير عن التنمية السياسية ودور القانون، حيث ألقى عدة محاضرات في جامعة جونز هوبكنز عن كتابه هذا، فكانت مناسبة كي ألتقي به وأثير نقاشاً موسعاً حول الشرق الأوسط والدمقرطة والإسلام في مكتبه في الجامعة نفسها، ثم تطوّر الحوار الفكري العميق الذي جرى بيننا ليصبح هذا الكتاب.

وقد وددتُ أن أرفق بنص الحوارات مجموعة من المقالات الفكرية الخاصة بفوكوياما التي كتبها في فترات متباعدة وقد وضعتها في ترتيبها التسلسلي كي تُظهر تطوّر نظرته إلى الإسلام والشرق الأوسط خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

رضوان زيادة

لوحة الغلاف للفنان غوستاف كليمت



الدار البيضاء: ص. ب. 4006 (سيدنا)
بيروت: ص. ب. 113/5158
markaz.casablanca@gmail.com
cca_casa_bey@yahoo.com

